الخميس 25 حزيران 2020
العدد 4083 السنة الرابعة عشرة
Jeudi 25 Juin 2020 no 4083 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

مصر تقترب من التدخّل «الدقيق» في الحرب الليبيّة

14

الدولار بلا قيود

- تهديد أميركي جديد: الدعم مقابل حزب الله
- لا تنخدعوا: الـ«هيركات السوقي» أصاب ودائعكم

[2 ـ 3]

(مروان طحطح)

قضية

الـ«سيكورسكي» للبيع
لا زالت الحرائق في دياركم عامرة!

4

قضية

مجالس العمل التحكيمية
إكرام الميت دفنه؟

6

قضية

السيادة الغذائية
آن أن نقرر ماذا نزرع

8

على الغلاف

تهديد أميركي جديد: الدعم مقابل حزب الله
الدولار من دون قيود!

مرة جديدة، تعلن الولايات المتحدة الأميركية شروطها لإخراج لبنان من الأزمة التي اسهمت في دفعهم إليها: الانقلاب على حزب الله. وبوقاحة، تلفح واشنطن إلى الفجيعة التي سيواجهها اللبنانيون في واقعهم المالي والاقتصادي في حال لم ترضخ الحكومة للأوامر الأميركية. فيما لامس سعر الدولار امس عتبة الـ7000 ليرة، من دون أي تدخل من مصرف لبنان أو الحكومة

باتّت المواجهة التي تُديرها الولايات المتحدة الأميركية ضُد لبنان واضحة ومن دون قفازات. مع بداية اشتداد الأزمة، كانَ المسؤولون الأميركيون يربطون مساعدة لبنان بتحقيق الإصلاحات، إلى أن تبيّن شيئاً فشيئاً أن ما تريده واشنطن فعلياً هو الانقلاب على حزب الله. ففي إطار تدخلها المباشر في الشأن اللبناني، خرج وزير خارجيتها مايك بومبيو، مجدّداً تهديداته وشروطه، كما في تصريح سابق له في شهر كانون الثاني الماضي «بشّر» فيه اللبنانيين

> **بري: لإعلان حالة طوارئ مالية وإعادة النظر في كل الإجراءات التي اتخذت لحماية الليرة**

بـ«أزمة رهيبة في غضون أسابيع»، وأن الحل الوحيد هو أن «يقول اللبنانيون لحزب الله كفى». فيوم أمس، قال بومبيو إن «بلاده مستعدة لمساعدة الحكومة اللبنانية إذا نفّذت إصلاحات حقيقية». واستكمل «فرمانه» بالقول: «إذا عملت الحكومة بطريقة لا تجعلها رهينة لحزب الله، وأظهرت استعداداً لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، فإن الولايات المتحدة والعالم بأسره سيساعدان في نهوض اقتصادها». التهديدات الأميركية للبنان تتوالى، إذ سبقَ تصريح بومبيو كلام لمساعده ديفيد شينكر عبر موقع «الهديل» يصبّ في الاتجاه ذاته، ويبرر فيه الخروقات الإسرائيلية للسيادة، ويهاجم مسبقاً أي تعاون اقتصادي بين لبنان والصين.

وفي موازاة هذه التهديدات، يصعب توصيف غياب الحكومة ومصرف لبنان عن أي مساع لحل أزمة سعر صرف الليرة مقابل الدولار الذي ارتفع في السوق الموازية باكثر من الفي ليرة في غضون أسبوع، جاراً معه اسعار السلع، وخاصة المواد الغذائية التي بالكاد صار يمكن الأسر شراء الأساسيات منها. فقد واصل سعر صرف الدولار أمس مسيرته التصاعدية بوتيرة سريعة مُسجّلاً رقماً قياسياً جديداً لامس الـ 7 آلاف ليرة في السوق السوداء، وقد تحولت الشائعات التي أطلقت قبل أكثر من أسبوع إلى واقع، بينما لا يزال مصرف لبنان يتنصّل من دوره. وعلى الرغم من الاجتماعات التي عقدتها الحكومة الأسبوع الماضي بعد موجة الاحتجاجات الشعبية، وتدخلت بالضغط على مصرف لبنان لضخ الدولار في السوق، الا أن هذا الإجراء لم يترجم، رغم تأكيد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن ذلك سيدفع الى خفض سعر الصرف الى 3200 ليرة؛ ما يحدث من فوضى مالية في البلاد يوجب الدفع في اتجاه البحث في وضع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعيداً من التهويل الذي يتحدث عن أن إقالته ستتسبّب في انهيار الليرة، وخاصة أن المعطيات تؤشّر الى أن السياسات التي يتبعها هي التي تساعد على الانهيار بشكل دراماتيكي. فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة حسان دياب اقترح عليه قبل نحو أسبوع إيجاد آلية للتدخل في السوق عبر المصارف، أصرّ سلامة على أن يتم ما يسميه «الضخ» عبر الصرافين الذين تحوّلوا إلى سلطة تامة، تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً، محدّدين للبنانيين «مصارفهم» الشهرية بالعملة الصعبة. ويعمد الكثير من الصرافين، المرخصين وغير المرخصين، إلى رفع سعر الدولار في السوق السوداء، من خلال زيادة الطلب على الدولار، وقبول كميات تُعرض عليهم بالسعر الذي يحدده العارض. ويعمد كثيرون منهم إلى تخزين الدولارات، فيما يشيع مقربون من سلامة أخباراً تفيد بأن سعر الدولار لن يقف عند حد؛ أما الحكومة التي لا تزال تتصرّف وكان البلاد في أزمة عادية، فالمطلوب منها الذهاب فوراً إلى إعلان حالة طوارئ تتضمن علاجات فورية للجم التدهور الحاصل على كل الصعد، وعلاجات جذرية لخفض الاستيراد واعتماد لبنان على العملة الصعبة. وفيما تزداد الضبابية التي تحوط مصير المفاوضات المستمرّة مع صندوق النقد الدولي ومفاعيل قانون قيصر الأميركي، ترأس بري أمس اجتماعاً طارئاً لقيادات حركة أمل خُصّص لمناقشة وتحديد موقف الحركة من التطورات والمستجدات السياسية. واعتبر بزي أن «انهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار يفرض على الحكومة وعلى المصرف المركزي وعلى جمعية المصارف إعلان حالة طوارئ مالية وإعادة النظر في كل الإجراءات التي اتخذت لحماية العملة الوطنية، ومن غير المقبول جعل اللبنانيين رهائن للأسواق السوداء». وأضاف «يُخطئ الظن من يعتقد أن صندوق النقد أو أي دولة أو جهة مانحة يمكن أن تقدم لنا المساعدة بقرش واحد إذا لم ننفذ الإصلاحات، وفي مقدمتها المعالجة الفورية لقطاع الكهرباء ووقف النزيف القاتل الذي يسببه في المالية العامة، والإسراع في إقرار قانون استقلالية القضاء وإجراء المناقصات العمومية بطريقة شفافة». وعن الضغوط التي يتعرض لها لبنان على خلفية ما يجري من وقائع في المنطقة، ولا سيّما صفقة القرن وقانون قيصر الذي يستهدف سوريا، قال الرئيس بري: «في مثل هذه الأيام من العام 1982 كان لبنان يقاوم اجتياحاً إسرائيلياً ولم يرفع الراية البيضاء، واليوم لا أخفي قلقي من أننا نُعيش ظرفاً مشابهاً يُراد منه إسقاط لبنان وإخضاعه واجتياحه بأسلحة مختلفة، وحجر الزاوية لإنقاذه رهن بتعاون جميع القوى السياسية وبوعيهم أهمية التزامهم بالحوار سبيلاً وحيداً لمقاربة القضايا الخلافية كافة». وفيما خصّ قانون قيصر رأى أن «القانون يطال سوريا بهدف إسقاطها وتضييق الخناق عليها اقتصادياً ومالياً وعدم تمكينها من استعادة وحدتها ودورها المحوري في المنطقة، وأن موقفنا المبدئي في حركة أمل حيال هذا القانون هو موقف الحليف الوفي لمن وقف الى جانب لبنان ومقاومته يوم عز الوقوف». وحذّر بري من أن «لبنان الذي يقع على قوس جغرافي مشتعل تتصارع فيه أجندات ومحاور إقليمية ودولية، لبنان واحد من ميادين هذا القوس، والهدف هو السيطرة على الثروات الهائلة، نفطاً وغازاً، أما بيت القصيد فهو تمرير صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية وتحويل المنطقة الى إسرائيليات وكيانات عنصرية متناحرة».

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

تقرير

9

«قطّاع» طريق الشام: اختبار من جنبلاط أم إحراج له؟

لم يكد يمرّ مشهد «تشليح» شاحنات الطحين على خطّ الشام في منطقة صوفر ليل أول من أمس، بذريعة منع التهريب إلى سوريا، حتى كرّرت مجموعة من قطّاع الطرق شل الحركة على الأوتوستراد الدولي مساء أمس قرب مفرق بلدة شانيه في جرد عاليه، محاولين التعرّض للشاحنات التي تقصد البقاع. ومع تدخّل الجيش أمس، أبدى قطّاع الطرق سلوكاً عدائياً تجاه القوى العسكرية المكلفة بتأمين الحماية للأوتوستراد الدولي ومنع قطعه والتعدّي على شاحنات النقل والمواطنين، فقاموا برشق الجيش بالحجارة، الذي ردّ بإطلاق النار في الهواء لتفريق المتجمّعين، وأوقف العديد من الجهات، التي اعتبرت أن ما يحصل لا ينسجم مع خطاب النائب السابق وليد جنبلاط الهادئ والداعي إلى امتصاص المخاطر الأمنية، وتساءل أكثر من طرف عمّا إذا كان ما يحصل هو «جسّ نبض» من قبل الاشتراكيين في حال قرّر الانخراط في لعبة تطبيق قانون قيصر على الأرض، وباءت المحاولة بالفشل بعد أن تبيّن أن وجهة الشاحنات هي أفران تفاخة في البقاع وليس سوريا، مع المعلومات عن أنه سبق قطع الطريق ليل أول من أمس تجمّعات في وكالة داخلية الاشتراكي. وازداد هذا الاعتقاد مع قيام أشخاص بتحركات مشابهة في منطقة راشيا. ويرجّح أصحاب الاعتقاد الثاني أن ما يحصل على خطّ الشام، سببه خلافات تعصف بوكالة الداخلية في الجرد، بين جهات تريد قطع الطريق وجهات تعمل بتوجيهات جنبلاط على عدم استخدام الشارع، في لعبة ضغط واضحة لدفع جمهور «الاشتراكي» نحو خيارات سياسية خطيرة، يدرك جنبلاط خطورتها ويحاول تفاديها من خلال التواصل مع أغلب القوى في الجبل وتأكيد ضرورة الحفاظ على الهدوء، ومشاركة حزبه في طاولة الحوار في بعبدا اليوم.

وبحسب المعلومات، فإن أحداً من القوى السياسية لم يتدخّل مساء أمس للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين على خطّ الشام، فيما يعمل الجيش على ملاحقة الذين أوقفوا الشاحنات، مع تواريهم عن الأنظار.

ومن الجبل إلى طرابلس، حيث سبق لمجموعة من قطّاع الطرق أن أحرقوا شاحنات تنقل مساعدات غذائية للشعب السوري من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، يبدو قرار تطبيق «قيصر» بين يدي مجموعات أمنية تأخذ من ذرائع وقف التهريب والمطالب المعيشية غطاءً لتنفيذ الأجندة السياسية الأميركية بحصار سوريا. وحتى يوم أمس، كان الجزء الأكبر من حمولة السفينة التي تحمل المساعدات إلى سوريا، وترسو في أحد المرافئ، لا يزال على متنها، بسبب بطء عملية الترانزيت إلى سوريا، ولن يسمح بأي اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة».

(الأخبار)

تقرير

لا تنخدعوا: الـ«هيركات السوقي» أصاب ودائعكم

بحكم الأسعار المتعددة للدولار في السوق، فإن الاقتطاع من قيمة الأموال المودعة في المصارف أصبح واقعاً بمجرّد سحبها من المصارف، سواء لشراء عقار أو مجوهرات أو سيارات، أو لاستبدالها بدولارات ورقية أو لأي سبب آخر

محمد وهبة

«هيركات» هو المصطلح الذي اتسع انتشاره في لبنان في العام الأخير. بالمعنى الضيّق، يُستعمل هذا المصطلح للدلالة على فرض الدولة اقتطاعاً بمنزلة ضريبة، على قيمة الوديعة أو قيمة سندات الدين السيادية، أو حتى على فوائدهما، ضمن آليات وشروط تُحدّد، قانوناً، مَنْ يخضع للاقتطاع وبأي نسبة وضمن أي أهداف وخلفيات. يمكن تسميته «هيركات نظامياً». إلا أنه، في ظل وجود أسعار مختلفة للدولار مقابل الليرة اللبنانية، يصحّ اعتماد مصطلح «هيركات سوقي» ذي التفسير الأوسع. وهو عملية اقتطاع قائمة حالياً في السوق النشطة بأشكال مختلفة وبنسب يحدّدها الأطراف الأقوى، بناءً على مصالح وتخمينات لا قيمة علمية، بل مرتبطة بعمليات المضاربة على العملة. بمعناه الأوسع، فإن عملية الـ«هيركات» تطاول المودعين، وهي تتفاوت بين واحدة وأخرى تبعاً لهوية المتعاملين، من تجار سلع أو عقارات أو ذهب أو أفراد يسعون للربح السريع. وهي أيضاً عملية متغيّرة بوتيرة متسارعة من يوم إلى يوم، رغم كل الحلول الأمنية التي تحاول السلطة فرضها على السوق لكبح ارتفاع سعر الدولار. فالحلول الأمنية والقضائية والسياسية لا تأخذ في الاعتبار أن حجم الودائع بالدولار كبير جداً، وأن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يستمر في تحويل الودائع بالليرة إلى ودائع بالدولار حتى ارتفعت نسبة دولرة الودائع إلى 83%. كذلك، فإن هذا النوع من الحلول، لا يحتسب أن كمية الدولارات الورقية في السوق، مهما كانت كبيرة، إلا أنها أقلّ بكثير من كمية الدولارات المصرفية التي تفوقها 12 مرّة على الأقل. كما أن زيادة كمية الليرات المتداولة في السوق بوتيرة متسارعة يسهم في زيادة الطلب على الدولار ويؤدي في النهاية إلى تأجيج مستوى الـ«هيركات» العشوائي الذي يمارس بعلم المودعين أو من دون علمهم حتى. «كل عملية تنفّذ اليوم في السوق، سواء لاستبدال العملات أو لاستبدال عملة بعقار أو بسلعة ما، تخضع لهيركات، بعلم أو من دون علم أصحاب المال. صاحب الوديعة يواجه هيركات على جميع الأصعدة» يقول الخبير في الشؤون المالية وليد مسلّم. لتكون الصورة أبسط وأوضح، تجب الإشارة إلى أن سعر الصرف في السوق الموازية تجاوز عتبة الـ6000 ليرة لكل دولار (لامس امس حدود الـ7000 ليرة). وسعر الصرف لسحب الودائع المقيدة في المصارف يبلغ 3000 ليرة ضمن حدّ أقصى للسحب. لذا، إن تسديد دين بقيمة 1000 دولار أو ما كان يوازي سابقاً 1,5 مليون ليرة، بات يوازي اليوم 2000 دولار. فعلى سبيل المثال، إن قيمة الـ1000 دولار المقيدة في المصرف باتت تساوي عملياً 500 دولار في السوق الموازية، وبالتالي بات لزاماً على المدين سحب 2000 دولار من المصرف لسداد دين بقيمة حقيقية تبلغ 1000 دولار. بهذه العملية خسرت الدولارات المصرفية 50% من قيمتها مباشرة عند سحبها.

لكن ما الفرق بين الاقتطاع الذي تفرضه السلطة، وذلك الذي يفرضه السوق؟ يقول الخبير الاقتصادي الذي عمل سابقاً في صندوق النقد الدولي، منير راشد، إن السوق يمارس «هيركات عشوائياً غير منظّم. هو عملية طوعية تشترك فيها بإرادتك وليس رغماً عنك، كما يحصل عندما تفرض الدولة الهيركات على المودعين أو على حملة السندات. الهيركات السوقي مرتبط بوجود أسعار مختلفة لسعر الصرف، لكنه أيضاً مرتبط بحدود العمليات التي يقوم بها الأفراد».

هناك أشكال عديدة لعمليات «هيركات» يمارسها السوق:

- يجري استبدال الشيكات المصرفية بالدولار، بكميات من الدولارات الورقية (حقيقية). تخسر الشيكات المصرفية ما بين 50% و65% من قيمتها، علماً بأن قيمة الدولارات الورقية باتت تساوي ما بين 2,6 مرات و2,8 مرات قيمة الشيكات المصرفية بالدولار، ويتوقع أن تبلغ 3,5 مرات في نهاية السنة الجارية، نظراً إلى الندرة التي ستطرأ على الدولارات الورقية في الأشهر المقبلة.

- يجري استبدال الشيكات المصرفية بالدولار، بليرات لبنانية ورقية على سعر يتراوح بين 2100 ليرة و2300 ليرة للدولار. ثم يمكن عندها استبدال الليرات بدولارات ورقية من السوق الموازية على سعر تجاوز الـ6000 ليرة لكل دولار. عندها ستخسر الشيكات 61% من قيمتها، لأن كل 1000 دولار شيكات مصرفية بالدولار ستصبح مساوية لنحو 383 دولاراً حقيقياً.

- يجري استبدال الليرات مباشرة من الصرافين أو المضاربين في السوق التابعين لهم أو يعملون ضمن شبكاتهم، أو حتى في عمليات تبادل فردية مباشرة على سعر 6000 ليرة مقابل الدولار.

- أسوأ عمليات الهيركات هي تلك التي يقوم بها تجار العقارات. فما يجري أنه يتم استبدال الشيكات المصرفية بالدولار، بعقارات أو بأصول أخرى مثل الذهب والسيارات الفاخرة والألماس وأي أصول تعدّ ذات قيمة. هنا الطامة الكبرى. فمن يظنّ أنه يمكنه تهريب أمواله من المصارف لتجنّب حصول «هيركات» قد تفرضه الدولة اللبنانية على الودائع، فإنه يخضع طوعاً لهيركات عشوائي يمارسه السوق وكبار المضاربين فيه. فالمطوّرون العقاريون فهموا اللعبة جيداً، وهم يتقنونها أصلاً لكونهم يعملون في الأدوات الريعية الطابع منذ عقود، ولهم فيها باع طويل. لذا، عمدوا منذ اللحظة الأولى إلى رفع أسعار العقارات ما بين 30% و50% إذا كان التسديد بواسطة الشيك المصرفي بالدولار. إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل رفعوا أسعارهم، ويطلبون جزءاً منها بدولارات ورقية. بعض المصارف أصدر منتجات لبيع عقارات يملكها في محفظته على أساس أن يكون نصف المبلغ نقداً بالدولار والنصف الثاني شيكاً مصرفياً.

عند هذه المرحلة يجب احتساب مستوى الهيركات بدقّة وتبعاً لسعر صرف الدولار في السوق الذي يقفز كل يوم بطريقة جنونية ومن دون أيّ ضوابط. ماذا سيكسب المودع من هذه العملية؟ يظنّ أنه يهزم أمواله من هيركات بنسبة 50% ليقع فريسة تجّار العقارات ويشتري عقاراً منفوخ القيمة ومعرضاً للانهيار. سيتبيّن له لاحقاً أنه كلما تقلصت كمية الدولارات في المصارف سيتقلص الطلب على العقارات. لن تكون هناك أموال مخصّصة لتمويل شراء العقارات، ولا حتى بالدين. وسيكتشف هؤلاء أن العقارات التي اشتروها بسعر منفوخ، وبعد هيركات على شيكاتهم المصرفية، غير قابلة للتسييل عندما يحتاجون إلى سيولة، فضلاً عن أن عرض العقارات للإيجار سيكون كبيراً من الذين هربوا من الهيركات النظامي. النتيجة واضحة، «هيركات» في الأول وفي الآخر. «هيركات» بأبشع أنواعه، لأن التاجر وحده من استفاد من اللعبة وسدّد ديونه للمصارف بأقلّ من قيمتها الفعلية، وانتقلت مخاطر العقار إلى المودعين.

هذه عيّنة عن الـ«هيركات» الفعلي الذي يمارسه المجتمع ضدّ أفراده. فمن الثابت والأكيد أن قيمة الليرة باتت ضعيفة جداً مقابل سعر الدولار، وهذا بحدّ ذاته اقتطاعاً من قوّتها الشرائية. والأكيد أيضاً أن قيمة الدولار المحلي المقيّد مختلفة كثيراً عن قيمة الدولار الحرّ، سواء كان عملية ورقية أو تحويلات طازجة من الخارج. وبحسب مسلّم، فإن هذا النوع من الهيركات «يفيد مصرف لبنان والمصارف، مصرف لبنان يطبع الليرات لتسديد الدولارات بأقل من قيمتها السوقية، والمصارف تقلّص مطلوباتها. لكن طبع العملة يعني المزيد من الهيركات مستقبلاً على القدرة الشرائية. مصرف لبنان يقوم بعكس ما يجب أن يقوم فعلاً لحماية المودعين من الهيركات».

ولا شكّ في أن الهيركات الطوعي العشوائي ينطوي على «إجبار» ما. ففي أوقات الأزمات التي يتبدل فيها سعر الصرف بسرعة، وينتج عن ذلك تضخم في الأسعار وخسارة للوظائف، تحتاج الناس إلى تسييل الدولارات التي ادّخرتها من أجل تعويض النقص في قدرتها الشرائية. المستفيد الأول والأكبر من هذه العمليات هو المصارف «لأنها تدفع سعراً أقلّ مقابل الدولار الذي اخضعته لضوابط تقيّد حركة سحبه وتحويله إلى الخارج، لكن بات بإمكانها أن تتبعه في السوق الموازية بسعر أعلى بكثير من السعر الذي تدفعه للمودع»، وفق راشد.

> **يمارس السوق هيركات عشوائياً ـ شبه طوعي لا يماثل الهيركات الذي تفرضه الدولة على المودعين وحملة السندات**

> **الجيش يواكب شاحنات مساعدات الأمم المتحدة إلى سوريا**

إلى مواكبة الشاحنات خوفاً من أعمال تعدّ قد تطالها على الأراضي اللبنانية. وقالت مصادر عسكرية لـ«الأخبار» إن «الجيش لن يتهاون مع أي محاولات لقطع الطرقات الرئيسية وتعطيل طريق الترانزيت إلى سوريا، ولن يسمح بأي اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة».

(الأخبار)

كف عملية تنفذ اليوم في السوق لاستبدال العملات أو شراء العقار أو أي سلعة أخرى تخضع لهيركات (مروان طحطح)

نقاش على هامش الهيركات العشوائي

هناك نقاش دائر حول نسبة الاقتطاع التي يجب أن تُفرض على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوندز)، وتلك الصادرة بالليرة اللبنانية. الحكومة ومستشارها المالي يقترحان فرض اقتطاعاً بنسبة 75% على سندات اليوروبوندز و40% على سندات الليرة، بينما يرى ممثلو صندوق النقد الدولي أن النسبة يجب أن تكون 60% على سندات اليوروبوندز ومثلها على سندات الليرة. وفي المقابل، يعتقد مصرف لبنان والمصارف ولجنة نيابية منبثقة من لجنة المال والموازنة أن الاقتطاع غير ضروري على سندات الليرة. وهناك نقاش دائر أيضاً حول نسب الاقتطاع التي يجب فرضها على الالتزامات الصافية لمصرف لبنان بالدولار تجاه المصارف، والبالغة 80 مليار دولار. فهل تعتبر مستحقة فوراً بكاملها أم يحسم منها 33 مليار دولار تستحق خلال فترة تراوح بين 10 سنوات و20 سنة؟ وبأي فائدة حسم؟

قضية اليوم

طوافات الـ«سيكورسكي» للبيع: ما زالت الحرائق في دياركم عامرة!

بعد أن زفّ لبنان في الـ2009 وصول ثلاث طوافات «سيكورسكي» إليه، وخُصّصت لها حملة دعائية كبيرة، يستعد مجلس الوزراء لطيّ هذه الصفحة. وزارة الدفاع تطلب بيعها لكلفتها المرتفعة وعدم وجود قطع غيار لها، فيما لا يطرح أي من القوى المعنية واجب تطوير خطة وقائية لمكافحة الحرائق

ليا القزي

تشرين الأول 2019، تاريخ نشوب أكثر من 100 حريق في لبنان، وأفول نجم طوافات «سيكورسكي». أحراجٌ لبنانية مُشتعلة، والنيران لامست المنازل. كلّ «الدولة» كانت نائمة، والأهالي يُحاولون إخماد النار... بـ«نربيش» مياه. أين كانت الطوافات الثلاث من نوع «سيكورسكي» طراز S-70A؟ كثيفت المصيبة حينذاك أنّ الطوافات «أُحيلت إلى التقاعد» منذ الـ2012، ولم تخضع للصيانة من حينه، بسبب عدم تخصيص الأموال اللازمة لها في ميزانية الجيش. كانت تلك الضربة الأولى لإبعاد الطوافات عن المشهد العام، قبل أن تشطبها جلسة مجلس الوزراء اليوم نهائياً. فعلى جدول أعمال المجلس أُدرج طلب وزارة الدفاع «الموافقة على بيع خمس طائرات نوع Hawker Hunter وثلاث طوافات نوع Sikorsky بالمزايدة العمومية».

> في العام الماضي، توجّه وفد لبناني إلى إسبانيا للبحث في شراء طوافات جديدة

داخل الملفّ المُرسل من وزارة الدفاع، استعادة لكيفية إتمام صفقة شراء الطوافات، بأنّه في الـ2009 «قُبلت هبة عن ثلاث طوافات نوع سيكورسكي مُقدّمة من جمعية «أخضر دايم» لاستعمالها في إخماد الحرائق، وقد نفّذت الطوافات 1226 ساعة طيران حتّى توقّف نشاطها». في الـ2011، «تعرّضت الطوافة 1601-AD لحادث جسيم، ولم يُعثر على القطع المتضررة في الأسواق العالمية». في الـ2012، تعرّضت الطوافة 1602-AD لعُطل «وتعذّر تأمين قطع البدل اللازمة لمساعفتها». أما في الـ2017، فقد توقّفت الطوافة 1603-AD بعد أن «استهلكت ساعات العمل». إصلاح الطوافات كان سيُكلّف «حوالى 9 ملايين دولار، والكلفة السنوية لتأمين جاهزيتها مليون و600 ألف دولار». ومن الأسباب الموجبة للبيع، بحسب الملفّ الوارد إلى مجلس الوزراء، أنّ «التجارب أثبتت أنّ فعالية الطوافات منخفضة في إطفاء الحرائق بسبب صعوبة المناورة فيها، وارتفاع كلفة ساعة الطيران عليها - 5000 دولار - والمشاكل التقنية التي تُعاني منها بسبب قدمها، وقد يكون العمل لإعادة تجهيزها هدراً للأموال»، مُقارنةً بين هذه الطوافات والطوافات التي تستخدمها القوات الجوية حالياً من نوع 1H-UH وال«Huey-I» «التي تُقدّر كلفة ساعة الطيران عليها بـ2000 دولار». أما بالنسبة إلى الخمس طائرات من نوع Hawker Hunter، فبيعها يتمّ لأنّ «استخدامها لم يعد أمناً وعدم توافر قطع بدل لها» (وهي فعلاً طائرات عسكرية قديمة جداً). وقد أبدت المديرية العامة للدفاع المدني ووزارة المال موافقتهما على طلب وزارة الدفاع.

من المستغرب أن تُقدّم طوافات الـ«سيكورسكي» كما لو أنّها «غير نافعة»، بعد أن سُوّق لها بأنّها مُختصة بمكافحة حرائق الغابات، تتحرّك بسرعة ومُفيدة في المناطق الجبلية، ومُجهّزة بخزانات إضافية تصل سعتها إلى نحو 12 ألف ليتر. وعند استقدامها قبل 11 عاماً، أقيمت لها الأفراح بشعار «إجونا من السما»، فضلاً عن أنّه في العام 2009، توجّه فريق مختصّ من سلاح الجوّ في الجيش اللبناني إلى مطار «شيركستون» في بريطانيا، للكشف النهائي على الطوافات الثلاث، وقرّر اعتماد هذا الطراز (S-70A) وليس الطائرات العادية، لأسباب مرتبطة بطبيعة الأرض في لبنان. فلماذا بدّل الجيش رأيه، بعد أن شاركت الطوافات في إطفاء العديد من الحرائق الكُبرى ونقل الجرحى والمصابين والقيام بعدد من المهام (حادثة الطائرة الإثيوبية مثلاً)؟

يقول أحد المُتابعين لصفقة شراء الطوافات إنّ «هذه العملية لم تُكلّف الدولة قرشاً، وتضمنت تغطية تكلفة الصيانة لمدّة ثلاث سنوات، كما أنّ شركة طيران الشرق الأوسط تبرّعت في إحدى السنوات لصيانة إحدى الطائرات»، مُعتبراً أنّه لو فُتحت اعتمادات مالية لصيانة الطوافات العادية لا تتعدّى سعتها الـ700 ليتر، فإذا ما أُخذ هذا الأمر بعين الاعتبار تكون كلفة صيانة النوعين متقاربة. ثانياً، تبقى صيانة الـ«سيكورسكي» أوفر من الكلفة البيئية التي سيتكبدها البلد من جرّاء اندلاع الحرائق وعدم قدرة الطوافات العادية على التدخل في المناطق الوعرة».

يسأل المصدر عن وجود «قطبة مخفية» خلف بيع الطوافات الثلاث، «فالعام الماضي، توجّه وفد لبناني إلى إسبانيا للبحث في شراء طوافات جديدة، وكان يُسوّق جوّ داخل وزارة البيئة بأنّه يجب تبديل طوافات الـ S-70A. شراء معدات جديدة بوجود القديمة لن يكون مُبرّراً، لذلك ربّما يجد المسؤولون أنّه يجب بيع الـ«سيكورسكي»».

الأيام المقبلة كفيلة بتبيان الغاية الحقيقية خلف بيع الطوافات المُهترئة، ولكن يبقى أمر أساسي لا يُمكن تخطّيه، وهو ضرورة وجود خطة شاملة لمكافحة الحرائق، واحدة من أهم ركائزها العنصر البشري. فمنذ إتمام الصفقة في الـ2009، كان خبراء بيئيون يتحدثون عن «عدم فعاليتها»، لاعتبارهم أنّ الأجدى كان تخصيص الـ14 مليون دولار (ثمن الطوافات الثلاث) لتوظيف حرّاس أحراج وتجهيز البلديات. «ما عُرف في بداياته، سهّل التحكّم به. الوقاية والمراقبة والتشخيص مُبكراً من أهمّ مبادئ مكافحة الحرائق»، يقول أحد الخبراء البيئيين. في المرتبة الثانية، يأتي تجهيز البلديات بوسائل بسيطة تُمكّنها من التدخل سريعاً، وتطويق الحريق. الحديث عن أهمية «العنصر البشري» يُعيد إلى الواجهة انتظار 106 موظفين ناجحين في مباراة مجلس الخدمة المدنية لوظيفة حرّاس أحراج في وزارة الزراعة (فئة رابعة) تعيينهم منذ الـ2017. رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب وقّع المرسوم، ولكنّه لا يزال عالقاً في أدراج القصر الجمهوري.

(مروان طحطح)

تقرير

السفارة الصينية «توبّخ» شينكر وتصف تصريحاته بالكذب: أميركا هي من يتجسّس ويتغلغل في الدول لبسط النفوذ

لم تتأخر الصين في الردّ على تعليقات مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر، أوّل من أمس، حول التعاون الصيني - اللبناني. سريعاً، رفعت السفارة الصينية في بيروت صوتها في بيان يتناسب مع لهجة شينكر، الذي ساق «اتهامات باطلة إلى الصين حول مجموعة من القضايا المتعلقة بها، بما في ذلك التعاون مع لبنان والدول الأخرى».

ومن دون شكّ، يفتح الردّ الصيني مساراً جديداً من التجاذب الدولي والإقليمي في لبنان، يكشف عنه الحنق الأميركي على محاولات هذا البلد فتح أي آفاق جديدة بعيداً عن وصفات صندوق النقد الدولي والدول المهيمنة على القرار فيه («الولايات المتحدة وحلفاؤها»)، والتي تُفرض على اللبنانيين تحت ضغط الحصار الأميركي العلني على العملة الصعبة في البلاد.

ويأتي التراشق الأميركي - الصيني، في وقت رفعت فيه البعثات الدبلوماسية الغربية تأهبها لاستطلاع مدى جدية الجانبين الصيني واللبناني لتطوير التعاون والانخراط في المشاريع المتداولة. وتعمل البعثات الدبلوماسية الغربية على تحذير اللبنانيين وترويج أن التعاون مع بكين لن يوصل إلى نتيجة، وأن الخيار الأفضل هو الخضوع لصندوق النقد. وينجاهل هؤلاء أن غالبية دولهم تقيم علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين، ولديها استثمارات متبادلة بمليارات الدولارات.

بيان السفارة ذكّر بأن «الحكومتين الصينية واللبنانية وقّعتا مذكرة تفاهم حول التعاون في بناء الحزام والطريق، ويقوم الجانب الصيني بتشجيع الشركات الصينية التي تتميز بالإمكانات والسمعة الجيدة على التعاون مع الجانب اللبناني، ولا سيما في مجال البنية التحتية».

> تشجّع الصين شركاتها على التعاون مع الجانب اللبناني، ولا سيما في مجال البنية التحتية

وبينما حاول شينكر تسخيف الدعم الصيني للبنان، أكّدت السفارة أن «الصين أكبر دولة نامية في العالم، وتعدّ المساعدات الخارجية الصينية مساعدة متبادلة في ما بين الدول النامية. والجانب الصيني قدّم ما في وسعه من المساعدات الإنسانية للبنان، وتنفيذ مشروعات بالتعاون مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الدولية. ومشروع المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى الجديد مموّل من الحكومة الصينية، وهو مشروع متكامل وضخم». وفي مواجهة كورونا، «قدم الجانب الصيني دفعات من المساعدة الطبية، بما في ذلك أكثر من مليون وعشرين ألف كمامة طبية و20000 بدلة واقية و3000 وحدة من فحص الـ بي سي آر و3000 زوج من النظارات الواقية...».

وعن اتهام شينكر للصين بابتزاز جيبوتي بالديون، قالت السفارة إن «الجانب الصيني لا يضع أي شرط سياسي على القروض التي يقدمها، ويولي اهتماماً بالغاً على استدامة الديون للدول المستفيدة، ويأخذ في الاعتبار رغبات الحكومات وتوجهه الاستثمار إلى البنية التحتية. لذا ظلت المساعدات موضع ترحيب حار من حكومات وشعوب الدول المستفيدة. أمّا بالنسبة الى الديون الصينية على المناطق أو المشاريع التي يثيرها الجانب الأميركي مراراً، فإنّ الديون المتراكمة في مشاريع التعاون مع الصين لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الديون الاجمالية».

وردّ البيان على الاتهام التحريضي الأبرز في كلام شينكر، والذي يندرج ضمن الحملة الأميركية - الغربية المستفيدة، أمّا بالنسبة الى الديون الصينية على المناطق أو المشاريع التي يثيرها الجانب الأميركي مراراً، فإنّ الديون المتراكمة في مشاريع التعاون مع الصين لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الديون الاجمالية».

وردّ البيان على الاتهام التحريضي الأبرز في كلام شينكر، والذي يندرج ضمن الحملة الأميركية - الغربية المستفيدة، أمّا بالنسبة الى الديون الصينية على المناطق أو المشاريع التي يثيرها الجانب الأميركي مراراً، فإنّ الديون المتراكمة في مشاريع التعاون مع الصين لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الديون الاجمالية».

تقرير

حوار بعبدا: حيلة المقاطعين لن تخفي مسؤوليتهم عن الانهيار

> عشية انعقاده، أصيب الحوار الذي دعا إليه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في الشكل والمضمون. المقاطعون يصفّون خصومات مع العهد والحكومة، ويتهرّبون من تورّطهم في سياسات الثلاثين عاماً الماضية التي جرّت البلاد إلى ما هي عليه اليوم

ميسم رزق

أكثر ما هو لافت اليوم، في بيانات السياسيين الذين أعلنوا مُقاطعة حوار بعبدا، هو حججهم التي تنمّ عن حسابات ضيّقة، مُقارنة بالخطر الذي يتهدّد لبنان. وهؤلاء، من المهمّ أن يوجّه إليهم اللوم، لكونهم يستغلّون الأزمة الحالية لأجل تصفية خصومات مع العهد والحكومة، في موقفٍ لا يُمكن وصفه إلا باللانتهازي. صحيح أن العهد بمن يُمثّل، كما الحكومة، ارتكبا أخطاءً جوهرية تتطلّب نقداً، لكن ليس هذا هو الوقت المناسب لتغليب المصالح الشخصية أو الحزبية. مهما كانت الظروف، فلا شكّ في أن هذا الحوار أفضل من عدمه، وخاصة أنه حمل عنواناً واضحاً عن السلم الأهلي قبل أي شيء، والمقاطعون جميعهم يعرفون أن حالة البلد الراهنة حرجة جدّاً، وأن هناك تحديات ومخططات خارجية تستهدفه في مستقبله. فهل كان صعباً على هؤلاء التخلّي عن بعض «الأنا» السياسية، أقله من أجل شعب صار على حافة الجوع وتحت خط الفقر المُدقع؟ وهل هم يحتاجون إلى أكثر من انزلاق البلاد والعباد إلى المجهول، واكتواء المواطنين بجنون الأسعار واحتراق قيمة عملتهم الوطنية حتى يُسارعوا إلى الاجتماع؟ فحتى لو كان هذا الاجتماع مجرد حفّة «مخدر» كما يُحاول البعض تصويره للتهرب من المسؤولية، لكنه على الأقل «التزام» برفض الفتنة وتحصين الوحدة الوطنية، وتصحيح بعض الخلل في المعادلة السياسية التي تعيد البلاد إلى مشهد 2005 – 2006. وهو لن يخسّرهم شيئاً، لكنه ربما يفضي إلى نقطة التقاء وانطلاق. والافت أيضاً أن المقاطعين لحوار بعبدا، من الرئيس ميشال عون أو محاسبة للرئيس حسان دياب، على الأخطاء التي تُرتكب بمعالجة الوضع المالي والنقدي أو المراوحة في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والفشل في اتخاذ القرارات الحاسمة لعدد من الملفات. وكان هؤلاء بارتدائهم لباس المعارضة، يظنّون أنهم حصلوا على صك براءة من تورّطهم في سياسات فرنجية. أو يعاقبون دياب لكونه خرج عن إجماع الطائفة، كما فعل رؤساء الحكومات السابقون الذين لا يقومون بأي أمر سوى العمل بشعارات موسمية منطلقة من حسابات مذهبية، علماً بأنهم، كأفراد أو تيار سياسي، ترأسوا الحكومة لأكثر من 24 عاماً من أصل آخر 28 سنة، وبالتالي، لا يمكن إعفاء أي منهم من المسؤولية عن الانهيار الحالي. وفيما كان خيار الرئيس أمين الجميل الانصياع لمواقف نجله النائب سامي الجميل الشعبوية، وضع رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط ابنه تيمور في الواجهة لينوب عنه على طاولة الحوار، فلا يقطعها مع عون ولا يوتّرها مع الرئيس سعد الحريري. لكن، قبل ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الضربة الأولى للحوار جاءت من بيت الرئيس نفسه، إذ لفت أكثر من مصدر سياسي إلى أن «المواقف التي أطلقها رئيس تكتّل لبنان القوي جبران باسيل في مؤتمره الصحافي الأخير أصابت الخصوم والحلفاء الذين شعروا بأن مكتوب الحوار يُقرأ من عنوانه». وعشية انعقاد اللقاء، يُمكن القول إنه أصيب في الشكل والمضمون، علماً بأن الاتصالات لم تتوقف لتأمين أكبر عدد من المشاركين. وقد تولاها رئيس مجلس النواب نبيه بري، ولا سيما مع الرئيس الحريري، وهو ما قام جنبلاط به أيضاً والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. لكن الحريري كان ينتظر مواقف رؤساء الحكومات السابقين التي تراوحت بين متردّد كالرئيس نجيب ميقاتي، أو رافض كما فؤاد السنيورة وتمام سلام. وبينما طرحت فكرة انتداب أحدهم ليكون ممثلاً في الحوار (السنيورة) إلا أن الأخير رفض، فكان الاتجاه هو المقاطعة. وبينما لفتت مصادر جنبلاطية إلى أن «اختيار تيمور جاء على خلفية أنه رئيس الكتلة النيابية ويجب أن يبدأ بممارسة هذا الدور»، علمت «الأخبار» أن «القرار اتخذ بعد اعلان الحريري المقاطعة».

> قرار مشاركة تيمور جنبلاط بدل والده اتُّخذ بعد مقاطعة الحريري للحوار

الثلاثين عاماً الماضية التي أطبقت فيها ماكينة السرقة والفساد وجرّت البلاد إلى ما هي عليه اليوم، معتبرين أنهم بهذا الموقف يقطعون على عون مُحاولاته فكّ «ما يشبه العزلة» عن عهده أو تأمين صورة إنقاذية له، كما فعل رئيس حزب القوات سمير جعجع ورئيس تيار «المردة» سليمان

تقرير

ماذا قالت كندة الخطيب لقاضي التحقيق العسكري؟

رضوان مرتضى

«كانت تنوي الإيقاع بشبكة موساد إسرائيلي»! هذا ما أخبرت به الموقوفة كندة الخطيب قاضي التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا التي استجوبتها لنحو ساعتين أمس، قبل أن تصدر مذكرة توقيف وجاهية بحقها بجرم التعامل مع العدو الإسرائيلي. فقد كشفت مصادر قضائية مطّلعة على التحقيق لـ«الأخبار» أنّ الخطيب أبلغت أبو شقرا أنّ تواصلها مع الجانب الإسرائيلي بدأ عبر تواصل الصحافي الإسرائيلي روعي قيس معها عبر «تويتر»، طالباً منها إجراء تحقيق عن اليهود في لبنان وتصوير كنيس يهودي، ولكنها رفضت. تقول كندة إنّ القصة بدأت نهاية العام الماضي، لكنها أبلغت ضابطاً في قوى الأمن الذي لم يطلب إليها قطع التواصل مع الإسرائيلي قيس. بل أكثر من ذلك، تقول كندة لقاضي التحقيق إنّها سألت الضابط إن كان يجب أن تحظر الصحافي الإسرائيلي («بلوك»)، فطلب منها أن لا تفعل. وهنا تتوقّف مصادر أمنية عند هذه النقطة، إذ إنّ قيس هذا سبق أن حاول التواصل مع عدد من الإعلاميين المعروفين بعدائهم لحزب الله، لكن لدى إبلاغهم القوى الأمنية طُلب منهم صدّه وعدم التواصل معه، ففعلوا ذلك. وبحسب التحقيقات التي أجراها الأمن العام، فقد أرسل قيس لكندة رقم هاتفه الخلوي طالباً منها التواصل معه هاتفياً. وهكذا كان، علماً بأنّ الموقوفة بشبهة التعامل مع العدو الإسرائيلي أبلغت قاضي التحقيق أنّها كانت تعتقد أنّ استمرار تواصلها معه سيؤدي إلى تحقيق إنجاز أمني. وردّاً على سؤال القاضية لها إن كانت قد دخلت الأراضي المحتلة لدى زيارتها الأردن، نفت الخطيب نفياً قاطعاً، مؤكدةً أنّها لم تطأ أرض فلسطين. وذكرت أنّها نشرت فيديو من القدس، ولدى سؤالها من بعض معارفها أجابت بأنها زارت المدينة المحتلة بداعي التباهي. أما بشأن تأمين مقابلة لشربل الحاج للظهور على القناة الـ11 الإسرائيلية، فقد نفت كندة قيامها بذلك، مؤكدة أنّ قيس طلب منها ذلك، لكن تبيّن لها أنّ هناك معرفة بين قيس والحاج. وذكرت المصادر أنّ الخطيب أبلغت القاضية أنّ النقاشات مع الإسرائيليين كانت عامة ولم تُقدّم لهم أي معلومة سرية، بل معلومات منشورة على الإنترنت. كما أفادت بأنّ معظمها يتمحور حول تحقيق السلام.

في جلسة الاستجواب الأولي، اعتبرت كندة أنّ مجرّد إبلاغها قوى الأمن سيُشكّل حصانة لها، كاشفة أنّها تواصلت مع ضباط في قوى الأمن عدة مرات لإبلاغهم بتواصل الصحافي الإسرائيلي معها. غير أنّ التحقيقات التي أجراها الأمن العام بيّنت أنّ كندة قدمت لإسرائيليين معلومات عن لبنانيين على علاقة بالمقاومة. كما بيّنت التحقيقات الأولية لدى الأمن العام أنّ قيس الذي كان يتواصل معها هاتفياً عرض عليها الظهور على قناة إسرائيلية، لكنها رفضت مراراً. وتُشير تحقيقات الأمن العام إلى أنّ كندة أمّنت لقاءً إعلامياً عبر السكايب مع شربل الحاج، بعكس ما أدلت به أمام قاضي التحقيق، ليتبيّن أنّ الحاج هذا الذي يعيش في الولايات المتحدة الأميركية ظهر فعلاً في مقابلة مع قناة إسرائيلية، متحدثاً عن أنّ سلاح حزب الله يمنع السلام بين اللبناني الذي يُحب الحياة والإسرائيلي الذي يُحب الحياة. كذلك بيّنت التحقيقات أنّ الحاج طلب من كندة دعم موقع أنشأه في أميركا لمحاربة حزب الله.

20 مليون مسلم، ولكل 530 مسلماً مسجد»، متّهماً شينكر بالكذب، إذ «لا يستطيع حفنة من السياسيين الأميركيين تغيير هذه الحقائق، رغم أنهم يكذبون مراراً وتكراراً»، مؤكّداً في الوقت نفسه أن «الصين لن تسمح بأنشطة إجرامية تحت غطاء ديني».

وعن الاتهامات للحزب الشيوعي الصيني بالتجسّس على اللبنانيين، قال البيان إن «الجانب الأميركي يستخدم سلطة الدولة لقمع الشركات الصينية من دون تقديم أي إثبات، هذا التصرف مشين وغير أخلاقي»، مذكّرة بأن «الجميع يعرف من قام بأكبر عملية تنصت ومراقبة وتجسّس وتغلغل ضد الدول الأخرى ومحاولات بسط وإبقاء النفوذ بأي وسيلة».

وختمت السفارة الصينية، معتبرة أنه «لا يزال وضع وباء كوفيد-19 خطيراً في الولايات المتحدة، ونشعر بالحزن على الشعب الأميركي، آملين منه أن يتغلب على الصعوبات في أقرب وقت. نأمل بصدق أن يعتني المسؤولون الأميركيون برفاهية الشعب الأميركي ويجتهدوا في إيجاد حلول للمشاكل المزمنة التي يعانيها المجتمع الأميركي ويضعوا سلامته وصحته نصب أعينهم ويهتموا بشؤونهم الخاصة بدل التدخل في شؤون الدول الأخرى والتهرب من المسؤولية وتحويل الأنظار».

(الأخبار)

قضية

مجالس العمل التحكيميّة: إكرام الميت دفنه؟

أيلده الغصين

على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، اليوم، اقتراح قانون «يرمي إلى إلغاء مجالس العمل التحكيميّة وتعديل أصول المحاكمات في قضايا العمل والضمان الاجتماعي». الاقتراح، في الأصل، تقدّمت به النائبة بولا يعقوبيان في أيلول الماضي، وأفضى استطلاع آراء كلّ من وزارة العمل وهيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل ووزارة الماليّة إلى عدم الموافقة عليه... مما يعني أنه «سقط» شكلاً في مجلس الوزراء، في حين أن رأي الأخير ليس ملزماً.

(مروان طحطح)

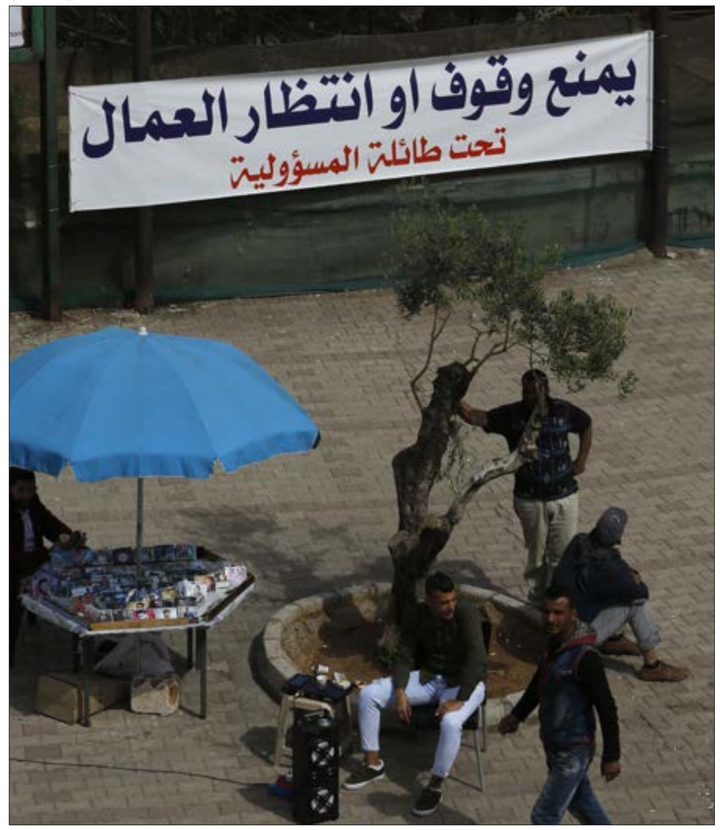

ويبقى النظر في الاقتراح من مهام اللجان النيابيّة (العمل، والإدارة والعدل) وإقراره رهن التصويت عليه في الهيئة العامة لمجلس النوّاب.

في ظلّ أزمات الصرف المتعاقبة وارتفاع أعداد الشكاوى والنزاعات أمام مجالس العمل التحكيميّة، تتمحور المطالبات عادةً بوجوب التسريع في بتّ المجالس في الأحكام، وزيادة عدد غرفها في المحافظات، وتالياً عديد قضاتها. غير أن اقتراح يعقوبيان يرمي إلى إلغاء تلك المجالس كلياً، عبر «إناطة صلاحيّاتها واختصاصاتها بالقضاة المنفردين المدنيين»، و«إخضاع النزاعات والخلافات المتعلقة بقضايا العمل والضمان الاجتماعي للأصول الموجزة (الرقم 154/ 2011) مهما كانت قيمة النزاع». وتكون الأحكام الصادرة عن القضاة المنفردين، وفق الاقتراح، «معجلة التنفيذ وقابلة للاستئناف والتمييز» (هي اليوم خاضعة للتمييز فقط). مع «الإبقاء على مميزات التقاضي لدى مجالس العمل لناحية الإعفاء من الاستعانة بمحام ومن الرسوم القضائية، وإجازة إقامة دعاوى العمل والضمان الاجتماعي وطوارئ العمل في محكمة محل إقامة الأجير».

ينطلق اقتراح يعقوبيان من أسباب موجبة، أبرزها أن «التشكيل الثلاثي لمجالس العمل التحكيمية من قاضٍ وعضوية ممثل عن أرباب العمل وممثل عن الأجراء ثبت عدم فاعليته ويؤخّر البتّ بالدعاوى»، إضافة إلى أن وجوب استطلاع رأي مفوض الحكومة «يفاقم الوضع، في حين أن القضاة قادرون على البت في هذه القضايا من دون استطلاع رأي أحد». في انتظار رأي الاتحادات والنقابات العماليّة، يشير المحامي قاسم كريم المتابع للعديد من قضايا العمال أمام مجالس العمل، في اتصال مع «الأخبار»، إلى أن «عمّالاً كثراً تخلّوا عن دعاويهم بسبب التأخير، كما أن الدعاوى المرفوعة أمام مجالس العمل ليست كلّها قضايا صرف بل تتضمّن ملاحقات من أصحاب العمل للعمّال». ويرى أن اقتراح إلغاء مجالس العمل «جيّد، وفي حال أنيطت الصلاحيّة للقضاة المنفردين وفق الأصول الموجزة التي تسرّع الدعاوى، فإن ذلك يفترض أن يكون وفق شرطين: حصر متابعتهم للملفّات الصرف التعسفي للعمّال فقط لا غير، ومتابعة مجلس القضاء لسيرهم بالدعاوى». ويؤكد أن «دور ممثّلي العمال وأصحاب العمل لا جدوى منه في مجالس العمل، إذ أنهم لا يتدخّلون ولا يتابعون الملفات حتى لو لم يوكل العامل محامياً». وبشأن مخالفة الاقتراح بعدم فصل قضاء العمل لاتفاقيات العمل العربية والدولية، يلفت إلى أن «الأمر يحتاج إلى رأي استشاري، يبيّن أن تطبيق الفصل في القانون لم يحقّق الهدف المطلوب وخاصة لعدم جدوى ممثلي أصحاب العمل والعمال».

غير أن رأي الجهات المعنيّة الثلاث بالاقتراح، يبيّن أن وزارة العمل ترفضه على اعتبار أنه «يتوخّى سرعة افتراضية في بت الملفات، في حين أن من شأنه إطالة المحاكمة إلى أمد أبعد بكثير مما هي عليه حالياً، لأن المهل المعطاة للقاضي في الأصول الموجزة هي مهل حثّ وليست مهلاً ملزمة». مما يعني ضمناً إقرار وزارة العمل، الوصيّة على حفظ حقوق العمال، بأن المهل طويلة حالياً، وهي تلامس أحياناً خمس سنوات من النزاع، يختصر الأجراء مشقّاتها عليهم بقبولهم إكراهاً بشروط أصحاب العمل وبتعويضات مجتزأة. كما أن المهل الملزمة المقصودة ينصّ عليها قانون العمل في المادتين 50 (تحدّد مهلة البت بـ3 أشهر) و80 (البت بالطريقة المستعجلة)، لكنّ الواقع يبيّن أن لا التزام بالمهل، إذ يتمّ عادة تأجيل الجلسات لتغيّب ممثلي أصحاب العمل والعمال أو لانتهاء صلاحية مرسوم تعيينهم، فضلاً عن كون وجودهم يعدّ شكلياً.

هيئة التشريع والاستشارات بدورها رفضت الاقتراح، انطلاقاً من أنه «لم يستند إلى دراسة جدوى أو إحصاء بياناً لعدم فعاليّة النظام المعمول به، وإن التأخير في بت الدعاوى في حال وجوده، كما ورد في الأسباب الموجبة، لم يتضمّن إحصائيّات دقيقة. وإن الأمر لن يتحسّن في الاقتراح المذكور كون الدعوى أصبحت تقبل طريقين في طرق المراجعة». في مقابل «الإحصاءات» التي تطلبها الهيئة، فإن نحو نصف النزّاعات أمام مجالس العمل تصدر فيها أحكام غالبيّتها غير نهائيّة، في حين تستعر المطالبات بزيادة عدد غرف مجالس العمل وعدد القضاة الناظرين في الخلافات، وبضرورة تعيين قضاة في الغرف المستحدثة بموجب المرسوم 729/ 2014.

من جانبها رأت وزارة المالية أن «الإعفاءات التي ذكرها الاقتراح مشابهة لتلك المذكورة في قانون العمل، إلّا أنها مخالفة للمادة 85 من قانون الرسوم القضائية لناحية الإعفاء من التأمينات القضائيّة».

في معرض الردّ، يجيب المحامي المشارك في وضع الاقتراح نجيب فرحات، في اتصال مع «الأخبار»، بسؤال آخر: «ما الهدف من شكل مجالس العمل الحالي، هل القضاء ليس مؤتمناً على قضايا الناس ويحتاج إلى ممثلين عن الطرفين؟». وعن انتقاص الاقتراح من حقوق العمال عبر تغييب ممثليهم، يجيب بأنه «ثبت في الواقع أن ممثلي الطرفين لا دور لهم، ولا يكونون من أصحاب الاختصاص في القانون، بينما يفرض القاضي وجوده منفرداً من دون تدخلاتهم، إضافة إلى أن مطالعة مفوض الحكومة تساهم في تأخير الأحكام»، ويضيف «غالبيّة الأحكام يعاود أحد طرفي النزاع الطعن بها أمام محكمة التمييز وهي لا تنتدب ممثلين عن الطرفين من دون تدخلاتهم». وبشأن إصلاح مجالس العمل بدلاً من إلغائها، يعلّق فرحات «وجود مجالس العمل في مراكز المحافظات يحتّم على الأجير تكاليف تساوي أحياناً «يوميّته»، بينما الاقتراح يتيح للأجير رفع الدعوى أمام القاضي المنفرد في مكان سكنه أو في نطاق مركز العمل».

> عمّال كثر تخلّوا عن دعاويهم بسبب التأخير المبالغ فيه في بت قضاياهم

طريقا المراجعة اللذان قصدتهما هيئة التشريع والاستشارات، هما التمييز والاستئناف، ويشرح فرحات أن «الطريق الحالي يمرّ بمجلس العمل ومحكمة التمييز مما فيه ظلم للعامل، بينما يمنح الاقتراح طرق مراجعة أكبر، بدءاً بالقاضي المنفرد ثم الاستئناف وبعده التمييز، علماً أن محكمة التمييز تنظر في القانون وليس بالوقائع ولا تعدّ درجة ثانية من التقاضي». ويتابع: «التعديل الذي اقترحناه يسرّع من المحاكمات، بدليل أنه يطلب تطبيق الأحكام وفق الأصول الموجزة (2011/154) الذي يمنح عادةً مهلة أسبوع للقاضي للنظر في كل دعوى قيمة التعويضات فيها أقلّ من مجموع 30 ضعف قيمة الحد الأدنى للأجور (أقلّ من 20 مليون ليرة)... أما اقتراحنا فيطلب تعميم هذا التطبيق على كل الدعاوى مهما كانت قيمة التعويضات». ويرى أن المهل القانونية المحدّدة في قانون العمل «غير ملزمة إذ لم يرتّب القانون أي نتيجة لتجاوزها»، في حين أن «الأصول الموجزة يمنع قبول القاضي بأي أجوبة أو لوائح بعد انقضاء المهل القانونية».

رأي وزارة الماليّة يعتبره فرحات «مفاجئاً»، إذ يفترض بها أن «تكون حريصة على الخزينة»، ويكشف أن «قضاة مجالس العمل وممثلي الطرفين ومفوض الحكومة يتقاضون تعويضات عن كلّ حضور لجلسة، فيصبّ تأجيل الجلسات في صالحهم»، بينما «يخفّف الاقتراح العبء على الخزينة إذ لا يتقاضى القاضي المنفرد سوى راتبه بلا تكاليف إضافيّة». وبشأن مخالفة المادة 85 من قانون الرسوم القضائية، يردّ فرحات «إن أي اقتراح يطلب تعديل قانون سيخالف مواده، في حين أن اقتراحنا لا يزيد رسوماً على المتقاضين، بل يبقي على رسم التأمين التمييزي الذي يُدفع حالياً، ويضيف إليه رسم التأمين الاستئنافي فقط. والرسمان يعودان لطالب التمييز أو الاستئناف في حال ربح الدعوى أو يصادران للخزينة في حال العكس».

كورونا

الاصابات إلى 1644
حسن: الأرقام لم تعد تخيفنا

22 حالة جديدة سجّلها عدّاد «كورونا» أمس، ليرفع العدد الإجمالي للإصابات إلى 1644. وكما في الأيام الأخيرة، سجّل العدد الأكبر من الإصابات بين المقيمين بمعدّل 15 إصابة، مقابل 7 بين الوافدين، وذلك من أصل 1781 فحص Pcr أجريت في الساعات الـ 24 الماضية التي حملت أيضاً تعديلاً في عدّاد الوفيات. إذ سجل مستشفى بيروت الحكومي، فجر أمس، وفاة أول رضيعة بالفيروس التاجي، ليزيد عدد الوفيات إلى 33. ولفت المستشفى في بيان الى أن «الرضيعة كانت تعاني من تشوّه خَلقي في القلب، وكانت تتلقى الأوكسيجين على مدار الساعة (...) وخضعت لجراحة صعبة في القلب، إضافة إلى تأثير فيروس كورونا على الرئتين، ما أدى إلى إضعاف جهاز المناعة لديها».

ورغم هذه الوفاة والمسار التصاعدي للعدّاد، حسم وزير الصحة العامة حمد حسن الجدل في ما يخصّ تزايد الأرقام، مؤكداً أن المعيار اليوم «لم يعد قائماً على عدد الإصابات، بل على كيفية اكتساب مناعة قوية في محاربة الوباء». ولهذا السبب «الأرقام لم تعد تخيفنا». ومن مستشفى البوار الحكومي، دعا حسن «الجميع لمواجهة كورونا وعدم الاختباء منه طوال الوقت لأن الحياة لن تتوقف والفيروس لن ينتهي».

المواجهة الأولى تبدأ في الأول من تموز. هذا ما قاله الوزير، إذ تنتظر البلاد بدءاً من ذلك التاريخ «نحو ثلاثة آلاف وافد في اليوم، ما يعني أن فيروس كورونا قد يتوزع على كل حي وضيعة ومدينة». وبما أن «الحكومة لا يمكنها منع المغتربين من العودة إلى وطنهم الأم»، إلا أن من الواجب على العائدين «الانتباه جيداً إلى سلوكهم وتحركاتهم وعدم نقل العدوى في حال وجدت إلى ذويهم». كما دعا «الطاقم الطبي العامل في المستشفيات الحكومية الى عدم التخوف من استقبال حالات جديدة في الشهر المقبل، مع وصول الوافدين».

وفي السياق نفسه، تخوّف الوزير من موجة كورونا جديدة في الخريف المقبل، آملاً أن تكون البلاد حتى ذلك الوقت قد اكتسبت «مناعة قوية تجاه الوباء، وأن يتم اكتشاف اللقاح المناسب».

من جهة أخرى، استكملت الفرق الطبية في وزارة الصحة الفحوص في المناطق، حيث أجرت أمس فحوصات في الوزاني ومدينة طرابلس، حيث تستمر الحملة ليومين آخرين في المدينة.

(الأخبار)

وزير الصحة يتخوّف من موجة جديدة في الخريف المقبل (مروان طحطح)

تقرير

بلدية الغبيري «تحرّر» مدافن بئر حسن

رحيل دندش

أمس، نفّذت بلدية الغبيري جولتها الأخيرة في إطار حملة إزالة التعدي عن مدافن بئر حسن التابعة لها. بعد عام ونصف عام من الجولات، أنهت البلدية الجزء الأول من القضية مع وضع اليد على المدفن وإزالة التعديات والمخالفات، بمؤازرة أمنية من قوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش... بانتظار أن يحلّ المعنيون الجزء الآخر المتعلق بإدارة المدفن. وهي مسؤولية تقع على عاتق داري الإفتاء الجعفري والفتوى لوقف «التعدي على حرمة القبور والأموات»، على ما يقول رئيس البلدية، معن الخليل.

لم تكن سهلة إزالة تلك التعديات التي تقبع في المدافن منذ ثلاثين عاماً، عندما قرر أحد الأشخاص من آل سلهب أن «يستثمر» - بقوة الأمر الواقع - الأرض المؤلفة من أربعة عقارات. بعدما أقام هناك، عمل الرجل على بيع الأرض للناس «شقفة شقفة» ليدفنوا موتاهم. وقد أشاع جواً مفاده أنه «يملك مستندات قانونية وترخيصاً من أصحاب الأرض الذين يقيمون في أميركا». شيئاً فشيئاً، كبرت تجارته هناك، فصار له «زبائن» كثر من المنطقة، من لبنانيين وفلسطينيين وغيرهم، يبيعهم القبور بأسعار تراوح بين 3 و4 آلاف دولار. ووصل الأمر به إلى حد بيع القبر مرتين، إذ يبيع «القديم» على أساس أنه «جديد» لـ«زبائن» جدد.

> المعتدي «استثمر» العقارات منذ 30 عاماً وحوّلها إلى مقابر

بقي الأمر على حاله حتى العام الماضي، عندما «تأكدت البلدية من أنه يجري نبش القبور القديمة بعد التيقّن من أن أحداً لم يعد يزورها لبيعها من جديد». عندها، تحركت البلدية، لكنه كان تحركاً بعد فوات الأوان، إذ تمدّدت القبور إلى عقارات أخرى، منها ما هو تابع لأملاك خاصة (أكبر عقار نحو 4000 متر مربع) لأشخاص من آل الداعوق والسروجي، وعقار تابع للبلدية. وضمن العقار الأساس، أنشأ المعتدون مبنيين تسكن في أحدهما عائلة سلهب، فيما جرى تأجير باقي الشقق. حاولت البلدية، في بداية الأمر، التحرك باتجاه الأوقاف السنية والشيعية لحثّها على تولي الأمر، إلا أنها فشلت، ما دفعها أمس إلى إنهاء القضية وحيدة، و«وضع الأوقاف تحت الأمر الواقع»، على ما يقول رئيس البلدية.

لكن، لماذا لم يتحرك أصحاب العقارات رغم مضيّ كل تلك السنوات؟ يجيب الخليل أن تحركهم سيكون عبر اللجوء إلى القضاء «الذي لا يسمن ولا يغني من جوع في هذا البلد، فالدعوى قد تستمر لـ15 سنة، وفي النهاية لا يزال سلهب يدفن وماشي حاله». ولذلك، فإن تحرك البلدية يصبّ في الحفاظ على أملاكها والأملاك الخاصة ووقف التعدي على الحرمات، فيما أصحاب العقارات، وفق ما يؤكد الخليل، «لديهم ملء الثقة بقدرة البلدية على رفع التعديات عن أملاكهم التي أصبحت مدفناً إلى غير رجعة! لكن على الأقل فإن الذهاب باتجاه تسوية أوضاع العقارات واستملاكها من قبل الأوقاف سيعوّض مالياً عليهم وفق ما يأملون».

تقرير

مواجهة المدارس والأهالي مستمرّة... والدعاوى إلى مجالس تحكيم معطّلة!

فاتن الحاج

بعد 30 تموز المقبل، يسقط حق لجان الأهل وأولياء أمور التلامذة بمراجعة المجالس التحكيمية التربوية في أيّ خلاف مع إدارات المدارس الخاصة، فيما يتواصل الكباش بين الأهل والإدارات التي ترفض خفض الأقساط وتحتجز الإفادات.

الوقت ينفد والأهالي يختنقون، فيما لم تنجز مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية بعد التدقيق في ملاحق الموازنات ولم تبتّ الاعتراضات المرفوعة إليها مطالبة بخفض الأقساط في فترة التعطيل القسري. وبذلك، يصبح تحويل الوزارة الملفّات إلى المجالس التحكيمية من دون معنى في ظل بقاء هذه المجالس معطلة، وفي ظل وجود شكاوى محوّلة إليها منذ سنوات لم تُبتّ حتى الآن. فيما يأمل البعض أن تستخدم وزارة التربية صلاحيتها في المادة 13 من قانون تنظيم الموازنات الرقم 515 فتعيّن خبراء محاسبة لتحديد قيمة الأقساط، كما تتجه الأنظار إلى الوعد الذي قطعه وزير التربية طارق المجذوب، في آخر إطلالة تلفزيونية له، بتشكيل المجالس التحكيمية مطلع تموز.

حتى ذلك التاريخ، تدفع حالة الغليان الأهل إلى حركات احتجاجية تتطور إلى صدامات مع لجان الأهل حيناً، كما حصل أمس مع لجنة الأهل في مدرسة المحبة في المريجة، ومع المدارس حيناً آخر. وليس مستبعداً أن يتكرر ما حصل داخل المصارف، مع بداية الأزمة المالية، على أبواب المدارس في ظل الضغوط التي تمارسها الإدارات لتحديد مهل التسجيل وإجبار أولياء الأمور على الدفع تحت طائلة حرمانهم من الإفادات التي تخوّلهم التسجيل في مدارس أخرى.

بعض الأهالي دفعوا الأقساط بناءً على اتفاقات وقّعتها لجان الأهل مع المدارس، وبعض اللجان رفضت الحلول التي طرحتها الإدارات فذهبت ملاحق الموازنات إلى مصلحة التعليم الخاص من دون توقيع لجان الأهل وبقيت الأمور عالقة، وقسم ثالث من المدارس اتفق مع لجنة الأهل أو مع بعض أعضائها، فيما باقي الأعضاء والأهالي اعترضوا على عروض المدرسة وينتظرون حلولاً من الوزارة.

الخيار المطروح أمام الأهالي المعترضين اليوم أن يوجّهوا كتاب رفع ضرر إلى لجنة الأهل ويرفعوا شكوى إلى وزارة التربية تحوّل إلى المجالس التحكيمية لحفظ حقهم بالمراجعة قبل 30 تموز، وإمكان تحويل الشكوى إلى أمر على عريضة أمام القضاء المستعجل. وهذا ما حصل مع أهالي من الليسيه ناسيونال ومدرسة المحبّة الأشرفية ومدرسة القلب الأقدس السيوفي والمعهد الأنطوني في بعبدا.

الى ذلك، أبلغت مدارس البعثة العلمانية الفرنسية المعلمين أنها ستوقّع معهم عقوداً جديدة لا تتضمّن بعض الحقوق المكتسبة المتعلقة بتنفيذ القوانين اللبنانية وبعض الحوافز التي كانوا يأخذونها

> مدارس الليسيه ستوقّع مع المعلمين عقوداً جديدة لا تتضمّن حقوقاً مكتسبة

والمتعلقة بالشهرين الإضافيين (الـ 13 والـ 14) وسنوات الأقدمية (نصف شهر كل 5 سنوات)، إضافة إلى إجراء تقييم في الصفوف يجري على أساسه إعطاء بعض التقديمات. وتزامن الاجتماع مع اعتصام نفّذه بعض المعلمين والأهالي أمام حرم مدرسة الليسيه الكبرى. أما المصروفون فيجبرون على تقديم استقالاتهم ويأخذون تعويضات على الراتب الأساسي فقط، بما يخالف القانون.

كما ينفذ أهالي التلامذة في مدرسة عائشة التابعة لجمعية المقاصد في صيدا اعتصاماً احتجاجياً اليوم اعتراضاً على فرض الإدارة شروطاً صعبة لتسجيل أولادهم للسنة المقبلة. ويطالبون بالإعفاء الكامل من القسط الثالث والأخير ومن دفعة الباص للفصل الثالث ورسم الكومبيوتر، والاكتفاء بـ 100 ألف ليرة «عربون» حجز مقعد.

طلاب «يباغتون» وزارة التربية

في خطوة احتجاجية، دخل طلاب من شبكة «مدى» الشبابية اليسارية باحة وزارة التربية، أمس، وافترشوا الأرض اعتراضاً على «دولرة» الأقساط، مطالبين بدعم ميزانية الجامعة اللبنانية وتأمين سلامة الطلاب الصحية في الحصص الدراسية والامتحانات وفرض العقد الطلابي. الطلاب ينتمون إلى مجموعات شبابية ونوادٍ علمانية في الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية وجامعة سيدة اللويزة والجامعة اللبنانية الأميركية والجامعة اللبنانية. وهذه الخطوة الثالثة في حملة «التعليم حق مش سلعة» التي بدأت بالتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، مروراً باعتصام نفّذ في 8 حزيران الجاري أمام مدخل وزارة التربية، من دون أيّ تدخل من الوزارة حتى الآن.

قضية

السيادة الغذائية جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، والغذاء سلعة أمنية - سياسية أولاً، لا يمكن أن تقوم على مبدأ العرض والطلب فقط، ولا تقاس من خلفية ربحية. لهذا كله، يدعو المدير العام لمؤسسة «جهاد البناء» المعنيين بالشأن الزراعي والبيئي إلى وضع استراتيجية جديدة تضمن الانتقال من الاستيراد إلى الإنتاج، والتخلي عن الزراعات الكثيفة والمدخلات الكيميائية، مقدّماً توصيفاً للواقع اللبناني من تجربة تمتد إلى ثلاثة عقود

يحصل المزارع اللبنانيّ على 190 ليرة فقط من كل ألف ليرة

السيادة الغذائيّة: آن أن نقرّر ماذا نزرع

المساحات المتوفرة في لبنان يمكن أن توفّر نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي (علي حشيشو)

فراس الشوفي

حصّة المزارع اللبناني من كل ألف ليرة تُدفع ثمناً لأيّ نوع من الخضر أو الفاكهة لا تتعدّى الـ 190 ليرة فقط! وهذا نتيجة نهج أفاد التجّار وأذى المواطنين والدولة والمزارعين، بعدما دُفع لبنان دفعاً، من ضمن بلدان عدة، الى التخلي عن الأمن الغذائي محلياً ودولياً، عبر سياسات اقتصادية أدّت الزهراني، إثر انهيارات في جبل محاذ للأوتوستراد الشتاء الماضي. الورشة يتولاها متعهد لم يتم تلزيمه إزالة الشوف وعاليه فقط (نحو 300 طن يومياً)، إلى جانب إعادة توسيع مطمر الجديدة أو إيجاد موقع آخر في المنطقة المردومة نفسها لاستقبال نفايات المتن، مع إمكانية نقل 200 طن يومياً إلى معمل صيدا الذي لا يزال يشكو من عدم إيجاد مطمر، وإعادة تشغيل معمل غسطا لقسم من نفايات كسروان. هذه الخطوات من شأنها تخفيف الكميات التي تذهب إلى مطمر الجديدة وإطالة عمر مطمر الكوستابرافا...

لحين إيجاد الحلول المستدامة، كما في كل مرة!

من جهة أخرى، بيّنت النقاشات في اللجنة أن هناك فجوة مالية باتت كبيرة جداً، انعكست أولاً في كيفية دفع التزامات العقود الحالية من كنس وجمع ومعالجة وطمر، والتي باتت تتجاوز الـ 90 مليون دولار (مع مشكلة التسعير على الليرة)، وعدم القدرة المالية على تأهيل المعامل في الكرنتينا وإنشاء معمل التخمير في الكوستابرافا كما كان مقرراً. هذه الأزمة المالية نفسها دفعت أيضاً الى تعليق الحديث عن المحارق حالياً والبحث في خيارات أقل كلفة، كطرح بعضهم تحويل قسم من النفايات الى وقود بديل لشركات الترابة، باعتبار أن تشغيل أفرانها أقل كلفة من إنشاء محارق، مستفيدين من الشلل الاستراتيجي في إدارة هذا الملف وعدم وجود معايير علمية وفنية وعدم احترامها إذا ما وُجدت. وهو خيار ستتم مواجهته حتماً من قبل أكبر تحالف بيئي في لبنان أعلن سابقاً رفض خيار الحرق، إن في المحارق أو على شكل وقود بديل لشركات الترابة، ما يعني أن إمكانية التقدم وإيجاد حلول «فنية» لن تكون مقبولة، وخصوصاً أن ذلك لا يأتي من ضمن استراتيجية شاملة تحدد المبادئ والأهداف والأولويات، مع المبرّرات العلمية والاقتصادية الكافية. لو كنا في وضع سويّ، لكانت وزارة البيئة هي التي تقدم الاقتراحات ومسودة الاستراتيجية للنقاش أولاً. ومن ثم تستمع لآراء الوزارات المعنية وغيرها. صحيح أن هذه المسودة عُرضت بسرعة على الحكومة السابقة، وقد طُلب القيام بتقييم استراتيجي لها، إلا أن الآلية التي اعتُمدت في وزارة البيئة لم تكن موفّقة للوصول الى حلول استراتيجية، ولا سيما أن ما كان يهم الفريق السياسي الذي تسلّم البيئة ميدانوس قطّار بطلب درس قدرات مطمر الناعمة المعروفة. ويبدو أن المعنيين قد يحصلون على الموافقات المطلوبة لإعادة فتحه لاستقبال نفايات التمويل سيأتي من «سيدر». ولذلك تم إهمال الجانب الاستراتيجي، الذي قُدم في إطار شكلي ضعيف، لكسب الوقت والموافقات السريعة. وإذ تغير الموضوع الآن لناحية التمويل، بعد إعلان لبنان إفلاسه وتوقفه عن دفع الديون، كان يفترض أن تتغير المقاربة كلياً في الملفات كافة، وفي ملف النفايات تحديداً، ولا سيما لناحية، تبني خيارات التخفيف والفرز وإعادة التدوير، الموفرة في الموارد والمال العام معاً. إلا أن كل المؤشرات تقول إن أحداً لن يسير في هذا الاتجاه، على رغم نشاط هذه اللجنة التي تعقد ثلاثة اجتماعات في الأسبوع. والدليل على ذلك أن آخر ما توصلت إليه اللجنة، أمس، في الورقة التي تلخص اقتراحاتها أن الهدف المحدد فيها حسب مسودة الاستراتيجية لناحية التخفيف من إنتاج النفايات، المقدّرة بـ7000 طن يومياً، هو بين 3 و6% فقط بدل أن يكون أكثر من 30%. وهذا يعكس مدى عدم جدية هذه اللجنة، واتكالها على مسودة مترجمة يمكن أن تكون لدولة صناعية وغنية، تتكل على التصنيع وإعادة تصنيع أي شيء، وتشغيل يد عاملة...

لن تستطيع هذه اللجنة، أن تنتج شيئاً على المدى البعيد إذاً، ليس لأنها لا ترغب في ذلك، بل لأنها لا تملك الرؤية، حسب النقاشات والأوراق المقدمة. وهي بالتالي لن تخرج إلا باقتراحات لتمديد الحلول الطارئة. وذلك لسبب بسيط، وهو أنها لا تنطلق من رؤية ثورية جديدة، وخصوصاً أن الحلول المستدامة لا يمكن أن تكون إلا ثورية، قياساً الى المرحلة الطارئة السابقة والممتدة. فكيف يمكن إنتاج حلول ثورية من دون ثوار؟ وخصوصاً أن الأوراق المقدمة لم تخرج بعد من العقد السابقة التي تبحث في التمويل وإيجاد الأرض المقبولة، وتستند الى مسودة استراتيجية فيها نقص في المبادئ (ولا سيما التخفيف)، أو لا تحترمها في الأهداف والتطبيق، وليست فيها أولويات ولا أفضليات تقنية وغير تقنية! فهل تنجح هذه اللجنة في اللحظات الأخيرة في تغيير مسارها، قبل أن تعيد إنتاج الأزمات تقليداً لسابقاتها منذ عام 1997، يوم اقترحت أول خطة طارئة، لا تزال تداعياتها الكارثية ممتدّة حتى يومنا هذا؟!

«جهاد البناء» من الترميم إلى الزراعة

تأسست مؤسسة «جهاد البنّاء» عام 1988، بأهداف أساسية هي ترميم الأضرار الناتجة من الاعتداءات الصهيونية، التنمية المستدامة، تطوير كفاءات المزارعين، دعم ثقافة العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي ونشر الوعي البيئي. وكانت بدايات عمل الجمعية بترميم الأضرار التي تسبّب بها انفجار بئر العبد عام 1985، لتكرّ سبحة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، ولا سيما في حرب تموز 2006. وتعمل المؤسسة على تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (بيادر الخير)، وتطوير وتمكين العمل التعاوني (تعاونوا)، وتنظيم معارض المونة والمنتجات الزراعية والحرفية (أرضي)، والتدريب والتطوير والرعاية للمهنيين والحرفيين (حاضنة الأعمال). وفي القضايا البيئية، تعمل المؤسسة على مكافحة ظاهرة التصحر (الشجرة الطيبة) وتفعيل القضايا البيئية (المحيط البيئي).

محمد الخنسا

إلى أن فكرة السيادة الغذائية، «نشأت في عام 1993 عبر منظمة Viacampesina، وتكرّست في إعلان نيليني في مالي عام 2007. وهذا المفهوم ليس معنيّاً بتأمين الاكتفاء الذاتي للشعوب فحسب، بل في عدالة التوزيع ووصول الغذاء بشكل متوازن إلى الجميع». وكان الإعلان بمثابة دقّ ناقوس الخطر، لدفع «كل دولة أو مجتمع لإنتاج غذائه وطعامه بنفسه، وبقرّر ماذا ومتى وكيف يزرع ويأكل ويستورد، وليس الشركات الكبرى والمصالح الدولية». ويوضح أنه، في العقود الأخيرة، «تكوّن لدى الدول الكبرى توجه لتقاسم إنتاج الأغذية، ودُفعت الدول الصغيرة نحو إنتاج سلع غير أساسية، أو ما يسمى بالمحاصيل النقدية، كالخُضر والفاكهة، مقابل استيراد السلع الأساسية من الدول الكبيرة». بعد أزمة كورونا، وقبلها في الأزمة المالية العالمية، «كسدت المحاصيل النقدية وخسرت قيمتها، وبدأ كل شعب يفكّر بنفسه، فتوقف تصدير المحاصيل الأساسية أو رُفعت أسعارها وبدأ استخدامها سياسياً». وعلى مستوى لبنان، كانت الضربة مضاعفة، «نحن نستورد 85% من السلع الأساسية، وسياسة تثبيت سعر الصرف كانت تخفي الأزمة. الآن انكشف كل شيء وصرنا مهدّدين بخطر الجوع». لكن، بالتوازي، «احدثت الصدمة انزياحاً في الوعي، وصار هناك اهتمام على مستوى المجتمع بالبحث عن السيادة الغذائية مكان الربح السريع والاستهلاك»، إذ إن «الغذاء ليس سلعة عادية، إنّما سلعة أمنية - سياسية أولاً، ولا يمكن أن تقوم على مبدأ العرض والطلب، أي أنني أختار الاستيراد باسعار أقلّ على الإنتاج بأكلاف أعلى. فالمحاصيل الأساسية هي سلع سيادية ولا تقاس من خلفية اقتصادية ربحية». والمفارقة، أن الدول «الليبرالية»، التي تروّج أفكارها في لبنان وغيره، «تنصحنا بالزراعات النقدية، فيما تفرض قيوداً صارمة على زراعاتها. وأخيراً فقط أقرّ الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته مبدأ from farm to fork، أي من الأرض إلى المائدة، بعد الشعور بالخطر جراء كورونا». ويشير الخنسا إلى أن «هناك عشر شركات عالمية تسيطر على الغذاء وتفرض على البشر عادات غذائية وتتحكم بموائدهم ومحاصيلهم. فالكورن فليكس، مثلاً، من بقايا الحبوب، وتحفل به الموائد بأسعار مرتفعة تعود بالنفع على الشركات الكبرى، فيما يمكن إنتاجه محلياً من حبوب كاملة. مقاربتنا هي تغيير كامل للسياسة المتّبعة في الإنتاج والاستهلاك والعادات الغذائية».

> **الترويج لعدم صلاحية الزراعات العضوية وراءه كارتيلات الأسمدة والمبيدات**

الخنسا الذي عمل إلى جانب وزير الزراعة السابق حسين الحاج حسن، يشير إلى «أننا حاولنا جاهدين الدفع نحو تبني الدولة إنتاج الحبوب، لكن المشروع أصطدم بعقبات عدة، أولاها إدارياً. فالحبوب، مثلاً، من اختصاص وزارة الاقتصاد، والتبغ من اختصاص وزارة المالية. في أي دولة أخرى، الجهة المسؤولة واحدة من البذور إلى المائدة». ولكن، هل يمكن أن يكون للبنان اكتفاء زراعي ذاتي؟ في رأي الخنسا، بأنّ «من يتذرّعون بضيق المساحة يريدون تكريس سياسات الاستيراد. نعم المساحات الموجودة يمكن أن تؤمّن نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي إذا وضعنا مقاربة زراعية وغذائية جديدة، بعيدة عن لعبة التجارة الدولية». أما في ما يتعلق بأزمة المبيدات والسموم وتلوّث الغذاء، فيشير الخبير الزراعي إلى «أننا ندعو منذ سنوات إلى الزراعة ذات المدخلات المنخفضة ووقف الزراعة الأحادية، وخصوصاً أننا نستورد كل شيء من البذور إلى الأسمدة المسموحة والممنوعة. ونحن لا نرى أن نظام الزراعة المكثّفة هو نظام مستدام، ليس في لبنان فحسب، إنّما في كل دول العالم. هناك آثار صحية واقتصادية وكارثية علينا وعلى دول كثيرة غيرنا وعلى البيئة والطبيعة في العالم بشكل عام». ولفت إلى أن «جهاد البناء» تركّز على العمل الإرشادي منذ 30 سنة، «لدعم صمود المزارعين وتوجيههم نحو الحدّ أو وقف استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات والاستناد إلى السماد العضوي، وتبنّينا سياسة الإدارة المتكاملة للمحاصيل، وصولاً إلى الزراعة البيولوجية. في لبنان خبراء اقتصاديون يرون أن لبنان ليس جاهزاً لمثل هذه الزراعة بعد. لكننا نعتقد العكس. الزراعة العضوية تؤمّن حيّزاً كبيراً من الإنتاج والسيادة الغذائية، النقدية، فيما تفرض قيوداً صارمة على زراعاتها. وأخيراً فقط أقرّ الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته مبدأ from farm to fork، أي من الأرض إلى المائدة، بعد الشعور بالخطر جراء كورونا». ويشير الخنسا إلى أن «هناك عشر شركات عالمية تسيطر على الغذاء وتفرض على البشر عادات غذائية وتتحكم بموائدهم ومحاصيلهم. فالكورن فليكس، مثلاً، من بقايا الحبوب، وتحفل به الموائد بأسعار مرتفعة تعود بالنفع على الشركات الكبرى، فيما يمكن إنتاجه محلياً من حبوب كاملة. مقاربتنا هي تغيير كامل للسياسة المتّبعة في الإنتاج والاستهلاك والعادات الغذائية».

الإنتاج الحيواني

لا يختلف المشهد كثيراً في قطاع تربية الحيوانات، حيث يعاني لبنان من نقص في أعداد القطعان وزراعة الأعلاف. يلفت الخنسا إلى «أن نسبة استيراد اللحوم تبلغ 80% من اللحوم أو المواشي للذبح، و50% من مشتقات الحيوانات البيضاء وحوالى 100% من الأجبان الصفراء والزبدة، وحوالى 80% من الأسماك. كان هناك شبه اكتفاء ذاتي في الدواجن، لكن المشكلة في أن الأعلاف مستوردة». لذلك لا بدّ الآن من العمل سريعاً على «توسيع القطيع بخطة مستدامة كما فعلت سوريا ووقف الاستيراد الذي يتمّ عبر الكارتيلات، وتربية الأغنام والماعز أربح من وضع الأموال في البنوك». أما الأعلاف «فلا بدّ من إيجاد أعلاف بديلة من ضمن توجّه الزراعة المستدامة، ونحن في المؤسسة بدأنا بذلك. فمن يقول إن الدجاج يجب أن يأكل ذرة وصويا، فهذا سببه الدعاية العالمية التي فرضها الأميركيون بعد الحرب العالمية الثانية». ويكشف «أننا بدأنا مشروع خيارات بديلة لتربية أصناف من السمك والطيور مثل الفَرَي لتعويض النقص الذي سيحصل في البروتينات، ومع ذلك، يجب أن نتعاون جميعاً لتغيير العادات الغذائية نحو سلوك صحي ومستدام».

على الحافة

أيّ اقتراحات «فنية» للجنة النفايات؟

حبيب معلوف

قضية تشكيل اللجان الفنية في السرايا الحكومية لحلّ المشكلات، وبينها البيئية، باتت تحتاج الى نقاش. إذا أخذنا، مثلاً، قضية النفايات التي شُكّلت لجنة «فنية» من المستشارين والمعنيين الحكوميين وغير الحكوميين لمقاربتها، يمكن أن نستنتج أن الأمور ستذهب نحو مزيد من التعقيد. هذا الاستنتاج المتشائم، مبنيّ على معطيات عدة، أهمها ما يتعلق بالمهمة التي أوكلت بها هذه اللجنة، وطريقة إدارتها، ومدى معرفة أعضائها بالملف، والوقت الذي أعطي لها لتحقيق «إنجاز». فقد مُنحت اللجنة التي تضم ممثلين عن وزارات معنية (البيئة، الداخلية، التنمية الإدارية، الصحة والصناعة) ومجلس الإنماء والإعمار ومستشارين لرئيس الحكومة، ثلاثة أسابيع (تنتهي نهاية هذا الأسبوع) لتنجز خطة طارئة جديدة، وأخرى متوسطة وبعيدة المدى! وهي فترة قصيرة جداً لوضع تصور استراتيجي متكامل.

انطلقت أعمال اللجنة، كالعادة، من أزمة داهمة مع انتهاء قدرة استيعاب المطامر ولا سيما في مناطق ذات كثافة سكانية عالية كبيروت وجبل لبنان، وبعد التمديد ثلاثة أشهر لمطمر الجديدة... وانطلاقاً من همّ تفادي عودة النفايات إلى الشوارع. وهو مشهد متكرر، أفْناه مع الحكومات السابقة ولجانها التي لم تكن تتحرك إلا تحت ضغط الأزمات الداهمة. يحصل ذلك كل مرة وينتهي بخيارات أكثر سوءاً. إما لأن الوزارات المعنية لا تقوم بواجباتها، أو لأن الأزمات باتت أكبر من الوزارات والحكومات. إلا أن أحداً لا يسلّم بهذا العجز، بدليل الاستمرار في تشكيل اللجان نفسها، ومنحها مهلاً قصيرة ومحددة لإيجاد الحلول.

بالعودة إلى المهمة التي أوكلت إلى هذه اللجنة، فإن الحلول الآنية معروفة ولا داعي للاجتهاد فيها كثيراً. أما تلك الاستراتيجية، فهي لا تتطلب لجاناً الجديد فيها إدارتها غير المتخصّصة، بينما أعضاؤها هم أنفسهم من «واكبوا» كل الأزمات السابقة، حتى لا نقول إنهم «ساهموا» فيها!

الحلول الآنية الطارئة شبه جاهزة، وقد مهّد لها وزير البيئة ميدانوس قطّار بطلب درس قدرات مطمر الناعمة المعروفة. ويبدو أن المعنيين قد يحصلون على الموافقات المطلوبة لإعادة فتحه لاستقبال نفايات التمويل سيأتي من «سيدر». ولذلك تم إهمال الجانب الاستراتيجي، الذي قُدم في إطار شكلي ضعيف، لكسب الوقت والموافقات السريعة. وإذ تغير الموضوع الآن لناحية التمويل، بعد إعلان لبنان إفلاسه وتوقفه عن دفع الديون، كان يفترض أن تتغير المقاربة كلياً في الملفات كافة، وفي ملف النفايات تحديداً، ولا سيما لناحية، تبني خيارات التخفيف والفرز وإعادة التدوير، الموفرة في الموارد والمال العام معاً. إلا أن كل المؤشرات تقول إن أحداً لن يسير في هذا الاتجاه، على رغم نشاط هذه اللجنة التي تعقد ثلاثة اجتماعات في الأسبوع. والدليل على ذلك أن آخر ما توصلت إليه اللجنة، أمس، في الورقة التي تلخص اقتراحاتها أن الهدف المحدد فيها حسب مسودة الاستراتيجية لناحية التخفيف من إنتاج النفايات، المقدّرة بـ7000 طن يومياً، هو بين 3 و6% فقط بدل أن يكون أكثر من 30%. وهذا يعكس مدى عدم جدية هذه اللجنة، واتكالها على مسودة مترجمة يمكن أن تكون لدولة صناعية وغنية، تتكل على التصنيع وإعادة تصنيع أي شيء، وتشغيل يد عاملة...

لن تستطيع هذه اللجنة، أن تنتج شيئاً على المدى البعيد إذاً، ليس لأنها لا ترغب في ذلك، بل لأنها لا تملك الرؤية، حسب النقاشات والأوراق المقدمة. وهي بالتالي لن تخرج إلا باقتراحات لتمديد الحلول الطارئة. وذلك لسبب بسيط، وهو أنها لا تنطلق من رؤية ثورية جديدة، وخصوصاً أن الحلول المستدامة لا يمكن أن تكون إلا ثورية، قياساً الى المرحلة الطارئة السابقة والممتدة. فكيف يمكن إنتاج حلول ثورية من دون ثوار؟ وخصوصاً أن الأوراق المقدمة لم تخرج بعد من العقد السابقة التي تبحث في التمويل وإيجاد الأرض المقبولة، وتستند الى مسودة استراتيجية فيها نقص في المبادئ (ولا سيما التخفيف)، أو لا تحترمها في الأهداف والتطبيق، وليست فيها أولويات ولا أفضليات تقنية وغير تقنية! فهل تنجح هذه اللجنة في اللحظات الأخيرة في تغيير مسارها، قبل أن تعيد إنتاج الأزمات تقليداً لسابقاتها منذ عام 1997، يوم اقترحت أول خطة طارئة، لا تزال تداعياتها الكارثية ممتدّة حتى يومنا هذا؟!

تقرير

لبنان الأعلى في وفيات تلوّث الهواء

من دون الإعلان عن الاستناد إلى أيّ دراسات محلية، أو إلى نتائج أجهزة قياس تلوّث الهواء، أطلقت منظمة «غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أمس، تقريراً عالمياً بعنوان «الهواء السامّ: الثمن الحقيقي للوقود الأحفوري»، صنّفت فيه لبنان، الأعلى في معدل الوفيات وفي الكلفة الاقتصادية في الشرق الأوسط!

عدم استناد التقرير إلى دراسات واضحة لا ينفي، بحسب مصادر متابعة، حقيقة الكلفة الصحيّة والاقتصادية الباهظة التي تتكبّدها الدول بسبب اعتمادها على الوقود الأحفوري الذي يلوّث الهواء ويسبّب نسباً عالية من الأمراض والوفيات.

وقدّر التقرير عدد الوفيات المبكرة سنوياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جرّاء تلوّث الهواء الناجم عن الوقود الأحفوري بنحو 65 ألف حالة، ومتوسط عدد الوفيات المبكرة في لبنان نتيجة تلوّث الهواء في عام 2018 بـ 2,700 حالة، أي بمعدّل 4 وفيات لكل من 10 الاف شخص، مستنتجاً بأن ذلك من أعلى المعدلات في المنطقة إلى جانب مصر، علماً بأن «الهواء السامّ: الثمن الحقيقي للوقود الأحفوري»، صنّفت فيه لبنان، الأعلى في معدل الوفيات وفي الكلفة الاقتصادية في الشرق الأوسط!

أما المؤكّد عالمياً ومحلياً بالطبع، وكما يذكر التقرير، فهو أن تلوث الهواء يتسبب بأمراض صحية مزمنة وخطيرة، مثل مشاكل مرض القلب والسكري والانسداد الرئوي المزمن وسرطان الرئة، ويجعل الناس أكثر عرضة للإصابة بالفيروسات التي تؤثر في الجهاز التنفسي مثل «كورونا».

التقرير لفت إلى الكلفة الاقتصادية الكبيرة التي تتكبّدها دول العالم جراء تلوّث الهواء. ففي لبنان، مثلاً، وصلت هذه الكلفة إلى 1,4 مليار دولار أميركي، أي 2% من الناتج المحلي الإجمالي (gdp)، وهو الرقم الأعلى في المنطقة إلى جانب مصر.

على المستوى العالمي، يُكلف تلوث الهواء الناتج عن الوقود الأحفوري نحو 2,9 تريليون دولار سنوياً، أي نحو 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أما الأمراض التي تنتج عن التعرض للوقود كل عام في كل أنحاء العالم، فتعادل خسائر اقتصادية تناهز الـ 101 مليار دولار.

التقرير اقترح «الاستثمار في الطاقات المتجددة عوضاً من إضاعة الوقت على الخلافات المتعلقة بأيّ من المعامل الملوّثة القاتلة يجب بناؤها أولاً، إذ أن هذه الطاقات (المتجددة) تساهم في خلق فرص عمل جديدة تحسّن اقتصادنا وتحافظ على صحة مجتمعنا».

وكانت «غرينبيس» أطلقت في تموز 2019 تقريراً بعنوان «لا مزيد من الأعذار: أن الأوان لتبني الطاقة المتجدّدة» تعقيباً على خطة قطاع الكهرباء التي أطلقتها وزارة الطاقة والمياه اللبنانيّة العام الماضي، وطرحت سيناريو بديلاً يعتمد على موارد الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة. وأكّد التقرير أن تبنّي مزيد من موارد الطاقة المتجدّدة يعني الحصول على مزيد من الفوائد الاقتصاديّة والبيئيّة والصحيّة.

(الأخبار)

تقرير

ترابة الزهراني إلى سبلين: حل مؤقت أم تحايل على القانون؟

أهالك خليك

انطلقت، قبل أيام، ورشة إزالة الآتربة التي خلّفت خطّين للسيارات على المسرب الشرقي لأوتوستراد صور - الزهراني، إثر انهيارات في جبل محاذ للأوتوستراد الشتاء الماضي. الورشة يتولاها متعهد لم يتم تلزيمه إزالة الآتربة بمناقصة، بل بعد اتفاق مع المديرية الإقليمية لوزارة الأشغال في الجنوب من دون مقابل مادي، على أن يُسمح له بنقلها وبيعها إلى معمل «ترابة سبلين».

رئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني علي مطر أوضح لـ«الأخبار» أن الكتب المتكررة التي وجهها الاتحاد وبلديات المنطقة «لم تجد آذاناً صاغية لدى الدولة، رغم الخطر المتربص بالمارة على الطريق السريع الذي يضيق فجأة قبل أن يقتصر على خطّي سير». لكن إزالة الآتربة، وفق مطر، «لن يحل المشكلة. وليس أكثر من إجراء مؤقت لتنظيف الأوتوستراد في حين إجراء مناقصة لتلزيم معالجة الانهيار»، منبّهاً الى أن الانهيار «قد يتكرر في الشتاء المقبل ما لم تستبق الدولة فصل الأمطار بمعالجة أسبابه».

مطر نفى أن يكون السماح للمتعهد بإزالة الآتربة «تنفيعة» من الوزارة أو الاتحاد أو البلديات. لكن التساؤل يصبح مشروعاً بالنظر إلى نوعية الترابة الطينية التي تدخل في صناعات معمل سبلين لمواد البناء ورصف البلاط والطلاء، فضلاً عن أن اسم المتعهد (ع. ح.) ورد قبل نحو عام في إخبار قدمته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أمام النيابة العامة التمييزية بحق معمل سبلين وثلاثة معتهدين بتهمة نقل 100 ألف متر مكعب من الآتربة الطينية من ثلاثة عقارات في بلدة العبشية إلى المعمل بموافقة من وزيري الصناعة والداخلية السابقين وائل أبو فاعور وريا الحسن. فهل ما يحصل على جسر الزهراني، ظاهره إزالة الخطر عن المارة وباطنه تحايل على القانون من قبل معمل سبلين، بعد قرار وزارة الداخلية والبلديات وقف أي نشاط استثماري في العبشية؟

الكرة اللبنانيّة

سيحظى اللاعبون الشباب بفرصة أكبر للمشاركة في مباريات قوية بعد قرارات الاتحاد الأخيرة (عدنان الحاج علي)

أنهى الاتحاد اللبناني لكرة القدم جميع الإجراءات المتعلّقة بالموسم الكروي الجديد على صعيد القوانين والأنظمة الفنية قبل حوالى ثلاثة أشهر من انطلاق الدوري اللبناني في 18 أيلول المقبل، مع سلسلة من القرارات المهمة وخصوصاً على صعيد تخفيض معدّل أعمار اللاعبين في الأندية اللبنانية في مختلف الدرجات

عنصر الشباب... الرابح الأكبر في الدوري

عبد القادر سعد

في تعميم مؤلّف من 22 بنداً صادر عن الاتحاد اللبناني لكرة القدم يحمل الرقم 2020/13، عقب جلسة للجنة التنفيذية برئاسة الرئيس هاشم حيدر، توضّحت صورة الموسم الكروي الجديد على صعيد بطولات الدوري والصيغة المعدّلة التي سينطلق على أساسها الموسم الكروي 2020-2021. قد يكون البندان الثامن والعاشر من أهم البنود الواردة في التعميم.

ففي البند الثامن حافظ الاتحاد على مبدأ منح اللاعبين الشباب دوراً كبيراً في منافسات الفرق الأولى في الأندية، حيث ألزم أندية الدرجتين الأولى والثانية بإشراك عدد من اللاعبين اللبنانيين دون الـ22 عاماً في مجمل مباريات الدوري وكأس لبنان «على أن لا تقلّ المشاركة عن 600 دقيقة للاعب الواحد، و800 دقيقة للاعبين اثنين، و1200 دقيقة لثلاثة لاعبين. وكل ناد لا يستوفي العدد المطلوب من الدقائق في نهاية الموسم الرياضي يتم حسم ثلاث نقاط من رصيده العام في بطولة الدوري» كما جاء في تعميم الاتحاد.

وهذه الصيغة يتم اعتمادها للموسم الثاني على التوالي، بعد أن كانت المرة الأولى في الموسم الماضي الذي تمّ فيه منافسات الفرق الأولى في الأندية، بعد دقائق أقلّ من الموسم الماضي بسبب الصيغة الاستثنائية للبطولة هذا الموسم.

فدوري الدرجتين الأولى والثانية لن يكون عادياً، حيث تم وضع نظام فني جديد يتضمن إقامة بطولة الدوري من مرحلة واحدة يليها «فاينال سيكس» للأندية صاحبة المراكز الستة الأولى أيضاً من مرحلة واحدة لتحديد بطل الدوري، و«فاينال سيكس» لأصحاب المراكز الستة الأخيرة لتحديد الفريقين الهابطين إلى الدرجة الثانية من مرحلة واحدة. وستحمل الأندية نقاطها من المرحلة الأولى إلى «فاينال سيكس».

أما البند العاشر فهو يوازي البند الثامن أهمية، حيث ينص على منع الأندية من المشاركة في دوري الدرجة الأولى من توقيع أكثر من ثمانية لاعبين من مواليد 1990 وما دون (أي 30 سنة وما فوق) على كشوفاتها في الاتحاد، على أن يتم إشراك خمسة لاعبين فقط في المباراة أي على كشف الأسماء التي تضم عشرين لاعباً.

وبالنسبة إلى الدرجة الثانية، فإن القرار عينه سيكون سارياً لكن بعدد لاعبين أقلّ. إذ سيحق لكل نادي توقيع ستة لاعبين من مواليد 1990 وما دون (30 سنة وما فوق) على كشوفاته في الاتحاد، على أن يتم إشراك أربعة لاعبين فقط في المباراة.

ويشكل القرار نقلة نوعية على صعيد الاهتمام باللاعبين الصغار أو الذين في عمر العطاء الكروي، وإفساح المجال لهم للحصول على فرصتهم في مباريات الفرق الأولى. فإلزام أندية الدرجتين الأولى والثانية بإشراك لاعبين دون الـ 22 عاماً يعني أن 24 نادياً ستكون مجبرة على تطبيق هذ القرار. وإذا قام كل نادٍ بإشراك لاعب أو اثنين في المباريات، فهذا يعني أن الكرة اللبنانية ومنتخباتها ستحصل على ما بين 24 و48 لاعباً مميزين في كل موسم حصلوا على فرصتهم مع لاعبين أكثر منهم خبرة. فالمشاركة لـ600 دقيقة للاعب واحد تعني ما يقارب نصف عدد مباريات الدوري، وهو أمرٌ يعزز من خبرة هؤلاء اللاعبين ويشكّل رافداً للمنتخب الأول.

أما في ما يتعلّق بحصر عدد اللاعبين من عمر 30 سنة وما فوق بخمسة لاعبين كحدّ أقصى في كل مباراة، فهو أيضاً يمنح فرصة للاعبين الأصغر سناً من جهة، ويخفّض معدّل أعمار اللاعبين، وخصوصاً أن الدوري في الموسم المقبل سيكون من دون لاعبين أجانب. وقد تم اتخاذ القرار بعد دراسة معمّقة للأندية ومعدّل أعمار لاعبيها، وخارطة توزيع هؤلاء اللاعبين على الأندية، للتأكّد من أن القرار لن يكون مجحفاً بحق نادٍ أكثر من نادٍ آخر، أو لصالح نادٍ على حساب آخر، أو يُلحق الضرر بمصالح الأندية الفنية.

كما أن القرار جاء قبل ثلاثة أشهر من انطلاق الموسم، وغالبية الأندية لم تجرِ تعاقداتها بعد، وبالتالي تملك الأندية وقتاً كافياً لتحديد خياراتها وفقاً لهذه القرارات، والعمل على تطوير الكرة اللبنانية عبر تخفيض معدّل أعمار اللاعبين، وليس تغليب المصلحة الشخصية عبر تشكيل فرق «هرمة» لتحقيق نتائج سريعة وحفظ البعض لرؤوسهم من مقصلة الإقالة أو الانتقاد، أو سعياً وراء انتصارات سريعة قصيرة المدى، من دون التخطيط لبناء فرق للمستقبل بلاعبين شباب.

تعميم الاتحاد تضمّن أيضاً العديد من القرارات المتعلقة بالموسم الجديد، حيث حسمت اللجنة التنفيذية الجدل القائم حول عقود اللاعبين المحترفين وعقود الإعارة مع مطالبة البعض للأندية لتخفيف الأعباء المالية عنها.

وفي ما يتعلّق بباقي المسابقات، فقد ألزم الاتحاد اللبناني أندية الدرجتين الأولى والثانية في بطولة كأس لبنان حصراً لموسم 2020-2021، والتي سيتم سحب قرعتها إضافة إلى قرعة دوري الدرجتين الأولى والثانية غداً الجمعة ابتداءً من الساعة 11,30 صباحاً في مقر الاتحاد.

وعلّقت اللجنة التنفيذية العمل بالمادة1-1 (البند 4)، والمادة1-6، والمادة 1-11 المتعلّقة بعقوبات تطاول الأندية التي لا تشارك بالعدد المحدد من بطولات الفئات العمرية، استثنائياً لموسم 2020-2021. فقد دعا الاتحاد الأندية لتحديد اختياراتها لبطولات الفئات العمرية التي تشارك فيها، لكنه منح الأندية حرية عدم المشاركة في أي بطولة من دون إلحاق عقوبات بها انطلاقاً من الأوضاع الصعبة القائمة.

وستكون بطولة لبنان للناشئين التي توقّفت بسبب كورونا أولى المسابقات التي ستعود إلى الحياة وحتى قبل كأس النخبة والتحدي، حيث سيستكمل دوري الناشئين في 25 تموز المقبل.

وعلى صعيد بطولة الكرة الشاطئية، فقد تم اعتماد النظامين العام والفني للعبة التي ستنطلق بطولتها لموسم 2020-2021 في 30 تموز وكأس لبنان في 17 أيلول، على أن تُسحب القرعة في 9 تموز المقبل. وتم وضع لائحة لاعبي النخبة في البطولة الشاطئية مؤلفة من 18 لاعباً، يحق لكل ناد التعاقد مع خمسة لاعبين منها، بعد أن كان العدد أربعة. لكن إلغاء اللاعبين الأجانب في بطولة الكرة الشاطئية سمح برفع العدد إلى خمسة.

> سيكون الدوري مؤلفاً من مرحلة واحدة يليها «فايناك سيكس» مع احتساب لنقاط المرحلة الأولى

مؤتمرٌ صحافيٌ للمدرب طه

يعقد المدير الفني لمنتخب لبنان الأول في كرة القدم جمال طه (الصورة) مؤتمراً صحافياً غداً الجمعة عند الساعة العاشرة صباحاً في مقر الاتحاد، للحديث عن تحضيرات واستعدادات المنتخب للمرحلة المقبلة.

من جهة أخرى، شكّلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الجهاز الفني لمنتخب لبنان للكرة الشاطئية على الشكل التالي: خالد برجاوي مدرباً، حسن عز الدين مدرباً مساعداً، بلال هاشم مدرباً للحراس وجوزيف كنعان إدارياً. وتأتي الخطوة كنوع من منح الثقة للجهاز الفني اللبناني في الكرة الشاطئية، مع الأمل أن ينسحب هذا الأمر على منتخب الصالات ومنتخب الكرة النسائية أيضاً عبر تعيين أجهزة فنية لبنانية، تتناغماً مع رؤية الاتحاد بتعزيز الثقة بالمدرب اللبناني كما حصل مع المنتخبين الأول والشاطئي.

الكرة الأوروبية

لا مفاجآت بعد الاستئناف

صراعٌ مشتعل في الكالشيو والليغا

أثناء تعليق منافسات كرة القدم بسبب انتشار فيروس كورونا، ألغت بعض الدول دورياتها المحلية للحؤول دون زيادة الخسائر البشرية. فيما تمسّكت الأغلبية بقرار الاستئناف لتجنب الخسائر المادية الفادحة. مع عودة عجلة الكرة، حُسمت العديد من الدوريات بفعل ثبات المتصدرين أداءً ونتيجةً. في حين شهدت الدوريات الأخرى صراعاً «شرساً» على الصدارة، خاصةً في إسبانيا وإيطاليا، مايوجّل التتويج حتى الجولات النهائية

حسين فحص

انتهى الدوري الفرنسي بشكل قسري بفعل تداعيات فيروس كورونا، ما جعل باريس سان جيرمان بطلاً لموسم 2019-2020 بعد الاعتماد على معيار نسبة النقاط المجمّعة قبل التوقف. في المانيا، حقّق بايرن ميونيخ لقبه الثامن توالياً في الدوري بفوزه الصعب على فيردر بريمن الثلاثاء الماضي، واصبح ليفربول قاب قوسين أو ادنى من تحقيق لقب الدوري الإنكليزي الأول منذ ثلاثين عاماً، رغم تعادله المخيّب أمام إيفرتون. الحسم الباكر في البطولات الثلاث السالفة الذكر تقابله منافسة شرسة في الدوريَين الإسباني والإيطالي، حيث من المرجّح أن يستمر الصراع على اللقب حتى الجولات الأخيرة بفعل تقارب المستوى.

برشا او الريال؟

عاد الدوري الإسباني من جديد، ليستمر بذلك صراع اللقب بين ريال مدريد وبرشلونة. بدأ الأمر بفوزين مقنعين لرائدي الترتيب العام في الجولة الـ 28 من الدوري، حيث عزّز برشلونة صدارته حينها بفوز كبير على مستضيفه ريال مايوركا (4-0)، فيما حقّق ريال مدريد انتصاراً مهماً بنتيجة (3-1) أمام إيبار. في الجولة الـ 29، حقّق برشلونة فوزاً اخر بنتيجة (2-0) على ليغانيس كما فاز ريال مدريد بنتيجة (3-0) على فالنسيا ليُبقي الفارق على نقطتين مع المتصدر الكاتالوني، غير أن الجولة الـ 30 من الدوري شهدت تغيير مركز الصدارة، بعد أن اقتنص المبرينغي فوزاً ثميناً من مضيفه ريال سوسيداد (2 - 1) تصدّر خلاله جدول الترتيب بفارق المواجهات المباشرة عن برشلونة، الذي تعادل سلباً مع فريق إشبيلية.

لا يزال برشلونة يتخبّط إثر عدم تأقلم المنظومة مع المدرب الجديد كيكي ساتين، إضافةً إلى سوء إدارة الصفقات من قبل الإدارة، في حين عاد الريال من بعيد بفعل تأقلم الأسماء الجديدة وإيجاد المدرب التوليفة المناسبة، متانة دفاعية، ووسط ميدان صلب، إضافةً إلى قوةٍ هجومية تعزّزت مع عودة هازار من الإصابة، تجعل من ريال مدريد صاحب الكعب الأعلى لتحقيق الدوري هذا الموسم. المراحل المتبقية من الدوري لا تقبل القسمة على اثنين بالنسبة إلى الناديين.

يوفنتوس ولاتسيو

سقط يوفنتوس في العديد من الاختبارات هذا الموسم ما وجّه سيلاً من الانتقادات إلى المدرب ماوريسيو ساري، غير أن صدارة الدوري شفعت للمدرب الجديد بانتظار انتهاء استحقاقات الموسم. مصاعب كبيرة واجهها ساري برفقة يوفنتوس، انحصر أغلبها في تكوين منظومة تقدّم كرة قدم جميلة من دون التعارض مع النتائج الإيجابية، وفي ظل الفشل من تحقيق ذلك، وُضع ساري تحت ضغط إعلامي وجماهيري كبير. زاد الأمر سوءاً، خسارته القمة الإيطالية التي جمعت فريقه يوفنتوس مع نابولي في نهائي كأس إيطاليا، بعد خسارته كأس السوبر الإيطالي أيضاً أمام لاتسيو قبل تعليق المنافسة.

يتصدّر يوفنتوس الترتيب العام يتبعه لاتسيو في الوصافة مع مباراة ناقصة، في موسم هو الأكثر تنافسية منذ سنوات. تقارير صحافيّة عديدة أعربت عن قلقها حول مصير ساري، حيث أفادت أن إدارة يوفنتوس غير سعيدة بما يقدمه المدرب الإيطالي حتى اللحظة. يزيد الأمور سوءاً، المشاكل الشخصية التي ظهرت أخيراً بين المدرب وبعض اللاعبين، أبرزهم البرتغالي كريستيانو رونالدو وميراليم بيانيتش، حيث أجمعت الصحف على أن الأمر يتخطّى نطاق التصريحات، وأن هناك مشكلة بين المدير الفني للفريق مع اللاعبين. كل هذا، يضع ضغوطاً مضاعفة على المدرب، غير أن قرار استمراره من عدمه يبقى مربوطاً بمحاولة تحقيقه للدوري المحلي ودوري أبطال أوروبا.

على الجانب الآخر، يقدّم لاتسيو موسماً استثنائياً عاد خلاله إلى الواجهة الإيطالية من جديد بفضل المدرب الشاب سيموني إنزاغي. توازن كبير بين الهجوم والدفاع وعمل جماعي متقن، أعادا الهيبة إلى القطب الثاني للعاصمة، ليشكّل المنافس الأبرز ليوفنتوس على اللقب. في ظل الاستقرار الفني والإداري الكبيرين، سيصعب لاتسيو من مهمة تتويج يوفنتوس المبكرة، حيث من المرجّح أن يستمر السباق حتى أمتار الدوري الأخيرة.

> يقدّم لاتسيو موسماً استثنائياً عاد خلاله إلى الواجهة الإيطالية من جديد

يقدم ريال مدريد اداء مميز مع زين الدين زيدان (أ ف ب)

بريميرليغ

كأس إنكلترا ودوري الأبطال أهمّ لغواردیولا

أكّد المدرب الإسباني جوسيب غواردیولا أن أولوية فريقه مانشستر سيتي في الفترة الراهنة هي كأس إنكلترا ودوري أبطال أوروبا، وليس تأخير تتويج ليفربول بلقب الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. وشدد المدرب الإسباني على أن تركيزه ينصبّ على مسابقة كأس إنكلترا حيث يلاقي نيوكاسل في الدور ربع النهائي الأحد، ومسابقة دوري الأبطال التي ستستكمل في آب/ أغسطس بعد تعليقها منذ آذار/ مارس بسبب فيروس كورونا المستجدّ، وحيث بلغ الدور ثمن النهائي فاز ذهاباً على ريال مدريد الإسباني بنتيجة 2-1).

وقال غواردیولا «علينا أن نمضي يوماً بيوم، مباراة بمباراة لنصل الى المباراتين الأكثر أهمية في الفترة المقبلة، أي نيوكاسل الأحد المقبل، وخصوصاً مدريد» بعد اقل من شهرين.

وقدم سيتي أداء قوياً في المباراتين اللتين خاضهما منذ استئناف منافسات الدوري الممتاز في 17 حزيران/ يونيو بعد التوقف بسبب «كوفيد-19»، فتغلب على أرسنال (3-0) وبيرنلي (5-0).

وعلى رغم ذلك، شدد غواردیولا على أن لاعبيه لا يزالون غير جاهزين بدنياً لخوض مباراة من 90 دقيقة كل ثلاثة أيام، معتبراً أن ذلك لن يحصل. ولمّح الى أن الفريق، على رغم خوضه المباراة الصعبة ضد تشلسي (صاحب المركز الرابع) الخميس، ستكون عينه «على مباراة نيوكاسل. هذه بمثابة مباراة نهائية بالنسبة إلينا».

ويحمل مانشستر سيتي لقب مسابقة كأس إنكلترا بعد فوزه في نهائي الموسم الماضي على واتفورد بنتيجة 6-0.

على صعيد آخر، أكّد الهداف التاريخي لسيتي سيرخيو أغويرو خضوعه في إسبانيا لعملية جراحية لمعالجة إصابة في الركبة، يتوقع أن تكون قد أنهت موسمه عملياً. وكتب أغويرو عبر حسابه على «تويتر»، «كل شيء سار على ما يرام، وسأبدأ عملية التعافي قريباً. شكراً جزيلا للطبيب (رامون) كوغات وفريقه، ولكم جميعاً على دعمكم».

وتعرض أغويرو للإصابة في ركبته اليسرى في المباراة ضد بيرنلي الإثنين. وسبق لغواردیولا أن أبدى خشيته من أن تؤدي هذه الإصابة الى نهاية موسم 2019-2020 بالنسبة الى الدولي الأرجنتيني.

لا يُعدّ تأخير تتويج ليفربول بلقب الدوري الإنكليزي أولويّة للمدرب غواردیولا (أ ف ب)

ملامح في السيادة المالية والسيبرانية المقبلة

نبيل اسماعيل *

لا يوجد، إلى الآن، منافسٌ جديٌ للهيمنة المالية الغربية، وخصوصاً الأميركية، على الاقتصاد العالمي. يُهيمن الدولار الأميركي على الدورة الاقتصادية المالية ونظام ربط التحويلات المالية في العالم، ويملك صلاحيات هائلة في فرض إرادته على الأسواق وفرض العقوبات والتحكّم بمسارات التنمية للعديد من الدول. لا تمارس الولايات المتحدة أيّ شكل من أشكال التقنين في ممارسة هذه الهيمنة المالية في الوقت الراهن، ولا تظهر عليها بوادر ضعف على الرغم من التحدّيات التي تعصف بالاقتصاد الغربي والأميركي على وجه الخصوص. يتعزّز موقع الدولار الأميركي في خضمّ جائحة «كوفيد ـ 19»، ولا يتعرّض إلى الآن لتهديد جدّي أو مساءلة، على الرغم من الإجراءات المالية غير المسبوقة التي اتّخذها بنك الاحتياطي الفيدرالي في إجراءات التحفيز والتيسير الكمّي، عبر ضخّ كمية ضخمة من الأموال لتنشيط الاقتصاد وتجاوز الآثار التي تسبّب بها الفيروس المستجدّ. إجراءات كان من شأنها لو أنها طُبّقت في اقتصاد آخر، أن تعصف بالاستقرار المالي وتسبّب موجة كبيرة من التضخّم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجالات السيادة الأميركية على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي، التكنولوجيا والقطاع المالي، فلا يمكننا إغفال أنّ الدورة السلعية هي في أسواق آسيا، الصين تحديداً، بحيث لا مجال للكلام هنا عن سيادة غربية، بالنظر إلى أرقام التجارة العالمية، بل شرقية. لكنّ السيادة المالية، التكنولوجية، مضافاً إليها التفوّق العسكري، بالرغم من التغيّرات التي شهدها العالم بموازاة الصعود الصيني والحيوية الروسية، وظهور أكثر دينامية لبعض اقتصادات الدول النامية، تجعلنا لا نغادر العصر الأميركي، ولكن على الأقل نتيح لنا النظر إلى إمكانيات جديدة. أوضح هذه الإمكانيات هو التفوّق التكنولوجي للصين في مجال البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس من الإنترنت. وهو خرق مهم في مجال البنية التحتية للهيمنة التكنولوجية. أظهرت بعض الأحداث الأخيرة، بحث عدّة أحداث لافتة، جميعها تشير إلى احتدام الصراع الصيني الأميركي ـ الغربي، في المجالات المذكورة. في بعضها تبادر الصين . ومعها روسيا . وفي بعضها الآخر يبادر الغرب.

تحالفٌ ضخم لمنافسة الجيل الخامس

هناك اعتراف دولي بتفوّق الصين في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس لخدمات شبكة الإنترنت، فهي كانت الأكثر استثماراً في هذا المجال، والأكثر جرأة لبراءات اختراع تخصّ هذه التكنولوجيا. لم يمنع حظر الحكومة الأميركية لشركة «هواوي» الصينية من إنشاء البنية التحتية الخاصّة بشبكة الجيل الخامس على أراضيها، من أن تسمح الحكومة البريطانية، في كانون الثاني/ يناير 2020، باستخدام معدّات «هواوي» في 35% من البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس على أراضي المملكة المتحدة، على الرغم من محاولة أميركا ثني حلفائها عن التعاقد مع الشركة الصينية. إلّا أنّه في 5 أيار/ مايو، وأثناء انشغال العالم بتداعيات فيروس «كورونا»، أعلنت مجموعة من شركات التكنولوجيا والاتصالات الغربية الرائدة، في مقدمتها شركات أميركية، إطلاق تحالف Open RAN Policy Coalition، (ائتلاف سياسة شبكات الدخول الراديوية المفتوحة)؛ وهو من أجل «تطوير السياسات التي ستعزّز اعتماد الحلول المفتوحة والقابلة للتشغيل المتبادل في شبكة الوصول اللاسلكي (ران)، كوسيلة لخلق الابتكار وتحفيز المنافسة وتوسيع سلسلة التوريد للمستوى المتقدّم للتقنيات اللاسلكية، بما في ذلك شبكة الجيل الخامس لخدمات الإنترنت»، كما ورد في تعريف التحالف عن نفسه. أيضاً، قال التحالف، في بيانه، إنّه يعتقد بأنّ الحكومة الفيدرالية الأميركية «لها دور مهم تؤدّيه في تسهيل وتعزيز سلسلة إمداد مفتوحة ومتنوعة وآمنة للتكنولوجيات اللاسلكية المتقدّمة، بما في ذلك شبكة الجيل الخامس». كلّ شيء في المبادرة يدلّ على أنّها مبادرة حضّرت لها جهات في الحكومة الأميركية بالأساس، فهي جاءت بعد أسابيع عدّة من اقتراح مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركيين من الحزبين استثمارَ أكثر من مليار دولار في تقنيات شبكة الوصول الراديوية المفتوحة (ران) المتعلّقة بتقنيات البنية التحتية في مدّ شبكة الجيل الخامس. كما أنّ المديرة التنفيذية للتحالف ديان رينالدو، كانت حتى وقت قريب نائبة مساعد وزير الاتصالات والمعلومات في وزارة التجارة الأميركية، فضلاً عن أنها كانت المديرة السابقة بالإنابة للإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات. إنّ هذا التحالف الضخم له هدف وغاية واضحة، هي استبعاد وإبدال مزوّدي خدمة الجيل الخامس الصينيين «هواوي» و«زد تي أي» عن الأسواق الغربية، والعالمية إذا أمكن، إضافة إلى سدّ الثغرة التكنولوجية الموجودة حالياً بين الشركات الغربية، والمسؤولة منها عن البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس، وهي «إريكسون» السويدية و«نوكيا» الفنلندية و«سامسونغ» الكورية (بشكل أقل)، وبين شركة «هواوي» الصينية، التي كما قلنا تملك السبق في هذا المجال، وخصوصاً عندما نعرف أنّ شركة «نوكيا» الفنلندية قد انضمّت بعد مدة قصيرة إلى هذا الائتلاف، وقد تلحق بها شركة «إريكسون». معظم أساطين عالم التكنولوجيا والاتصالات وشبكة الإنترنت، موجودون في هذا التحالف، ونذكر منهم: «مايكروسوفت» «غوغل» «فيسبوك» «إنتل»، «كوالكم» وغيرهم. في المقابل، تسابق الشركات الصينية الزمن لبناء أكبر عدد من شبكات الجيل الخامس، فقد أعلن مسؤولون صينيون أنّ الحكومة الصينية في طريقها إلى الانتهاء من بناء حوالى 500 ألف محطة من شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات، بحلول نهاية عام 2020. تعي الشركات الصينية حدّة المنافسة وطبيعة التحدّي. فبغضّ النظر عن التقدّم التكنولوجي والريادة لشركاتها في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس، إلّا أنّها تواجه المنظومة التكنولوجية الغربية مجتمعةً، وهو ما دلّ عليه تحالف الشركات الجديد.

الامت السيبراني والإنترنت السيادي

كان التحضير لسياق المواجهة الرقمية يجري على قدم وساق، تكشف عن ذلك تصريحات وإجراءات الرئيس الأميركي دونالد ترامب في حربه التجارية مع الصين ضد شركة «هـواوي»، وكذلك تصريحات لمسؤولين أوروبيين وأميركيين آخرين من مختلف المستويات. نذكر هنا ما قاله واحد من كبار سدنة المعبد الأميركي في العالم الحديث، وهو مارك زوكربرغ مؤسس شركة التواصل الاجتماعي الأشهر «فيسبوك»، والذي طالب «بضرورة التصدّي لنهج الصين في تنظيم خدمات الإنترنت»، وشدّد على «المخاطر المحيطة بهذا الأمر في تنامي الدول التي تهيمن وتنظّم الإنترنت لشعوبها على غرار الصين»، وهي خطوة، كما قال، مخالفة «للقيم الغربية»، وناشد زوكربرغ دول الغرب بالتصدّي للنهج الصيني وطرح بديل ديموقراطي للدول التي تحاول السير على هذا النهج. الدول الأخرى التي ستحاول السير على هذا «النهج» في تنظيم خدمات الإنترنت، هي تلك التي لا يسمح حجمها وأهميتها ونسيجها الاجتماعي باختراق سيادتها وأمنها، من خلال الهيمنة الرقمية الغربية، وهي التي اكتشفت أنه أصبح بالإمكان تنظيم إنترنت سيادي يفصلها عن «القيم الغربية» التي يبشّر بها زوكربرغ، وتتمكّن بالتالي من الحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها وأمنها، كمقدمة وشرط ضروريين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة الرقمية. في مقدمة هذه الدول

من اعمال فنان الكوميس الاسكتلندي جيم بايكي (1940 - 2017). سلسلة «حرب النجوم» - «إمبراطورية الظلام»

روسيا التي قامت في نهاية 2019 باختبار ناجح للإنترنت «السيادي»، كما أعلن نائب وزير الاتصالات الروسي، بحيث لم يعُد شرط اشتغال الشبكة الروسية اتصالها بالشبكة العالمية. ويفرض القانون الذي وقّعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أيار/ مايو الماضي، «قيام مزوّدي خدمة الإنترنت الروس بتركيب أجهزة خاصة تقدّمها الحكومة، تتيح السيطرة على مركزية حركة البيانات وتنقية المحتوى، ما يتيح للحكومة السيطرة على مفاصل الشبكة». «في المضمون، سيؤمّن هذا المشروع حماية شبكات الاتصالات العسكرية والعامة والمدنية في كل أنحاء روسيا، وذلك يصبح أسهل عندما تقوم الدولة بالإمساك بكل مفاصل الإنترنت الآتي من «الخارج»، هذا بحسب موقع «روسيا اليوم». هنا، نرى المقدّمة الضرورية للأمن المالي، السياسي والمعلوماتي، العلمي والرقمي، من الممكن عبر هذا الضبط والاحتواء للتدفّق المعلوماتي الكمّي الصادر كما الوارد، في وقت ما، أن تكون هناك سردية مغايرة للسردية الغربية، تحدّ للهيمنة الإيديولوجية، حقيقة مغايرة ورؤية مغايرة للعالم، تقود إلى واقع مغاير، يتجنّب البلدان المعنية سيناريو التدمير والتداعي، كما توضح أمثلة البلدان التي نعيش فيها، نحن قرّاء هذه السطور.

اليوان الرقمي الصيني والتكنولوجيا المالية الجديدة

قُدّرت المعاملات المالية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية التي أجراها المستهلكون الصينيون العام الماضي ـ أساساً عبر الهواتف المحمولة ـ بـ50 ترليون دولار، بحسب مجلّة «ذي إيكونوميست» البريطانية. لم تجرِ هذه المدفوعات، كما معظم المدفوعات والمعاملات المالية في دول أوروبا وأميركا وباقي المراكز المالية والتجارية في الخليج العربي وآسيا ودول أخرى تملك طبقات اجتماعية قادرة على الاستهلاك الموسّع، عن طريق حسابات بنكية أو عن طريق عملائها الـ«كريديت» وبطاقات الائتمان «ماستركارد» و«فيزاكارد»، بل جرت وتجري ضمن عملية رقمية مستقلّة، داخل حدود الصين، ذات مرونة وفعالية أعلى، تؤمّنها شركتان صينيتان عملاقتان هما «تينسنت» و«أنت». تتوسّع التكنولوجيا التي تؤمّنها هذه الشركات خارج حدود الصين، أيضاً، مثل جنوب شرق آسيا (أخبرني صديق مقيم في الصين أنّ هذه الخدمة متوفّرة أيضاً في الإمارات العربية المتّحدة للمواطنين الصينيين حصراً، وليس للمقيمين في الصين)، ولا يعدّ هذا مريحاً للأميركيين، بطبيعة الحال، فهو كما يقول مانيو فافاس في «ذي إيكونوميست» منفصل عن أميركا وعن شركاتها، والأهم، عن معاييرها. تتمّ الحركة هنا، خارج المنظومة المالية الأميركية، والمال لا يمرّ عبر المصارف والمؤسسات المالية المرتبطة بمنظومة «سويفت»، من الضروري، هنا، توضيح أن «سويفت» هي منظومة الربط العالمية الأضخم بين الأسواق والمؤسّسات المالية العالمية، وتضم أكبر المؤسسات المالية وأكثرها تأثيراً، وتتمّ عبرها معظم عمليات الربط والوساطة المالية عبر الدول. يخضع هذا النظام للهيمنة الأميركية بشكل رئيسي، بالرغم من أنّ مقرّه في بروكسل، ويعتبر الدولار اللاعب الرئيسي في العملات المتداولة عبره. وبهذا، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية استبعاد أي دولة من شبكة التدفّقات المالية، وبالتالي حرمانها من عمليات التمويل الضرورية لكلّ العمليات التجارية الحيوية. إنّه ببساطة عصا غليظة قادرة على تحطيم الأقدام، ولي الأذرع. وعبر التفلّت منه، من خلال استبداله والالتفاف عليه، بما أنّ منازعة الولايات المتحدة الهيمنة المالية عبره أمر غير واقعي، تقوم الصين بتوسيع قنواتها عبر تلك التكنولوجيا المالية الرقمية الجديدة الرائدة. كما أنه، وبما يذكّر بعملة الـ«بتكوين» Bitcoin الرقمية التي تبيّن أخيراً محدوديّتها (ربما لعدم ارتباطها بدولة أو بتحالف، وعدم امتلاكها أساساً مادياً واقعي، وهذا بحث آخر)، تقوم الصين بالعمل على إصدار عملتها الرقمية الخاصّة بها، وهو للمناسبة ما تشرع به وتخطّط له دول أخرى أيضاً. العملة الرقمية الصينية الجديدة، ستكون مدعومة بالذهب، وستصدر عن البنك المركزي الصيني. وما إن يغدو تداول هذه العملة خارج حدود الصين، سيحدث تبدّل مهم في البنية المالية للنظام العالمي لجهة الهيمنة الغربية (المطلقة)، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وهنا أيضاً، يتفادى إتمام المعاملات والتدفّقات المالية المرور عبر البنوك والمنظومات المالية كوسيط إجباري للتسوية، فتحدث كل هذه العمليات عبر التكنولوجيا الجديدة المكتفية بذاتها، بذات الدولة الصادرة عنها وذات المتعاملين. نعم، هذا يبدو جديداً تماماً على الخريطة الحالية للقوى المهيمنة. وهو يبدو نقلة نوعية سيشعر بها الجميع. خصوصاً إذا ما ذكرنا أنّ هناك منظومات مالية أخرى تحاول أن تتّخذ مكاناً في سوق المال والتحويلات المالية، نذكر منها منظومة «سبيرفت» الروسية، ولكن لا يمكن الحديث عن منافستها لـ«سويفت»، في الوقت الراهن على الأقل بأي شكل من الأشكال.

بين منظومة الجيل الخامس والتكنولوجيا المالية الجديدة والأمن السيبراني ارتباطٌ أساسي يستند إلى الأساس الرقمي للعمليات المالية الجديدة، وأيضاً إلى اتساعها، وحاجتها إلى أشكال تكنولوجية وبنية تحتية ضخمة قادرة على تأمين المرونة المطلوبة، وكذلك حاجتها الملحّة للأمن والسيادة الاقتصادية والمالية التي لا تتحقّق إلا بتوفير الأمن التكنولوجي والرقمي. يبدو أنّ من يعمل على تعديل خريطة القوى، ويسعى لاتخاذ مكان يرقى بشعبه إلى مستوى أفضل وأكثر عدلاً في التبادل العالمي والتقسيم الدولي للعمل، يعمل على الربط بين الأمرين. أمّا الطرف الآخر الذي يريد تأبيد الهيمنة، فيسعى إلى سدّ الثغرات التكنولوجية الناشئة عبر توحيد قوى المركز في أوروبا وأميركا واليابان، والحفاظ على امتياز الإجازة المانع، والموت والحياة.

* باحث سوري

لو الساحة تتكلّم: وحّدوا الصفوف!

بلال خبيس *

كُثُر في العقدين الماضيين، التداول باسم ساحتي الشهداء ورياض الصلح (سنسمّيهما الساحة)، إمّا من خلال نشرات الأخبار أو وسائل التواصل أو الجلسات المغلقة. كانت الساحة، ولا تزال، الـ«منصّة» الشعبية الأشهر لتوجيه رسائل سياسية، اجتماعية، ومؤخّراً مطلبية معيشية. ساهم موقعها الجغرافي، بمحاذاة مجلس النواب وعلى مرأى من السراي الحكومي، بجعلها الـ megaphone المزعج دائماً لمن تداور على تسلم الحكم. عناصر عديدة وضعت الساحة على الخريطة السياسية المطلبية، عفوية كانت أو منظّمة.

عُرفتْ هذه الساحة، منذ تأسيس لبنان القديم والحديث، بـ«مكة» المتحرّرين والمناضلين، يحجّ إليها الشعب من مختلف الطوائف والمناطق، بجمعهم مطلب واحد: الحرية. ذاع سيطها لأوّل مرّة منذ 104 أعوام، عندما شهدتْ على إعدام 17 وطنياً شريفاً بتهمة المطالبة بالاستقلال من الاحتلال العثماني. 89 عاماً إلى الأمام، تحديداً إلى عام 2005، الذي كان محورياً للبنان والمنطقة ككل. ضاق الخبر ذرعاً من احتلال آخر (وما أكثرها)، هذه المرة الجيش السوري. شكّل اغتيال رفيق الحريري الشعرة التي قصمت ظهر البعير، ففاض الشعب إلى الساحة وبُحّت حناجره مطالباً بالحرية والسيادة والاستقلال. 15 عاماً إلى الأمام. وصولاً إلى نهار مجيد آخر (وما أكثرها)، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. تجدّد في هذا اليوم عطش الشعب اللبناني للحرية وجوعه لترسيخ مواطنيّته، ومع ما يُلازم ذلك من حقوق. الفرق أنّ المُحتلّ هذه المرة كان داخلياً: نظام طائفي فاسد. فتوجّهت البوصلة مجدداً نحو الساحة. شهدت هذه الساحة، في آخر تسعة أشهر، على صرخة شعب جائع مُثقل بهموم وصلت فيه إلى الذروة، هدفه الأساسي هو العيش الكريم. لم تعتد الساحة على نوع كهذا من التحرّكات الذي يتميّز بشعبويّته ومطالبه المعيشية. فقد جرت العادة أن تكون هناك أطراف داخلية أو خارجية مموّلة أو موجّهة للتحرّكات المطالبة بتغيير سياسي معيّن.

ولكن، لو أن الساحة تتكلّم، لربما تساءلت: هل التجمّع والتظاهر كافيان للتغيير؟ هل التعبير عن الغضب يؤمّن مشروعاً بديلاً أو طرحاً تنظيمياً معيّناً؟ كيف ننتقل من مرحلة التعبير إلى التغيير؟ تشكّلت من خلال تجربة 17 تشرين، وانتفاضة الشعب على الفساد، فرصة ذهبية لإحداث نفضة جذرية في النظام الطائفي ومنظومة الفساد، التي استشرت في كيان لبنان على مدى الثلاثة عقود الماضية. الطبخة كانت على وشك أن «تنضج». اكتملت المكوّنات، ولكن ما الذي كان ينقصها؟

1 ـ رؤية تنظيم: عندما انطلقت الثورة، كان الإيمان بأنّ عفويتها ووحدة المطالب المعيشية كفيلتان بتحقيق الأهداف المرجوّة. ولكن مع مرور الوقت، وفي ظلّ تعنّت طبقة حاكمة متماسكة متراصّة مسيطرة على معظم مفاصل الدولة، أصبحت الحاجة ملحّة لتنظيم الصفوف والأجندة، أكثر من أيّ وقت مضى. وهنا، تبرز نقطة ضعف الثورة الأبرز، وهي أيضاً نقطة قوّتها: تشعّب الثورة، وكونها عابرة للمناطق والفئات، ممّا يُعقّد الرسو على هيكلية تنظيمية واحدة تمثّل الشعب الثائر، وتنال ثقته. أحد الحلول المعقولة، قد يكون اعتماد استفتاء شعبي (رقمي إذا أمكن)، تديره وتنظّمه الثورة بشكل عضوي. يُفتح باب الترشّح للمجموعات المختلفة، بشرط أن تعبر برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً مالياً واضح المعالم. تقوم المجموعة المنتخبة بتشكيل لجنة شبابية تكنوقراطية، هدفها رفع الخطة البديلة إلى المعنيين في الحكم والعالم والمحاربة لتحقيقها.

2 ـ رشة عصيان (منظّم): نعم، العصيان. السبيل الوحيد لتحقيق الخطة البديلة، هو إرفاقها بضغط منظّم على مرافق الدولة وزعمائها. ولكن يجب التنبّه إلى وجود خيط رفيع يفصل بين العصيان المفيد والعصيان المضر. السر في نجاح العصيان هو التنظيم. يجب تحديد الأهداف بحسب «ثقلها» وأهميتها؛ ثم يليها اختيار المجموعات التي ستنفّذ العصيان على أسس أخلاقية واضحة؛ وبالتوازي، تأمين مواكبة إعلامية فردية وتطوعية على وسائل التواصل.

3 ـ على نار هادئة: التغيير يتطلّب الكثير من الصبر، الإصرار وطول البال. خصوصاً عندما يكون «الخصم» متعصّباً، طائفياً، متمسّكاً بولائه الأعمى لزعيم أو دولة خارجية. لا يجوز الاستعجال في الوصول إلى المبتغى كي لا تُحرَق الأوراق. ومن الخاطئ الاعتقاد بأنّ مسار الثورة يجب أن يكون تصاعدياً سلساً كي يصل إلى الهدف. ستواجه الثورة تعرّجات ومطبّات ومفترقات طرق عديدة. الحنكة تكمن في تحويلها إلى فرص واحتمالات جديدة وخلّاقة لمقاربة الأمور.

لو أن الساحة تتكلّم لربما تساءلت: هل التجمّع والتظاهر كافيان للتغيير؟

* باحث لبناني

قواعد الاشتباك الجديدة في الأزمة الليبيّة

عبدالله السناوي *

كان التلويح المصري باستخدام السلاح في الأزمة الليبية منضبطاً، بتوقيته وصياغته، على حقائق وموازين القوى المتنازعة ومدى الاستعداد الدولي باختلاف مصالحه لتقبّل دوافعه. بالتوصيف العسكري، لم يكن التلويح بالسلاح «إعلان حرب»، بقدر ما كان «رسالة ردع» لأيّ تمركزات إرهابية محتملة بالقرب من الحدود الغربية، أو لأيّ مشروع استيلاء، بالقوة على مدينة سرت الاستراتيجية بالقرب من الهلال النفطي. وبالتوصيف الدبلوماسي، هو رسالة استدعاء للحلول السياسية عبر الأمم المتحدة، وفق «مسار برلين» و«إعلان القاهرة»، حتى لا يكون السلاح بديلاً وحيداً لصراعات القوى والاستراتيجيات والمصالح.

لأول مرة منذ بدء الصراع على ليبيا ومستقبلها، تبدّت استراتيجية مصرية على قدر من التماسك، وتأكدت أهمية المبادرة في اكتساب وزن واعتبار في حسابات القوى الإقليمية والدولية المتنازعة. الاحتكام إلى السلاح لا يجري في فراغ استراتيجيات ومصالح متنازعة، هذه حقيقة أولى. والاحتكام إلى الدبلوماسية، أقرب إلى إقرار شبه جماعي باستحالة الحسم العسكري، وهذه حقيقة ثانية.

باختلاف مواقع المصالح واعتبارات النفوذ، تردّدت العبارات الدبلوماسية نفسها من اللاعبين الكبار بلا استثناء. في ما يشبه الأوركسترا، أخذت كل الأطراف تتحدّث عن وقف إطلاق النار فورياً والعودة بأسرع ما يمكن إلى موائد التفاوض وفق «مسار برلين». لم تكن النغمة المشتركة تعبيراً عن تفاهمات حقيقية، بقدر ما كانت محاولة لالتقاط الأنفاس استيعاباً لما قد يحدث تالياً على مسرح مشتعل بالنيران، خشية صدام مسلّح مصري ـ تركي تفضي تبعاته إلى حرب إقليمية واسعة يصعب تحمّل تداعياتها. كما كانت تعبيراً عن قلق معلن ومكتوم، من أن تمتد شرارات النيران إلى الصراع على الغاز في شرق المتوسط، حيث تتنازع تركيا مع اليونان وقبرص وفرنسا ودول أخرى، مصر في مقدمتها.

كان تحرّش ثلاث فرقاطات تركية بفرقاطة فرنسية في شرق المتوسط، داعياً للتساؤل عمّا إذا كانت ألعاب السلاح قد تفلت لتتحوّل إلى صدامات يتّسع نطاقها بين دول تنتسب إلى «حلف شمال الأطلسي». وفق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فإنّ تركيا تلعب ألعاباً خطرة في ليبيا لا يمكن التساهل معها، مبدياً تفهّمه للموقف المصري، في ما يشبه الدعم المعلن، وذلك بينما تردّ تركيا بتجاوزات لفظية بحق ماكرون كرجل يعاني اضطرابات ذهنية. هذه أوضاع تدهور داخل «حلف الأطلسي»، الذي يضم البلدَين المتنازعَين، كأنه مات سريرياً ـ بتعبير ماكرون.

بين الدبلوماسية والسلاح في أوضاع مضطربة ومصالح متضاربة، تنشأ قواعد اشتباك يقضي الخروج عنها، مباشرة إلى كتل نيران متأفعة لا يعرف أحد أين تتوقف ولا قدر الخسائر المترتبة عليها. قواعد الاشتباك تصنعها التوازنات والمصالح المتضاربة، كما لو كانت حركة بيادق على لوحة شطرنج، كل خطوة بحساب وأيّ سوء تقدير، تكون وراءه الخسارة محتّمة. هكذا بدأت كلّ الأطراف التداخلة تطلق العبارات الدبلوماسية كسحب دخان لمواقفها الحقيقية، أو كغطاء لأية إعادة تمركز على خرائط النفوذ والمصالح في ليبيا. بالنسبة إلى مصر، فإن أمنها القومي عند سرت ـ الجفرة، خطٌّ أحمر. وبالنسبة إلى تركيا، فإنّ النفط والغاز هدفها الرئيسي من التواجد على الساحة الليبية، وأيّ تراجع محتمل أقرب إلى الخسارة الاستراتيجية في طلب التمدّد الإقليمي، كما أنّه يهزّ ثقة أنصارها في التيار الإسلامي، باختلاف درجات تشدّده في قدرتها على قيادته وتزعّمه.

هل يعني ذلك أنّ الصدام العسكري محتّم؟ لا مصر سوف تبادر إلى إطلاق النار قبل أن تتهدّد سرت بالسقوط، ولا تركيا سوف تتوقّف عن التلويح بالسيطرة عليها. عند الخطوط الفاصلة تتداخل أطراف دولية نافذة، لكلّ طرف مطالبه وخطوطه. بقدر الضغوطات لوقف فوري لإطلاق النار عند خطوط القتال الحالية تتحدّد موازين القوى الفعلية، وما يمكن أن تندفع إليه الحوادث. كان لافتاً الاجتماع، المثير في توقيته وطبيعته في مدينة زواره غرب ليبيا، والذي ضمّ رئيس «حكومة الوفاق» فايز السراج، ووزير داخليته فتحي باشاغا، إضافة إلى الجنرال ستيفن تاونسند قائد القوات الأميركية في أفريقيا «أفريكوم» مصحوباً بالسفير الأميركي. بطبيعة اللقاء، هو في المقام الأول «عسكري»، يناقش حسابات الميدان واحتمالاتها، ويركّي سيناريو على آخر. وبالتصريحات الأميركية، فقد استهدف التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار والتوصّل إلى حلّ سياسي برعاية أممية. أما بتصريحات «الوفاق»، فقد استهدف «دعم سيادة ليبيا ووحدة أراضيها من أي تهديدات خارجية». في إشارة إلى التلويح المصري، و«العمل على تفكيك الميليشيات الخارجة عن القانون»، في إشارة أيضاً إلى الجيش الوطني الذي يقوده المشير خليفة حفتر، لا ميليشيات طرابلس التي تضمّ أعداداً كبيرة من المرتزقة السوريين، وعناصر ينتمون إلى تنظيم «جبهة النصرة» و«داعش».

أين تقف أميركا بالضبط؟ بالنظر إلى طبيعة علاقاتها بتركيا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي لا يمكن أن تتخلّى عنها مهما بلغ ضيقها من بعض تصرّفات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. في فترة الحرب الباردة، لعب الحليف التركي دوراً وظيفياً بالقرب من الحدود السوفياتية، وكانت قاعدة «أنجرليك» بالغة الأهمية في الاستراتيجية العسكرية الأميركية، تعبيراً عن قوة ردع تحتوي على نحو 50 قنبلة نووية. كذلك، فقد لعبت تركيا دوراً وظيفياً آخر في معادلات الشرق الأوسط المناوئ لحركات التحرّر الوطني، ودعوات الوحدة العربية التي تبنّتها مصر في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تحت قيادة جمال عبد الناصر. في الحقبة الأخيرة، اضطلعت بدور وظيفي جديد في سوريا، احتدّت بالاستراتيجيات الغربية، قاتلت باسمها وفاوضت باسمها عبر «مسار أستانا»، وعملت على تمكين واشنطن من النفط السوري مقابل غضّ الطرف عمّا ترتكبه من انتهاكات بحق الأكراد، الذين يفترض تحالفهم مع الولايات المتحدة.

وتحت ستار الدعم الأميركي، معلَناً أو ضمنياً، تغوّل الدور التركي في سوريا وليبيا وشرق المتوسط والعراق، وهو ما يستحيل تصوّره إذا لم يكن هناك ضوء أخضر يسمح ويجيز ويشجع. بالتداعيات، تبدّى قدر التدهور في «تحالف الضرورة» في الأزمة السورية، والذي جمع موسكو وأنقرة وطهران، من دون قطيعة لأسباب براغماتية. مالت موسكو إلى القاهرة، وأيّدت عملياً ما اتّخذته من مبادرات بالدبلوماسية والسلاح، كما نفت أن تكون لها قوات في ليبيا، واعتبرت التقارير الأميركية محض مزاعم. هذه حسابات مصالح واستراتيجيات. أمّا دمشق، فقد أيّدت الموقف المصري في ما يتّخذه من إجراءات للدفاع عن أمنه القومي، ومضت إلى إعلان تأييدها للجيش الوطني الليبي والبرلمان المنتخب من دون لبس. كانت تلك رسالة لها مغزاها من توقيتها: «نحن معكم فكونوا معنا». وفي الرسالة، تأكيد على أهمية عودة سوريا إلى الجامعة العربية ورفع مستوى العلاقات الدبلوماسية معها.

إنّ التواجد المصري على الحدود التركية ممكن وضروري، بدعم الجيش السوري كردّ استراتيجي على المسعى التركي للتمركز بقرب الحدود المصرية تهديداً لأمنها القومي. وبغضّ النظر عن مدى الضعف الفادح في النظام الإقليمي العربي، إلّا أنّ القرارات التي صدرت عن اجتماع وزراء الخارجية العرب اكتسبت قيمتها من اتساقها ـ أولاً ـ مع المقرّرات الدولية ودعوات وقف إطلاق النار وإدانة التدخّلات الأجنبية والتأكيد على حلّ الميليشيات، وما وفّرته القاهرة ـ ثانياً ـ من رسالة ردع أضفت شيئاً من الجدية على ما يجري تبنّيه من قرارات.

جرت في الاجتماع الوزاري العربي تحفّظات على قراراته التي بدت متوازنة، بعضها لا يلتفت إليه مثل موقف حكومة «الوفاق»، مدافعاً عن التواجد العسكري التركي، وبعضها متوقّع مثل الموقف القطري المؤيّد للاستراتيجية التركية بالنكاية في الدول الخليجية الأخرى، وبعضها يستحق المراجعة لضبط الصلات والعلاقات مع دولتَي الجوار العربيتَين الأخريَين مع ليبيا، الجزائر وتونس، ولا سيما الأخيرة في ظلّ مواقفها المتناقضة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان.

بقدر إدراك الحقائق في قواعد الاشتباك الجديدة، تكتسب المواقف والمبادرات قدرتها على الإقناع والتأثير والردع، من دون إطلاق رصاصة واحدة، إلّا إذا كان الضغط على الزناد إجبارياً.

* كاتب وصحافي مصري

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كومكورد ـ الطابق الثامن
■ للتفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الأوائل ـ 01 /666314 ـ 15 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

الحدث

مصر تقترب من التدخّل «الدقيق» في الحرب الليبيّة

رغم أن مصر لا تزال تحاول الابتعاد عن التدخل العسكري المباشر في الأزمة الليبية، فإنّ الخطة حالياً قائمة على تدخّل تدريجي ومحدود. وهي جاهزة وبحكم التنفيذ إذا استمرّت تحركات حكومة «الوفاق» العسكرية للسيطرة على سرت والجفرة

القاهرة ــ **رمزي باشا**

تصاعدُ التحركات الدبلوماسية خلال الأيام الماضية لم يبعد شبح التدخل المصري العسكري في ليبيا، فبرغم الاتصالات التي تجريها القاهرة مع أطراف أوروبية، وخاصة فرنسا، مع أن غالبيتها اتصالات غير معلنة، فإن الأمور تتجه نحو المزيد من التعقيد خلال الأيام المقبلة، إذا استمرت حكومة «الوفاق» في مخططاتها المعلنة. وفق مصادر عسكرية، راجع الرئيس عبد الفتاح السيسي تفاصيل التدخل التدريجي الذي وصفته بـ«المحدود والمتصاعد»، والقاهرة لمحاولة الوصول إلى تفاهمات، مشروعيته من وجهة النظر المصرية بدعوة رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، القاهرة للتدخل، إذ كانت الخطوة الوحيدة المتبقية لتنفيذ التدخل، ما يعني أن القرار الآن مرتبط بالظروف الميدانية وبالتوقيت.

مع ذلك، لم تتوقف الاتصالات مع واشنطن، سواء المباشرة على مستوى التنسيق الاستخباري، أو العسكري، مع استمرار متابعة الجيش المصري توافدَ أعداد كبيرة من المسلحين عبر تركيا، إذ نقل المصريون إلى نظرائهم الأميركيين تأكيدات أن قدوم المسلحين لم يتوقف حتى الآن، وهو ما يدل على الاستعداد لتحرك عسكري كبير في سرت، يدخل في إطار سعي حكومة طرابلس للسيطرة على المدينة وطرد قوات المشير خليفة حفتر منها. لكن الجهود الدبلوماسية تركّز أكثر على باريس بصورة رئيسية وروما بصورة ثانوية، كي تكونا وسيطين بين القاهرة وأنقرة لتهدئة الأوضاع، بالإضافة إلى أطراف أوروبية أخرى لم تُكشف تفاصيلها. اللافت في هذه الاتصالات الطويلة أن أيّاً منها لم يتوصل إلى نتائج خاصة مع تمسك تركيا والسراج باستكمال المعركة العسكرية وعدم قبول توقفها في ذروة انتصاراتهم، وهو ما ترفضه مصر بشكل كامل، مؤكدة أنها لن تسمح لهم بالتقدم أكثر من ذلك.

على خط موازٍ، وبرغم التصريحات العدائية من بعض وزراء «الوفاق»، تتواصل الاتصالات بين طرابلس والقاهرة لمحاولة الوصول إلى تفاهمات، يبدو أنها لم تنجح في تقريب وجهات النظر حتى الآن. وفق مصادر، تضمنت الاتصالات المصرية تهديدات مباشرة بـ«تدخل يفوق ما يمكن تصوره»، وهو ما ردت عليه «الوفاق» بأن هناك «أوراق ضغط أيضاً يصعب توقّع تأثيرها»، في مقدمتها مصير آلاف المصريين الذين

تحديد التوقيت مسؤولية مشتركة بين الرئيس ووزير الدفاع ومديري المخابرات العسكرية والعامة (من الويب)

> تبادلت القاهرة وطرابلس رسائل تهديد في اتصالات مباشرة بينهما

صاروا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وهو ما أعاد القاهرة إلى المربع الأول: الرغبة عن التدخل العسكري المعلن، مع الخوف أيضاً من التورط في حرب لا يعرف مداها، فضلاً عن استجلاب عداء من بعض الأطراف الليبية التي لا تزال هناك محاولات لاستقطابها من المحور التركي ضمن «حسابات غاية في التعقيد»، وفق المصادر نفسها، في إشارة إلى عدد من القبائل.

تبدو الأمور أكثر تعقيداً في تفاصيل التدخل العسكري، لكن تحديد التوقيت هو مسؤولية مشتركة بين الرئيس ووزير الدفاع ومديري المخابرات العسكرية والعامة، وهي أمور جرت مناقشتها في لقاءات سرية وأخرى علنية، آخرها أمس، وسط محاولات لإعطاء مساحة للتفاوض حول تثبيت الوضع عسكرياً وبدء مفاوضات سياسية، الخطوة التي تفضل مصر السير فيها، وخاصة أن التدخل المباشر، الذي سيكون الأول منذ حرب الخليج الثانية، لن يكون سهلاً في تبعاته رغم مشروعيته الدولية التي حرصت القاهرة على استكمالها في الأسابيع الماضية. وصحيح أن هناك آلاف الأسلحة التي أرسلت بدعم إماراتي وسعودي إلى قوات حفتر في السنوات الماضية، لكن تنفيذ عمليات عسكرية باسم القوات المسلحة المصرية سيكون له أثر مختلف عن الحروب بالوكالة، ولا سيما أن المواجهة المباشرة ستكون مع تركيا التي تطلق تصريحات إيجابية أخيراً ربما تخلق تفاهمات معلنة أو غير معلنة سيذهب التدخل العسكري.

من الحسابات المصرية أيضاً محاولات التقرب المبالغ من حكومة السراج تجاه واشنطن، والوعود بالسماح بإقامة قاعدة عسكرية أميركية بعد السيطرة على سرت والجفرة، اللتين تعتبرهما القاهرة خطاً أحمر، لن تسمح بمغادرة حفتر لهما، كما توجد مشكلة رئيسية أخرى مرتبطة بالموقف الأميركي الذي قد يتغيّر مع بدء التدخل العسكري المصري. وثمة رؤية تقول إن تزويد حفتر وأبناء القبائل بالسلاح علناً لن يكون أيضاً خياراً متاحاً، وإن الأفضل منه تدخل سلاح الجو عبر قاعدة «الجفرة»، التي تستخدم كمركز عمليات، أو الانطلاق من المطارات المصرية العسكرية في المنطقة الغربية لتنفيذ غارات محددة الأهداف لتدمير عتاد الأسلحة خلال انتقاله من طرابلس إلى سرت.

رهانات متصارعة في ليبيا

وليد شرارة

تبرز المعركة الدائرة في ليبيا التحولات المستجدة في سياسات الأطراف الدوليين والإقليميين، وامتلاك كلّ منهم أجندة خاصة في هذا البلد، تتقاطع أو تتناقض ظرفياً مع أجندات بقية اللاعبين، ولا تلتزم بالتحالفات التي سادت العقود الماضية. نظرة سريعة إلى هوية الأطراف المتعددين الداعمين لكل من الفريقين الليبيين المتنازعين، وطبيعة علاقاتهم بعضهم ببعض، تؤكد هذا الاستنتاج. فبينما تقف فرنسا، الدولة العضو في «الناتو»، وإسرائيل، الحليف العضوي للولايات المتحدة، وكذلك السعودية والإمارات ومصر، المتحالفين معها أيضاً، وإن بدرجات متفاوتة، وروسيا، أحد «منافسيهم الاستراتيجيين»، إلى جانب خليفة حفتر، تدعم تركيا، العضو في «الناتو» أيضاً، والحلف نفسه بقيادة واشنطن، أو بدقة أكبر الجيش الأميركي، ومعهم إيطاليا، حكومة فائز السراج. مما لا شك فيه أن تعدد اللاعبين ورهاناتهم المتباينة بل المتناقضة، بما فيها عند مساندتهم الطرف الليبي نفسه، يزيد تعقيد الأزمة المحتدمة في هذا البلد، وكذلك صعوبة فهمها استناداً إلى أدوات تحليل مستخدمة في مراحل تاريخية سابقة تفترض وجود تحالفات ثابتة تقودها أقطاب مهيمنة. وهذا نموذج عن اتجاه عميق يعتمل في المسرح الدولي قد يصبح معه الأخير ملعباً يحتشد فيه عدد متزايد من اللاعبين من دون قواعد متعارف عليها للعبة.

كانت ليبيا قد اضحت في السنوات الماضية أبرز ساحات المواجهة المستمرة منذ 2011 بين المحور السعودي ـ الإماراتي، الذي تحالف معه مصر، والمحور التركي ـ القطري. شملت هذه المواجهة عدداً من بلدان المنطقة، بينها مصر وتونس وسوريا واليمن وامتدت إلى أنقرة، مع الاتهامات التي وجّهها رئيسها، رجب طيب إردوغان، إلى أبو ظبي والرياض بتمويل ودعم المحاولة الانقلابية ضده في 2016، ووصلت إلى الخليج مع «حصار الدوحة» سنة 2017، لكنها اليوم تحتدم في ليبيا. أحد العوامل التي قادت إلى هذا الاحتدام هو القرار السعودي ـ الإماراتي ـ المصري بالإجهاز، إن كان ذلك ممكناً، على حكومة السراج التي تمثل في نظرهم مظلة سياسية لما بقي من قوى الإسلام السياسي في ليبيا، بمعزل عن مدى مطابقة هذا الموقف للواقع. ترى هذه الدول أن هزيمة «الوفاق الوطني» ستعني أيضاً نهاية لنفوذ تركيا، العدو الرئيسي لها، وتسهيل إزاحة حركة «النهضة» من المشهد السياسي في تونس، ومن ثم سيطرتها عملياً على الفضاء الممتد من المغرب، باستثناء الجزائر، إلى مصر والسودان، مروراً بتونس وليبيا، وصولاً إلى القسم الأعظم من الخليج العربي. بالنسبة إلى نظامين مهجوسين بالحفاظ على استقرارهما، كالرياض وأبو ظبي، سيكرس مثل هذا الانتصار إبعاداً لأي تهديد في المدى المنظور على الأقل.

أما القاهرة، فترى أن الحسم في ليبيا سيلغي إمكانية استخدامها كقاعدة خلفية لدعم القوى الإسلامية المعارضة فيها، من قبل تركيا، وسيعزز نفوذها الذي قد يسمح لها بالحصول على مكاسب في ميدان الطاقة، وموقعها في المواجهة الجيو ـ اقتصادية الدائرة حول حقول الغاز في شرق المتوسط. من جهة أخرى، الاعتبارات المرتبطة بالطاقة، وكذلك الأيديولوجية، أي عداءها المتجذر للإسلام السياسي، ولو اظهرت بعض المرونة حياله في السنوات الماضية، أو المستجد لانقرة، هي بين المحفزات التي دفعت باريس إلى خندق حفتر. غير أن اعتبارات أخرى، أمنية واستراتيجية متصلة بتموضعها العسكري في منطقة الساحل بحجة عملية «برخان» لمكافحة الإرهاب، وما يثيره من احتجاجات متصاعدة بين شعوب بلدان هذه المنطقة، تحديداً في مالي وبوركينا فاسو، هي التي تفسر الإصرار الفرنسي على الاحتفاظ برأس جسر في ليبيا المجاورة، يعزز القدرة على التدخل فيها. وبالنسبة إلى حسابات موسكو، فهي متعددة أيضاً، لأنها مهتمة بالوجود عسكرياً في هذا البلد كجزء من تموضعها في شرق المتوسط، بل تسعى إلى الحصول على قاعدة جوية في قرطابية، وهما تحولان سيجعلان لليبيا منصة روسية للانطلاق نحو جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو، حيث اصبح لديها انتشار عسكري. أما تل أبيب، فلا تفوّت فرصة للتطبيع مع أي جهة عربية راغبة في ذلك، خاصة إذا تم الأمر برعاية إماراتية، كما يحدث في ليبيا. وكان عبد السلام البدري، القريب من حفتر، قد صرّح لصحيفة «مكور ريشون» الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي عرّفت عنه بصفته نائب رئيس الحكومة الليبية، بأنه يأمل «أن تنضم إسرائيل إلى داعمي... حفتر. إننا لم نكن في يوم ولن نكون أعداء، وإننا نأمل تأييدكم».

في الجبهة المقابلة، تقف أنقرة بقوة مع حكومة السراج، والتي تتمتع بعلاقات وثيقة جداً مع بعض مكوناتها لحماية نفوذها في ليبيا وتعزيز موقفها في المواجهة الجيو ـ اقتصادية حول الغاز في شرق المتوسط، وللحؤول دون ضرب حلفائها في تونس، وهو ما سيحدث بالضرورة في حال هزيمتها في المعركة الحالية. الجيش الأميركي، ومعه «الناتو»، عادا إلى الاهتمام بليبيا بسبب «التسلل» الروسي إليها، مع خشيتهما من محاولات موسكو التواصل مع «الوفاق» لتستطيع في مرحلة لاحقة أن تلعب دوراً وازناً في مساعي التسوية، مع ما ينجم عن ذلك من تقوية لنفوذها. لقد تدخلت واشنطن مباشرة وبحزم لوقف التواصل بين الطرفين. فتحجيم الدور الروسي وإفشال احتمال التوصل إلى تفاهمات تركية ـ روسية، وهو أمر وارد في وضع شديد السيولة كالوضع الليبي، أولوية لدى الجيش الأميركي والدولة العميقة، لكنه لم يكن أولوية لدى الرئيس دونالد ترامب الذي أيّد حفتر عندما بدأ هجومه باتجاه طرابلس سنة 2019. روما، من جهتها، تساند «الوفاق» نتيجة العلاقات الوطيدة التي تجمعها ببعض أقطابها، مع رهانها على أن تحصل على حصة كبيرة من العقود في ميدان الطاقة وإعمار البنية التحتية في هذا البلد.

> بعض الأطراف الداعمين للجهة نفسها في ليبيا له مصالح متناقضة وبقوة

اللافت أن بعض الأطراف الداعمين للجهة نفسها في ليبيا له مصالح متناقضة وبقوة. فروسيا مثلاً تنازع فرنسا على بعض مناطق نفوذها في القارة، كجمهورية أفريقيا الوسطى مثلاً. إسرائيل، على المستوى الاستراتيجي، وكذلك السعودية والإمارات، لا ينظرون بعين الرضى إلى إمكانية نمو النفوذ المصري وحصول القاهرة على مكاسب في مجال الطاقة تعزّز مكانتها في الإقليم وقدرتها على التأثير. الطابع الظرفي للتقاطعات بين هؤلاء اللاعبين يفتح الباب أمام الاحتمالات شتى، كانقلاب التحالفات والتصادم بينهم، أو التوصل إلى تفاهمات تعبّد الطريق نحو تسوية سياسية في بلد فقد فيه الأفرقاء المحليون القدرة على التحكم في مصائرهم، منذ استباحته «الناتو» بذريعة دعم «ثورته الشعبية».

قضية

الحراك الأميركي والعلاج بالمسكّنات: وهم «إصلاح الشرطة» لا ينهي العنصرية

جوليا قاسم

مثل معظم أقسام الشرطة في المدن الأميركية الكبرى، يدلّ التضخّم في موازنة شرطة شيكاغو على قمع لا علي حماية للسكّان، وتحديداً الأقليات. فقسم شيكاغو يُعدّ الثاني من حيث الحجم في الولايات المتحدة، بعد نيويورك، بموازنة تبلغ 40% من الأموال المخصصة للمدينة. لقد مثّل الوجود التاريخي للشرطة في الولايات المتحدة امتداداً لجهاز نظام السجن العام، حيث يعاد استخدام دورية العبيد الهاربة لمرّة واحدة في جهاز عسكري يستهدف ـ من أجل الحفاظ على إرث الاستعمار الداخلي لأميركا الشمالية ـ بشكل غير متناسب أصحاب البشرة الداكنة، تطبيقاً لنظام الدولة العنصري. فضلاً عن ذلك، عمل هذا النظام على استهداف عدد من المؤيّدين البارزين لإلغاء النظام العنصري. ففي 1970، على خلفية التأطير العنصري، سيقت الناشطة السوداء في مجال حقوق الإنسان أنجيلا ديفيس إلى السجن، بتهمة القتل. لم ترتكب ديفيس أي جريمة، لكن اعتقالها ومحاكمتها جاءا على خلفية مساعدتها جوناثان جاكسون، شقيق زميلها الثوري جورج جاكسون، في محاولة فاشلة لتحريره واثنين آخرين من السجن ذلك العام.

بالنسبة إلى مجموعات مثل «مجلس مساءلة الشرطة المدنية» (CPAC)، المنبثقة من جهود تحقيق العدالة لديفيس، شهدت الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لجرائم عنصرية الدولة عودةً في أعقاب جريمة قتل جورج فلويد والاحتجاجات التي خرجت في ضوئها. وعلى رغم تأسيس المجموعة عام 1973، في أعقاب انتفاضة حركة الحقوق المدنية، جمعت المنظمة مئة ألف عضو. زعيمها فرانك تشايمان يقول لـ«الأخبار»، إن «أصداء الحركة سُمعت في الخارج»، كأن يُرمى النصب التذكاري لتاجر الرقيق، روبرت ميليغان، في نهر في لندن في التاسع من الشهر الجاري... «حتى هناك، إنهم يسقطون تماثيل العبيد». على مدى الأسابيع الماضية، اعتُمد حول العالم تكتيك تحطيم وتشويه أيقونات العنصرية، لإحياء ذكرى المحفزّات الرئيسية لنظام العبودية، والمتواصلة في شكل آخر تمثّله وحشية الشرطة الأميركية راهناً. يضيف تشايمان: «ولدت الرأسمالية والرقّ معاً تزامناً مع فترة الاستعمار. العبودية هي بقعة دم الرأسمالية».

الحراك الأميركي

على رغم الفروق الأيديولوجية والطيف المتنوّع لمجموعات الحراك الأميركية، يؤكد تشايمان أن «الناس يتّحدون»، ويشكّلون معاً مجموعات مثل «القمع العنصري والقمع الوطني، ومتّحدون مع حياة السود مهمّة»، وBYP100»، وجميعها قوى تقاتل ضدّ الظلم في هذا البلد. الشعارات المختلفة تتوحّد تحت سقف رفع الدعم عن الشرطة، وإحياناً إلغائها. يقول تشايمان: «نعم إلغاؤها، لكنّنا بحاجة إلى معرفة كيفية تحقيق ذلك». من هنا، يؤكّد أن الناشطين «يقاتلون من أجل تولّي مسؤولية مجتمعاتهم الخاصة»، عبر المطالبة والدفع في اتجاه «السيطرة المدنية الكاملة على قسم الشرطة». ويوضح في هذا الإطار الفرق الكبير بين السيطرة المجتمعية الكاملة و«التمثيل»، فالأخير يحافظ على ديناميّات السلطة القائمة سليمةً. «يمكننا نزع سلاح الشرطة... علينا تغيير علاقات القوّة»، يلفت تشايمان، قبل أن يشدّد على أن هذه الحلول السياسية لن تتحقّق بالوسائل السياسية البحتة، بل عبر «النضال الجماهيري والتنظيم الهادف إلى إحداث التغييرات السياسية»

> شرطة شيكاغو مثلاً تتدرّب بانتظام مع الجيش الإسرائيلي داخل الكيان

اللازمة. يجادل أيضاً بأن النظام غالباً ما يقدّم تنازلات تجنباً لتغيير جوهري. لذا، وَجَبَ تغيير ديناميّات القوّة عبر الناس: «دعونا أولاً نمكّن الناس، وبعد ذلك يمكننا معالجة مسألة نزع السلاح... لن يتغيّر هذا النظام حتى يغيّره الناس أنفسهم».

كيف يستجيب الحراك للحوكمة؟

يبدو أن المحتجّين لا يطالبون بإصلاحات، أو تنازلات، أو تمثيل مزيّف. «الأنظمة ستعطيكم بعض الإصلاحات التي لن تكون جوهرية»، يقول تشايمان، مشيراً إلى أنه رداً على المطالبات بتغيير في هيكلية السلطة، فإنّ تغييرات بسيطة و«تعديلاً في الموازنة»، يعدّان أكثر بقليل من «إعادة ترتيب مقاعد في (سفينة) التايتنك».

القرار التنفيذي للرئيس دونالد ترامب، القاضي بزيادة التدريب على استخدام القوّة، ومنع استخدام الخنق أثناء الاعتقال، وإنشاء قاعدة بيانات حول سوء السلوك، يُعدُّ من الاستراتيجيات الخطابية التي تحافظ على النظام السياسي التاريخي، على رغم التشدّق بإحداث تغييرات. بشكل رئيسي، إنّ الإجماع النيوليبرالي على تحسين المشكلات النظامية عبر الحلول الفردية، ومن بينها مثلاً إصلاح الشرطة، يساعد في استمرار دولة الشرطة العنصرية. لم يعلُ صوت المجتمع على خلفية قرار ترامب الهادف إلى محاربة التمرّد: «نحن نرفض هذه الإصلاحات. نريد تغييراً حقيقياً». وللحصول على هذا التغيير «نريد من الناس أن تتحمّل المسؤولية»، يضيف تشايمان، «في شيكاغو، قدّمنا بعض التشريعات، ومن أجل تغيير قانون البلدية، سنكون مفوّضين للقول من هو المفوّض في مجتمعنا. نريد أن نحدّد الموازنة. سنكتب دليل السلوك وكيفية تصرّف الشرطة، ومتى ترتكب جرائم، ومتى تكون مسؤولة، ومتى يرسل عناصرها إلى السجن».

البعد الأممي

تشايمان، مثل العديد من مؤيّدي إلغاء العنصرية في الولايات المتحدة، يعتمد على الترابط الأممي بين العنف الإمبريالي في الخارج ووحشية الأمن ضدّ السود في الداخل. أنجيلا ديفيس ربطت عام 2015 المشهد في فيرغسون ـ ميسوري، خلال الانتفاضة على وحشية الشرطة عام 2014، بغزّة، نظراً إلى مستوى عسكرة الشرطة. «عسكرة الشرطة تقودنا إلى التفكير في إسرائيل وعسكرة الشرطة هناك»، كتبت في كتابها الصادر عام 2015، «الحرية تضال مستمر: فيرغسون، فلسطين، وأسس الحركة» Freedom Is A Constant Struggle: Ferguson, Palestine, and the Foundations of a Movement. في أعقاب إطلاق «الحرب على الإرهاب»، جُهّزت أقسام الشرطة في أنحاء الولايات بوسائل «محاربة الإرهاب» المزعوم.

بطريقة مماثلة، تشايمان، الذي يعمل بشكل وثيق مع المجتمع الفلسطيني في شيكاغو ضدّ المراقبة ووحشية الشرطة، يعيد صياغة المفهوم نفسه لدى تذكيره بالتبادل المميت بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الأميركية. شرطة شيكاغو مثلاً تتدرّب بانتظام مع الجيش الإسرائيلي داخل الكيان نفسه، كما أنّ الشرطة في مختلف أنحاء المدن الكبرى في الولايات المتحدة حضرت مؤتمرات تستضيفها القنصلية الإسرائيلية في شيكاغو. حضرت الشرطة في إسرائيل والفيليبين الأميركية. شرطة شيكاغو «منظمة الشرطة الدولية كانت المضيف»، يقول تشايمان، «نحن متّحدون مع شعوب العالم في كشف اتحادات الشرطة المصمّمة لقتل وتهديد حركات التحرّر (عبر العالم)».

بعدما عمل جنباً إلى جنب مع الثورية الفلسطينية رسميّة عودة، أثناء عملها لأكثر من 20 عاماً مع «شبكة العمل العربي ـ الأميركي» في شيكاغو، توصّل تشايمان إلى خلاصة «دعم الحراك غير المشروط لنضال الشعب الفلسطيني، في وجه المحتلّين الإسرائيليين». و«هذا ليس عملاً خيرياً، إنها مصلحة متبادلة، ونحن ندعمهم»، يقول.

اعتمد حول العالم تكتيك تحطيم أيقونات العنصرية وتشويهها (أ ف ب)

العالم
اليمن

ارتفعت تكاليف صهاريج مياه الشرب، التي يعتمد عليها 60٪ من سكان العاصمة، بنسبة 200٪ (أ ف ب)

«العدوان» يعاقب صنعاء بمنع الوقود

من جديد، يعود «تحالف العدوان» إلى تشديد الحرب الاقتصادية على اليمنيين. ولا سيما في صنعاء، جرّاء إخفاقاته المتكرّرة في تحقيق أيّ مكاسب عسكريّة

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

بعدما أخفقت دول «تحالف العدوان»، وخاصة السعودية، في وقف تقدم قوات الجيش و«اللجان الشعبية» في محيط مدينة مأرب النفطية على مدى أسابيع، لجأت مجدداً إلى الورقة الاقتصادية للضغط على صنعاء، عبر منع دخول المشتقات النفطية كافة إلى ميناء الحديدة، متجاهلة تحذيرات الأمم المتحدة من تداعيات ذلك على مواجهة وباء كورونا. حرب الوقود الجديدة تزامنت مع حرب أخرى طاولت سعر الريال اليمني، وتسببت في تراجع حاد لمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، كما أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والكمالية مجدداً بنسبة 15% جراء ارتفاع تكاليف النقل بين المحافظات، مع فقدان البنزين والديزل في المحافظات الواقعة تحت سيطرة حركة «أنصار الله».

الأزمة التي فجّرتها الرياض فاقمت معاناة 70% من السكان، وألحقت أضراراً بكل مواطن يمني، فشوارع العاصمة خلت من حركة السيارات، فيما تتراكم الآف المركبات بجانب محطات الوقود في طوابير طويلة، بانتظار دورها للحصول على البنزين. كما ضربت حالة الركود الحاد أسواق المدينة الحديثة والقديمة، ورفعت رسوم التنقل بين المحافظات بنسبة 300%، إضافة إلى تكاليف صهاريج مياه الشرب، التي يعتمد عليها 60% من السكان، بنسبة 200%، مهددة بإغراق المدينة بالظلام. وسريعاً، رأت حكومة صنعاء تشديد الحصار وسط الوباء والأمراض الأخرى «جريمة إبادة جماعية» محمّلة الأمم المتحدة المسؤولية عن إصرار «التحالف» على احتجاز سفن الوقود التي خضعت لآلية التفتيش الأممي في جيبوتي وحصلت على تصاريح مرور من فريق «اليونيفيل» التابع للأمم المتحدة، والأخيرة بجانب المبعوث الدولي لدى اليمن، مارتن غريفيث، لم يحرّكا بعد أيّ ساكن.

تقول مصادر اقتصادية إن «تجاهل الأمم المتحدة مطالب صنعاء بسرعة الإفراج عن السفن المحتجزة يدل على تواطؤ

> **تحاول الرياض تحويل الاستيراد إلى ميناء عدن بدلاً من «الحديدة»**

مكشوف مع الرياض»، مشيرة إلى أن «مصدر استيراد السفن هو ميناء الفجيرة الإماراتي، وفق الآلية الدولية المتعارف عليها وعبر شركات دولية، وليس هناك ما يتيح للعدوان احتجاز السفن ومنع دخولها لأكثر من شهر إلى الحديدة». كما أنه «انتهاك جسيم لاتفاق استوكهولم بشأن الحديدة الموقّع برعاية الأمم المتحدة منتصف كانون الثاني/ يناير 2018». ووفق شركة النفط في صنعاء، ثمة 21 سفينة يحتجزها «تحالف العدوان»، منها 15 تحمل البترول والديزل وثلاث تحمل الغاز المنزلي وثلاث تحمل المازوت. كما قررت الشركة أمس خفض كميات الوقود التي تصدّرها إلى السوق إلى أدنى المستويات بعدما وصل مخزونها إلى «مرحلة حرجة جداً»، بل إنه لا يكفي لتموين أهم القطاعات الحيوية في حدودها الدنيا، وهو ما ينذر بـ«كارثة إنسانية».

من جهة أخرى، وبرغم خروج عدن عن سيطرة حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، منذ إعلان «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الموالي للإمارات، في 24 نيسان/ أبريل الماضي الإدارة الذاتية، أعلنت لجنة اقتصادية كانت تابعة لحكومة هادي في المدينة، ولها ارتباط بالسفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، السماح لمستوردي المشتقات النفطية من المحافظات الشمالية بالاستيراد عن طريق ميناء عدن عوضاً عن الحديدة، وهو ما رآه مراقبون محاولة لإفراغ دور «الحديدة» الذي يستقبل 70% من واردات البلاد. يأتي ذلك بعد تحريض مكتب آل جابر منتصف آذار/ مارس الماضي على إمدادات الوقود الواصلة إلى «الحديدة» حين اتهم إيران بإدخال ست سفن من ميناء البصرة العراقي عبر تاجر نفط يشغل منصب نائب مدير مكتب هادي في الرياض، وذلك في محاولة لإيجاد مبرر لنقل واردات النفط إلى «عدن» للتحكم في أسواق صنعاء وسحب العملة الصعبة من مناطق سيطرة «أنصار الله»، إضافة إلى منع الشركات التي حصلت على تصاريح استيراد من صنعاء من مزاولة نشاطها واستبدال أخرى بها تابعة لموالين للعدوان.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
تدعو اللجنة الإدارية لصيادي الأسماك جونية إلى إجتماع الجمعية العمومية العادية يوم الأحد 2020/7/26 الساعة العاشرة والنصف صباحاً في مقر التعاونية لمناقشة ميزانية عام 2019 وإقرارها وإبراء ذمة المجلس والموافقة على تعديل عقد إستثمار وأمور مالية وإذا لم يكتمل النصاب يكون الإجتماع في الأحد التالي في نفس المكان والزمان وبمن حضر.
أمين السر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب هيثم أحمد طباره وكيل كارول الكسندر زخور زوجه جورج شهوان بصفة كارول المدير المساعد المفوض بالتوقيع عن شركة 2376 البيرزة ش م ل سند ملكية بدل ضائع للعقار 2376 بعبدا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
تفرغ عن حصص في شركة تضامن وبموجب محضر جمعية عمومية غير عادية تاريخ 2017/6/20 وعقد تفرغ تاريخ 2018/8/29 تفرغ الشركاء نقولا عبدو الترك وفريال شكر الله ابو نادر ونجيب نقولا الترك عن كامل حصصهم للشريك الجديد رندلا فايز كفوري والشريك المفوض بالتوقيع نديم نقولا الترك في الشركة المعروفة باسم «نقولا الترك وشركاه – NICOLAS TURKS & CO» – تضامن المسجلة تحت رقم 89/1182 البقاع.
لكل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.
أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلبت ليلى خليل الخوري يوسف خليل التي هي نفسها ليلى خليل الخوري خليل سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 1492 و1507 و2444 من منطقة فاريا العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيي حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب زياد يوسف شلفون بصفته وكيل شارل الياس مناسا سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1061 من منطقة غوسطا العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيي حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي شارل انطوان نجيم بصفته وكيل جبرائيل منصور مسعد بصفته رئيس مجلس ادارة ومدير عام الشركة المتحدة للبناء ش.م.ل. سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1295 من منطقة فيطرون العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيي حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب بطرس منصور روفايل بصفته وكيل الفرد فؤاد بطيش بصفته احد ورثة المرحوم يوسف صليبا بطيش سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1842 من منطقة فاريا العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيي حيدر

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب نقولا سبع ناصيف موسى بالاصاله عن نفسه وبوكالته عن اسعد سبع ناصيف سندات بدل ضائع للعقارات 3610 و1403 و404 و3612 و395 و324 و3054 و1406 دوما.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب نبيل خالد خليل شومان الذي هو نفسه نبيل خالد شومان سند ملكية بدل ضائع للعقار 1016 الكحلونية.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب جوني جورج مراد بوكالته عن جورج يوسف وهيبه وكيل نظيرة مخايل القزي ويوسف مخايل القزي ويعقوب مخايل القزي بقيه ورثة مخايل اسعد شبلي القزي سندات ملكية بدل ضائع عن حصصهم في العقار 1299 الدامور.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب عدنان نسيب عبد الله بوكالته عن سناء وسارة وغادة وعناية ونهاية وسعيد وجلال وحسام أحمد الحجار ورثة زهر عبد حجار سندي ملكية بدل ضائع لورثتهم في العقارين 844 و852 شحيم.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب وسام بو نصر الدين بوكالته عن عمر سمير ابي خزام سند ملكية بدل ضائع للعقار 13 كفرحيم.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب زياد عادل الدقيق بوكالته عن اسامه نديم بو عجرم وكيل نديم سليم بو عجرم سند ملكية بدل ضائع للعقار 807 السمقانية.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب علي جهاد شعيب بوكالته عن غسان رفيق ادهمي وكيل اسماعيل علي محمد علي اسماعيل سند ملكية بدل ضائع للعقار 1821 عين وزين.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت نجلا فوزي معوشي بصفتها وكيلة وداد جرجي رحال زوجة جورج الخوري سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 692 القسم 9 من منطقة بلونه العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيي حيدر

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن مهلة تقديم العروض لشراء محرك 5100kw/6Kv لمضختي مياه التغذية الرئيسية على المجموعة الرابعة في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3155 تاريخ 2020/5/8، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/8/7 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر الحاكور و317 و338 ذوق الحصنية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك – الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي بصفته وكيلاً سند تمليك بدل عن ضائع بحصة مورث موكلته مطانس عبود وهبه بالعقار رقم 877 القاع البنجكية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك – الهرمل
طلبت ربى طارق خليل سند تمليك بدل عن ضائع بحصة موكلها شوقي كامل سعيدي وبحصة مورث موكلها رمزي كامل سعيدي بالعقار رقم 426 الطيبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

دعوة لجمعية عمومية
يدعوكم مجلس إدارة الجمعية التعاونية السكنية الانماء في تول – قضاء النبطية لحضور جمعية عمومية عادية التي ستعقد نهار السبت الواقع في 2020/7/4 عند الساعة الخامسة عصراً في منزل سلمان حطيط وفي حال عدم البالغة بالعقار 152 ديردلوم.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامية تغريد عبدالله شبل بموجب عقد المقاسمة تحت عدد 2017/11854 شهادات قيد بدل ضائع بالحصص عن جرجس وابراهيم ووجيه وجوزف أولاد جبرين سمعان وسليمان داود سمعان وزيتون عبدالله سمعان بالعقار 361 عدبل.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي شفيق فارس زعرور بوكالته عن مارلين ميشال درغام بصفتها احد ورثة حنا عارف حنا عطيه شهادة قيد بدل ضائع بحصته البالغة بالعقار 939 بينو.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت هلا محمود ديبو بوكالتها عن علي سلمان سلمان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 61 الريحانية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب فاروق خالد الجبلي بوكالتيه عن خالد خضر الجبلي ومحمود خالد الجبلي شهادتان بدل ضائع بحصصهم
اكتمال النصاب تعقد بمن حضر في اليوم التالي في نفس المكان والزمان وعلى جدول أعمالها:1_الاطلاع على ميزانيات الأعوام 2018 و2019 بعد تصديقها وابراء ذمة مجلس الإدارة. 2_بناء على المادة الثامنة من النظام الأساسي للجمعيات التعاونية السكنية سيصار إلى فصل العضو الذي لا يحترم تعهداته والتزاماته وخاصة حضور الجمعيات العمومية التي تعقدها التعاونية.

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب احمد محمد مكي لموكله محمد أحمد مكي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2 عزة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت فاطمة عفيف حسن بوكالتها عن عفيف محمد حسن لمورثته امنة حسن ديب موسى شهادة قيد بدل ضائع للعقار 326 عربصاليم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد يوسف قنبر بوكالته عن نبيه محمد فقيه بصفته من ورثة محمد عباس فقيه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2395 كفررمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد محمود اسماعيل لموكله علي محمد اسماعيل سند تمليك بدل ضائع للقسم 4 بلوك B من العقار 206 سيني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت مريم أحمد ناصر الدين بوكالتها عن العبد علي حاوي وشركاه لمورثهم علي محمد حاوي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1005 بريقع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي عبد المجيد حرب لموكله ابراهيم محمد علي مروة شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 247 – 243 حداثا و671 حاريص.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب باسم فؤاد مرزعاني سند تمليك بدل ضائع للقسم 14 من العقار 1638 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حسن عماد جابر بوكالته عن يوسف مهدي صباح بصفته مشتري من البائعين ليديا يوسف جابر وقاسم علي جابر سندي تمليك بدل ضائع للقسم 15 بلوك A من العقار 174 حبوش وسند تمليك للقسم 10 من العقار 1953 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

استراحة

كلمات متقاطعة 3481

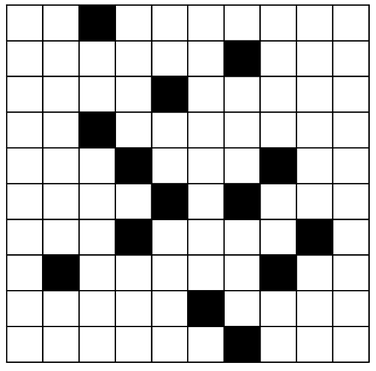

أفقيا
1- لقب يُطلق على المحاربين القدماء في اليابان – قصد المكان – 2- مدينة أردنية – خلاف الصالح – 3- نوع من الحشرات يُعرف بالبعوض – جنس شجيرات قليل الشوك أوراقه صغيرة وثماره صغيرة سوداء – 4- توجيههم نحو الخير – أنت بالأجنبية – 5- منخفض بالأجنبية – نهر في فرنسا بالحوض الباريسي من روافد السين – من أيام الأسبوع – 6- في العود – سيّاف يضرب الأعناق – 7- حمام بريّ – طبيب إنكليزي إكتشف التلقيح ضد الجدري – 8- حرف جر – انحصر المطر في ايام الشتّ – 9- يسرق بسرعة البرق – هروبي من السجن – 10- من الطيور – صفة الحيوان المنقط بالأبيض والأسود

عمودياً
1- سجن مشهور من حيث إساءة معاملة السجناء داخله بعد إحتلال العراق ويسمى اليوم سجن بغداد المركزي – 2- جبل بركاني في ارمينيا – مادة مخدرة تستعمل في المستشفيات – 3- من الفاكهة – سقي النبات – بيت العنكبوت – 4- حرف أبجدي – فلوس ودراهم – 5- أعلى قمة في أثيوبيا تُعتبر محميّة طبيعية – 6- للتعريف – حركّ سرير الطفل – مجلس ماسوني – 7- يُلقحّ ببعض الجرائم للوقاية أو للشفاء منها – شفي من مرضه – 8- إضطرم وتوهجّ – عائلة فنان لبناني من أغانيه «تودعني ليه» – 9- الطرف الجنوبيّ لسلسلة جبال لبنان – عبودية – 10- شاعر فلسطيني راحل إرتبط إسمه بالثورة والوطن

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- مارك انطوني – 2- تنبل – طوكيو – 3- رد – ان – لي – 4- نبرم – أكلاف – 5- صبر – وا – 6- خرّ – فم – مشتل – 7- قولغا – خاص – 8- كيبك – يبرود – 9- رنا – و و و – اي – 10- شارل دباس

عمودياً
1- مترنيخ – كرش – 2- أندب – رقبنا – 3- رب – ري – وبار – 4- كلام – فلك – 5- صمغ – ود – 6- نط – أب – أيوب – 7- طولكرم – بوا – 8- وكيل – شحّر – 9- ني – اوتاوا – 10- يوسف الصدّيق

3481 sudoku

	4		1		5	9		
8				4		7		1
2	1					6		
	5		9		3		1	
	7						3	
	6		4		2		8	
		1					6	5
6		4		3				2
		7	6		8		9	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3480

9	2	6	3	1	5	4	7	8
4	8	3	9	7	2	6	5	1
7	5	1	8	6	4	9	2	3
8	1	2	5	9	6	3	4	7
6	4	9	7	2	3	1	8	5
5	3	7	1	4	8	2	9	6
3	6	8	4	5	9	7	1	2
2	7	4	6	8	1	5	3	9
1	9	5	2	3	7	8	6	4

مشاهير 3481

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مصرفي أميركي ورئيس محفظة استثمارية إتهم بعملية نصب ضخمة. تعتبر شركته إحدى أكبر صناع السوق بوول ستريت. قدرّت الأموال المختلسة بما يزيد عن 50 مليار دولار
11+4+6+3+4+1 = 7+10+6+3+4+1 = ساحة فرنسية ■ 2+8+2+9+10 = ماركة ساعات ■ 3+5+1 = عاصمة أوروبية
حل الشبكة الماضية: **اسماعيل صبري**

إعداد
نعوم مسعود

تاريخ

أسماء بلدان جبل عامل... أسرار تاريخية وسياسية!

جعفر المهاجر *

موقع جبل عامل بين الجليل الأعلى وبين وادي الأردن وجبل لبنان الجنوبي، جعل منه مصبّاً لمؤثرات سياسيّة وسكانيّة جمّة، لها أكبر الأثر على تاريخه. ما يهمّنا منها الآن ما نقرأه من أسرار تاريخه في أسماء بلدانه المنسوبة إلى اللغات المُسمّاة «ساميّة»، من عبريّة وآراميةٍ وعربيّة، بالإضافة إلى أسماء أوروبيّة الأصل... كلٌّ منها أثرٌ باقٍ من حقبةٍ من الحِقَب التي توالت عليه أثناء القرون الخالية.

(1)

لسنا نملك تحقيباً دقيقاً للشعوب التي سكانيّ قادم من الجليل الأعلى، مِنْ ضمنه عناصر يهوديّة ضئيلة. على أنّ أوّل عمرانٍ حقيقيّ له حصل بفضل إحدى الهجرات اليمانيّة الكثيرة إلى الشام هي هجرة شعب «عاملة». كان من بديع أثرها أن منحت جبل عامل اسمه الباقي حتى اليوم.

(2)

من المفارقات التاريخيّة أن شعب «عاملة» اليماني، الذي كان له الفضل، بهجرته الكثيفة إلى جبل عامل، في امتلائه سكانياً، لم يلبث أن غدا بحركة سكانيّة معاكسة السبب في فراغه. ذلك ما حصل في الفتح الإسلامي لـ«الشام» إجمالاً، حيث القبائل العربيّة المُنتصرة، ومنها «عاملة»، تبعت خُطى حكامها الروم المهزومين باتجاه الأناضول، بعدما خسروا كلّ المعارك الأساسيّة التي خاضوها مع الفاتحين المسلمين، وسقطت دُرّة دولتهم دمشق. هكذا فرغت حواضرُ الشام إجمالاً من سكانها. ولم يبقَ فيها إلا بعض سكان القُرى المعمورة بمزارعين من الشعوب التي كانت قد عمرته في الماضي، من آراميين وأشوريين. ما زلنا نجدُ آثارَ بعضهم في غير قريةٍ من قُرى سوريا، وما زال أهلها يتكلمون إحدى اللغتين.

(3)

في هذا السياق التاريخي الجديد، وبسبب الهجرة شبه الشاملة لشعب «عاملة»، عانى جبل عامل من حالة شبه فراغ سكاني، استمرّت مدّة خمسة قرون تقريباً، إلى درجة أنّنا لا نجدُ في كلّ الكُتُب المعنيّة بالبلدان، حتى القرن 6هـ/12م، ذكراً لقريةٍ منسوبةٍ إليه، إلا قريتَيْن أتى على ذكرهما بلدانيٌّ عاش في القرن 4هـ/10م قريباً من المنطقة وعرفها جيداً، تحملان اسما آراميّاً يدلّ على عراقتهما، هما «كفركيلا» و«مجدل سِلم»، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة غُفل الأسماء من المزارع الصغيرة (المقدسي: أحسن التقاسيم/ 188).

(4)

المُتغيّر السكاني الثاني باتجاه الامتلاء، حصل في جبل عامل بـ«فضل» الصليبيين الذين كان لاجتياحهم القدس وما ارتكبوا فيها من فظائع، تأثير هائل على المنطقة برمّتها. هَجّ الناس مرعوبين من أنحاء الأردن وفلسطين، باتجاه أقرب الجبال إليهم. هكذا امتلأ بالسكان امتلاءً يفوق بكثير سابقه قبلاً بهجرة «عاملة» إليه. ومع أنّ الصليبيين لحقوهم إلى موطنهم الجديد، وبسطوا سلطانهم عليه وعليهم، لكنهم كانوا قد تخلّوا عن السياسة التطهيريّة التي أعملوها في القدس، وباتوا بحاجة لمن يعمل لهم، فيستثمر الأرض ويُسدّد الضرائب لحسابهم، إلى ما هنالك من وجوه علاقة السُلطة بالناس. في هذا السياق، حصل شبهُ سباتٍ بين المُحتلّين وبين ذلك التجمّع الظرفي من الناس، على إنشاء وتعمير البلدان والقُرى في أوطانهم الجديدة، بحيث أنّ الرحالة ابن جُبير، الذي اجتاز جبل عامل من جنوبه إلى غربه، من تبنين إلى عكّا، سنة 579هـ/1183م، أي بعد زهاء نصف قرن من احتلال الصليبيين إياه، وصف طريقه بأنه «كلّه عامرٌ ضياع متصلة وعمائر مُنتظمة» (الرحلة/273). أي أنّ كلّ تلك الـ«ضياع المتّصلة» قد أُنشئت في مدةٍ قصيرةٍ نسبيّاً، لا تزيد إلا قليلاً على نصف قرن. وطبعاً كان المحتلّون يُسمّون ما يشيدونه باسماء من لغتهم الفرنسيّة الغالبة بينهم، ومن ذاكرتهم على بلدانهم الأصليّة، بينما يُثبّت السكان المسلمون الجُدُد أسماء الآراميّة القديمة على ما يُنشئونه أو يُنمّونه من تجمّعات سكنيّة، أو يسمّونها بأسماءٍ عربيّة.

(5)

من هنا يجب أن يتوقّع القارئ اللبيب ما هو واقعٌ بالفعل، من كثرة الأسماء الفرنسيّة في البلدان العامليّة. لقد كان أولئك الغُزاة يعملون على ما يُسمّى الاستعمار الاستيطاني، الذي يقتضي أن يُثبّتوا وجودهم الخاصّ بإنشاء التجمّعات السكانيّة الخاصّة بهم، بحيث تكون لهم بلدانهم وحصونهم التي تحول دون الاختلاط بالمسلمين، ولكنّها تضمن لهم السيطرة عليهم. أمّا المسلمون، فكانوا بين الذين ثبّتوا الأسماء القديمة، وبين مَن وضعوا لها انشاوه أسماءً عربيّة لمناسبةٍ أو غيرها. وسنرى ذلك في الآتي من البحث.

(6)

بناءً على كلّ ماسبق نقول:

- المجموعة الأولى ترجع إلى ما قبل التاريخ المكتوب ومنها مدينة صور الفينيقيّة ذات التاريخ السّحيق المجيد. كانت أيامَهم جزيرة تحمل اسم «صر» التي تعني بالفينيقيّة الصخرة، لمكان الطبيعة الصخريّة التي بُنيت عليها المدينة. ومنها بلدتان تحملان اسم «برعشيت»، وبلدةٌ ثالثةٌ اسمها «جبشيت». والبلدات الثلاث منسوبة إلى شيث بن نوح، مثلها في ذلك مثل خمسة بلدان أخريات، تنتشر على الهضاب الممتدة على طول الساحل الغربي للبحر المتوسط، كلّها ملحوقةٌ أسماؤها بـ«شيت». نظنّ أنها جميعها من أعمال النبي شيث بن نوح الحضاريّة بعد الطوفان. ولنا على ذلك بحثٌ ضافٍ، في كتابنا المائل للطبع «كرك نوح والقصّة الحقيقيّة للطوفان».

(7)

- المجموعة الثانية ترجع إلى الفترة التي سادت فيها الآراميّة، وهي قُرى ومزارع كثيرة. من إماراتها أن يبدأ اسمها بكلمة «كفر» وهي كلمة من جذر سامي تعني مزرعة، موجودة في أكثر اللغات المُسمّاة «ساميّة» أو بـ«مجدل» وتركيباتها: «مجدليون» «مجديل». وهي كلمةٌ من جذر سامي أيضاً، توجد في السريانيّة والعبريّة، بمعنى قصر، برج، مكان عالٍ مُشرف، بالإضافة إلى ما كان منها بصيغة آراميّةٍ واضحة: «عيناتا»، «تفاحتا»، «جنّاتا»، «البابليّة» المُحرّفة عن «بابيلا» بالآراميّة: بابُ الله. وفي غوطة دمشق بلدٌ يُسمّى «بابيلا».

> **بقيت «طيردبا» Tyr de bay خراباً بعد النزوح الصليبي إلى ان نزلتها أسرٌ مُسلمةٌ، منها آل مُغْنيّة التي جاءت من الجزائر هرباً من الاستعمار الفرنسي**

(8)

في موازاة المجموعة الآرامية زمنيّاً، ثمة قرى تحمل اسماً عبرانيّاً، منها كلما تكون البادئة في الاسم . كلمة «أبل»: «أبل الشقي»، «أبل القمح»... وهي كلمة من جذر سامي. نجدها بمعانٍ متقاربة في العربيّة والعبريّة والسريانيّة والأمهريّة، تعني ما يقرب معنى من جذر «زرع» في العربيّة. بالإضافة إلى «جُبع» بمعنى التلّ. وثمّة اليوم في إقليم الشوف في جبل لبنان الجنوبي بلدٌ اسمه «جُبع الشوف»، تمييزاً له عن «جُبع» العامليّة. كما جاء في التوراة ذكرُ بلدٍ بـ«فلسطين» اسمه «جُبع بنيامين». ومنها «قَدس» في أطراف جبل عامل، وكانت قبل الصليبيين حاضرته. وعُرفت قديماً باسم آرامي أو عبراني: قادس أو قادش باختلاف اللغات. وبالاسم نفسه عدّة بلدان في فلسطين والجمهوريّة السوريّة. كما أنّ اسمها يردُ كثيراً في تاريخ الكنعانيين والإسرائيليين. وكانت «قدس» قديماً من أعمال «صور»، ثم أُلحقت بـ«فلسطين». وسنة 1948م غدت تحت الاحتلال الإسرائيلي وما زالت.

(9)

- المجموعة الثالثة ترجع إلى فترة الاحتلال الصليبي (504 ـ 688 هـ/1110ـ1289م) التي قلنا إنها الفترةُ التي انتفض فيها جبل عامل سُكانياً، وحبّذ حصل ما يُشبه السباق على إنشاء وتعمير القُرى والبلدان، بين الذين التجأوا إلى الجبل من حوله وبين المُحتلّين الصليبيين. أثناءها جرى تعمير أكثر التجمعات السُكانيّة القائمة اليوم في الجبل. وطبعاً كان المسلمون يُسمّون ما يستحدثونه باسماء عربيّة غالباً بينما يُسمّيها الصليبيّون بأسماءٍ فرنسيّة.

(10)

الأسماء العربيّة لا تخفى، فمنها المجموعة المنسوبة إلى أسماء أشخاص من مثل: «العبّاسيّة»، «المالكيّة»، «المحمودية»، «المروانيّة»، «المنصوري»، «المحاربيّة»، «النجاريّة»، «الحارثية»، «حسّانيّة»، «حمّاديّة»، «الداوديّة»... وهي كثيرة. منها كلّ ما يبدأ اسمها بـ«مراح» (حظيرة المواشي) «مراح أبو شديد»، «مراح الجاموس»، «مراحة الحباس»، أو بـ «مزرعة» أو بـ «مقسم» (جزء من مزرعة بعد تقسيمها بين الورثة) أو بـ «مرج»، أو «خِرْبة»/ «الخراب»/ «الخربة» أو «عين» أو «برج» أو «بستان»، وهي كثيرة أيضاً. ومنها ما تعكس المواصفات الطوبوغرافيّة أو غيرها لمكان القرية الناشئة منها: «المطلّة»، «المنارة»، «البيّاضة»، «ضهر البيّاضة»، «أبو الأسود»، «المطمورة»... وعلى كلّ حال، فإنّ الأسماء العربيّة لا تخفى.

(11)

في هذا السّياق من البحث، ألفت نظرنا مجموعةٌ من أسماء البلدان العامليّة، تنتشر على التلال المجاورة لمدينة صيدا صعوداً حتى جزّين. موضع الملاحظة هنا أنها تُزاوج أسماءَ قرى ما زالت في كسروان وجبيل وما والاهما، هي: «داريّا»، «صربا»، «الصّوانة»، «قنّالة»، «القرية»، «القصيبة»، «القطين»، «كفرحتّى»، «الهلالية»، «يا نوح»، ومنها ربما «بنت جبيل» التي يبدو أنّها سُميت بهذا الاسم لمناسبةٍ غير خفيّة، وهو اسمٌ عربيٌّ صريح. من المؤكّد أن هذا التشابه الواسع لم يحدث صُدفةً، بل إنّه يُخبئ حقيقةً تاريخيّة. نرى أنّها كامنةٌ في أنّ تلك القُرى هي ممّا أنشاه المُهجّرون من كسروان وجبيل وما والاهما. سمّوها بأسماء أوطانهم الفقيدة تعبيراً عن الحنين إليها.

(12)

أمّا الأسماء الفرنسيّة منها، فليس من العسير على العارف المُدقّق أن يميزها. إمّا بشبهها بأسماء بلدان فرنسيّة، وإمّا بوجود كلمة فرنسيّة في الاسم، وإنْ تكّ قد جرى تحريفها لتناسب النطق بالعربيّة، وإمّا بجرسها الفرنسي، الذي لا يخفى على العارف بهذه اللغة. فمن الأول، أي التشابه بين اسم بلدٍ عاملي وآخر فرنسي. فمن أصرحه: «باريش» Paris، و«طلّوسة» Toulouse، وكلتاهما من المُدن الفرنسيّة المشهورة. ومن الثاني، أي وجود كلمة فرنسيّة في اسم البلد العاملي، حتى وإن يكُن قد حال أو جرى تحريفه ليناسب النطق بالعربيّة الدّارجة. فمنه كلمة «طَيْر» في أسماء سبع بلدان عاملية: «طير فلسايْ»، «طيرحرفا»، «طير دِبّا»، «طير زبنا» (بات اسمها اليوم «الشهابيّة»)، «طير سمحات»، «طيرعديس»، «تربيخا» (أصل اسمها «طير بيخا»). وكلّها لا نشكّ في أن أصل كلمة «طَير» فيها جميعها هو tyr، وهو الاسم الدائر بين الأوروبيين لمدينة صور، وربما منها أيضاً «طورا». وليُلاحظ القارئ العارف هنا أن كل هاتيك القرى كانت أيام الصليبيين في نطاق إمارة صور الصليبيّة.

ولتنظير المثال نقول إنّ في نطاق مدينة اللاذقيّة قريتين تحملان اسماً صليبيّاً صريحاً. إحداهما سنجوان، أصل اسمها Saint jean وهو اسم مُنظّمة الرهبان المُقاتلين المعروفة لدى مَن يُلمّون بالحركة الصليبيّة. والثانية «الشبطليّة»، أصل اسمها Hospitallier وهو اسمٌ لفرعٍ من المُنظّمة نفسها، يُعنى بتمريض جرحى المُقاتلين ومرضى الحجاج. ومن أمثلة الأنموذج الثالث، أي الكلمات ذات الجرس الفرنسي في أسماء بلدان عامليّة، وهي الأكثر والأسهل ملاحظةً للعارف باللغة الفرنسيّة. فمنه ذات الصوت الأنفي (on)، وهو من خصوصيّات اللغة الفرنسيّة. ومن أمثلته: «أرزون» Arzon، «أرنون» Arnon، «عنقون» Ankon، «عيترون» Ytaron، «مارون» Maron، «فرون» Phron، «يارون» Yaron. ومنه الصوت الممتدّ آخر الاسم. من أمثلته: «وبيه» Dubay، «حيتوله» Ytulay، «باتوليه» Batulay، «رقلية» Riklay، «سينيه» Synay.

(13)

تسهيلاً للبحث نقول: إنّ كل الأسماء غير الآرامية أو العبرية الأصل، في بلدان جبل عامل، هي على الأرجح جدّاً، وبالأحرى على نحو الحصر، فرنسيّة الأصل، منها:

> **أوّل عمرانٍ حقيقيٍّ له حصل بفضل إحدى الهجرات اليمانيّة الكثيرة إلى الشام هي هجرة شعب «عاملة»**

«رشكانيه»، «شدغيت»، «شلفيت»، «إرمت»، «إقرط»، «باصين» «برتي»، «بسري»، «بطيشيه»، «جنسنايا»، «جوبّا»، «دردغيّا»، «نَفّاخيّة»، «جبجيم»، «شبريحا»، وهي كثيرةٌ جدّاً، وبابُ البحث عليها مفتوحٌ لمَن يرغب. ولنلاحظ أنّ هاتيك الأسماء ذات جرْس فرنسي غير خفيّ. من السهل جداً على العارف أن يكتب أسماءها باللغة الفرنسيّة، لتأتي مناسبةً تماماً لقواعد النُطق بهذه اللغة، فضلاً عن أنّ بعضها ظلّ أهلها على المسيحيّة حتى وقتٍ قريب ومنها «دردغيّا»، و«نفاخيّة».

(14)

ولعلّ من الإمارات المُساعدة أيضاً في هذا البحث العسير، أن ظاهرة القُرى الكثيرة الخراب الدّارسة في جبل عامل التي قد نجدُ ذكرها في الكُتُب، ونفتقد أعيانها على الأرض، إلّا من بعض الآثار أحياناً، وهي كثيرةٌ كثرةً غير عاديّة في أنحائه، تلك القُرى إنما ترجع، فيما نُرجّح، إلى أنها ممّا نزحت عنه أخلاف وبقايا الصليبيين إثر التحرير، وهجرة مَن استطاع الهجرة منهم عائدين إلى وطن آبائهم. ولم يكُن في وسع نسبة التكاثر السكاني الضئيلة، بين أهل جبل عامل الفقراء، أن تفي بعمرانها، وأن تغطي الفراغ السكاني الكبير، الحاصل بهجرة جموع الصليبيين المُفاجئة. فكان أن خربت قُراهم وبلدانهم واندرست، ولم يبقَ منها إلا أسماؤها الضائعة وآثارها، التي تدلّ على تاريخها العمراني، ومنها: «دمت» قريةٌ خربة من قرى الشّغب، «راج» قريةٌ خربة قُرب «يارون»، «رندا» خراب في أرض عيتا الشعب، «زنار» خرابٌ غرب قلعة «دوبيه» فيها آثار آبار عميقة وعمران. «سمّوخه» قريةٌ خراب قُرب بنت جبيل، «طهّرة» خراب قُرب النبطيّة، «أطرا» قريةٌ لسنا نعرف أين كانت، إنّما يُذكر اسمها في بعض المصادر، بما يُفهم منه أنها كانت عامرةً لمدة قصيرة بعد الصليبيين. «دابل» قريةٌ خراب قُرب طير دِبّا. «شلعبون» قريةٌ خراب بين بنت جبيل وعين ابل. «رمشاي» قريةٌ خراب تتبع قضاء جزّين. «رويس» خرائب جنوب بلدة حولا. «ريشا» قريةٌ من قرى الشّغب، هي اليوم خراب.

والظاهر أن بلدة «طيردبا» Tyr de bay، على الساحل المُجاور لمدينة صور، من القرى التي بقيت خراباً بعد النزوح الصليبي، إلى أن نزلتها أسرٌ مُسلمةٌ، منها آل مُغنيّة التي قدمت من الجزائر، فراراً من مُعاناتها من الاستعمار الفرنسي، فعمرتها. ثم ما لبثت أن انجبت فقهاء أجلّاء وأهل قلم ومُجاهدين معارف، من كبار العلماء منهم الفقيه الجليل الشيخ حسين مغنيّة، صاحب الدّور المُنيف في مُقارعة الاحتلال الفرنسي لجبل عامل، المُغطّى تحت اسم الانتداب المعسول. وصاحب التصانيف الشيخ محمد جواد مُغنيّة. ومن المجاهدين الشهيد عماد مُغنيّة.

(15)

في ختام البحث يحسُنُ بنا أن نُضيف إلى أسماء تلك القُرى الدّارسة، ما تُشيرُ إليه أسماءُ أُسَراتٍ عامليّةٍ اليوم. يمكن وصفها «الأسماء» بشيءٍ من التّجوّز، أنّها «دارسة» هي الأُخرى، بمعنى أنّها صليبيّة الأصل. لكنّ أبناءها كانوا قد انقطعت صلتهم المعنويّة/ الثقافيّة والعملانيّة بأوطان أجدادهم الأصليّة منذ أجيال. وطفقوا يتكلمون العربيّة بلهجتها المحلّية، بحيث أنهم في النتيجة لم يعودوا يعرفون غير جبل عامل لهم موطناً.

هؤلاء عندما تحرّر جبل عامل من الصليبيين بعد احتلال دام قرنَيْن من الزمان إلا قليلاً، نفَتْ أثناءه أجيال لم يعودوا يعرفون ما هي وأين هي أصولهم بالضّبط. ولم يجدوا سبباً أو وسيلةً للعودة إلى أوطان أجدادهم البعيدين. لذلك فإنهم بقوا حيث هم، واندمجوا بأهله، ونسوا كل ما يتعلق بتاريخهم. ثم إنهم طفقوا يتحوّلون شيئاً فشيئاً إلى الإسلام، ويتسمّون بأسماءٍ إسلاميّة. وحدها أسماءُ أسراتهم، التي احتفظت، وما زالت، بلفظها المُحرّف ليُناسب نطقها بالعربيّة، لكن بجرسها الفرنسي الواضح، هي الدليل الوحيد الباقي حتى اليوم على أصولهم البعيدة.

* مؤرخ لبناني

مدينة صور ترجع إلى ما قبل التاريخ المكتوب وكانت تحمل اسم «صر» التي تعني بالفينيقية الصخرة

مجموعةٌ من اسماء البلدان العامليّة، تنتشر على التلال المجاورة لمدينة صيدا

الأخبار
al-akhbar
الخميس 25 حزيران 2020 العدد 4083

صورة وخبر

Midsummer Day أو ما يُعرف بيوم القديس يوحنا، هو مهرجان شعبي شهير تحتفل به ليتوانيا في 24 حزيران (يونيو) من كل عام. صحيح أنّ إحياء هذه المناسبة يشمل مختلف أنحاء أوروبا، غير أنّ الليتوانيين لديهم طقوس مختلفة مفعمة بالفرح والحيوية. تشمل التقاليد الغناء والرقص منذ الصباح الباكر وحتى غروب الشمس، بالإضافة إلى رواية الحكايات التقليدية، والبحث عن زهر السرخس (الخنشار) السحري في منتصف الليل، والقفز فوق النيران، وتحية الشمس الصاعدة في منتصف الصيف، وغسل الوجه بندى الصباح وصناعة أكاليل الزهور على ضفاف النهر أو البحيرة. على مدى آلاف السنين احتفل أسلاف الليتوانيين بهذا اليوم من خلال تقديم أضاحي وقرابين للآلهة. التقليد لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. (بيتراس مالوكاس ــ أف ب)

سينما لبنانية في الهواء الطلق

مع استمرار إقفال السينمات في لبنان بسبب الإجراءات الوقائية المتعلقة بجائحة كورونا، وصلت الينا تجربة جديدة انتشرت حول العالم في ظل الأزمة الصحية العالمية. كل عشّاق الفن السابع الذين اشتاقوا إلى ارتياد صالات عرض الأفلام، بات بإمكانهم خوض تجربة مميزة ومختلفة موجودة منذ فترة طويلة في بلدان عدّة. The Drive In Lebanon هي أوّل سينما لبنانية متنقلة في الهواء الطلق تفتح أبوابها منذ سنوات طويلة. تتجمّع السيارات أمام شاشة كبيرة للاستمتاع بالأشرطة، بمعدّل ثلاثة أشخاص في المركبة الواحدة كحدّ أقصى، مع اتّباع التدابير الاحترازية الضرورية. سعر التذكرة لكل سيّارة هو 25 ألف ليرة لبنانية، على أن تذهب العائدات لصالح أعمال خيرية، وفق ما يؤكّد القائمون على المشروع عبر حسابهم الرسمي على إنستغرام. هكذا، ستتنقل السينما التي استغرق التحضير لها أشهراً عدة، قريباً، في تسع مناطق لبنانية مختلفة، لمنح أكبر عدد من الناس فرصة خوض هذه التجربة، على أن تكون البداية من جبيل (شمال بيروت). كل جمعة وسبت وأحد، الناس مدعوون للاستمتاع بأعمال سينمائية منوّعة، سيتم الإعلان عنها وعن إمكان وجود السينما عبر السوشال ميديا. (رابط الحساب الافتراضي على موقعنا)

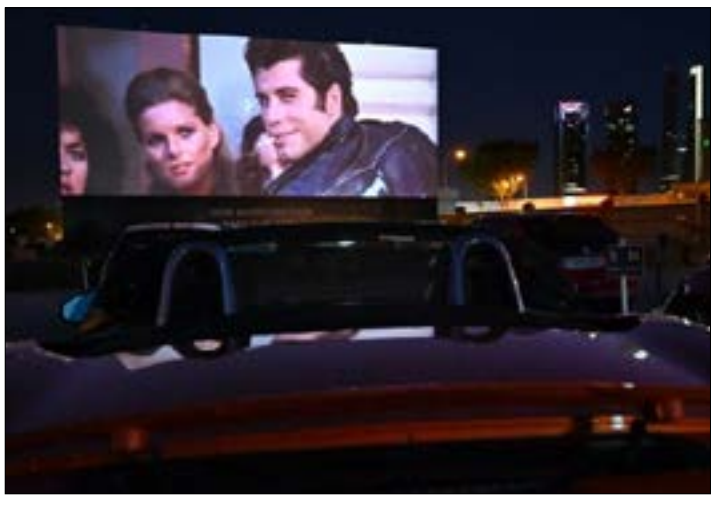

هبة بو عكر: نضال عمراني

ينظّم استوديو «أشغال عامة»، بالتعاون مع الأكاديمية هبة بو عكر (الصورة)، سلسلة لقاءات إلكترونية، في 29 و30 حزيران (يونيو) الحالي و1 و6 و7 و8 تموز (يوليو) المقبل، تتناول تجارب وأطر ومنهجيات التصدي للواقع العمراني القاسي في المنطقة العربية. تنطلق سلسلة «النضال العمراني في البلدان العربية: تبادل للتجارب والمنهجيات» من الحاجة إلى تحليل وفهم الانخراط السياسي المتزايد للمجموعات العمرانية في البلدان العربية، وقدرتها على التنظيم والتحرك، بهدف «تعزيز قدراتنا والتوّصل إلى مفاهيم واستراتيجيات مشتركة تعزّز تأثيرنا في القضايا العامة». ستتمّ تباعاً مشاركة روابط ZOOM الخاصّة بكلّ لقاء على صفحات الاستديو على السوشال ميديا. (للاستعلام عن الملتقى: الرابط متوافر على موقعنا)

بشار ـ مار خليفة... «ذكريني»

في الثالث من تموز (يوليو) المقبل، تصدر «ذكريني»، الأغنية المنفردة الأولى من الألبوم الجديد لبشار مار خليفة (الصورة). تشير الأغنية إلى الذكريات، لترسم الصورة النموذجية الأصيلة للجدّة في التقاليد العربية. الجدّة هي الرابط العاطفي الذي ننسجه مع مكان ما، لكنها أيضاً مَنْ تنقل الموروث الأدبي الشفهي. فحكاياها تبني جذور الفرد، وصوت بشّار يبحث عنها في بيته اللبناني المختبئ في أعماق قرية جدّته. مع استمرارية التجديد الموسيقي الذي بدأ مع Lemon، تعدّ «ذكريني» ارتجالاً. وهي من ألبوم خليفة الخامس ON/OFF. الأسطوانة الأولى التي يسجلّها خليفة في لبنان، يتوقع أن تصدر في الخريف، وتتألف من 11 أغنية كتبت وسُجّلت في لبنان، بالإضافة إلى دويتو مع الفنان الراحل كريستوف تم تسجيله عام 2017. فكرة الألبوم وُلدت في باريس، لكن بشار قرّر نقل فريقه الفرنسي بأكمله إلى لبنان. وعلى الرغم من غليان الشارع اللبناني المترافق مع أزمة الدولار، ظل الفنان خليفة متمسّكاً بمشروعه. وفي غرفة في منزل العائلة الحجري والمعزول في الجبال وغير المجهّز، جرى العمل. كل شيء متناقض في هذا المكان. فالعلاقة بالزمن تمتزج بين الحاضر والذكريات: «الليلة الجليدية التي تصدح فيها أصوات الضباع، في مقابل النهار الصافي الذي يبدأ بزقزقة العصافير...».